AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

تغريد عبد العال "للهدف":
المخيّمُ مكانٌ مؤقّتٌ لكنّه أيضًا مَرَكِبٌ، فهو يتمسّكُ بالذاكرة، ولكنّه أيضًا يحلمُ بأمكنةٍ أوسع

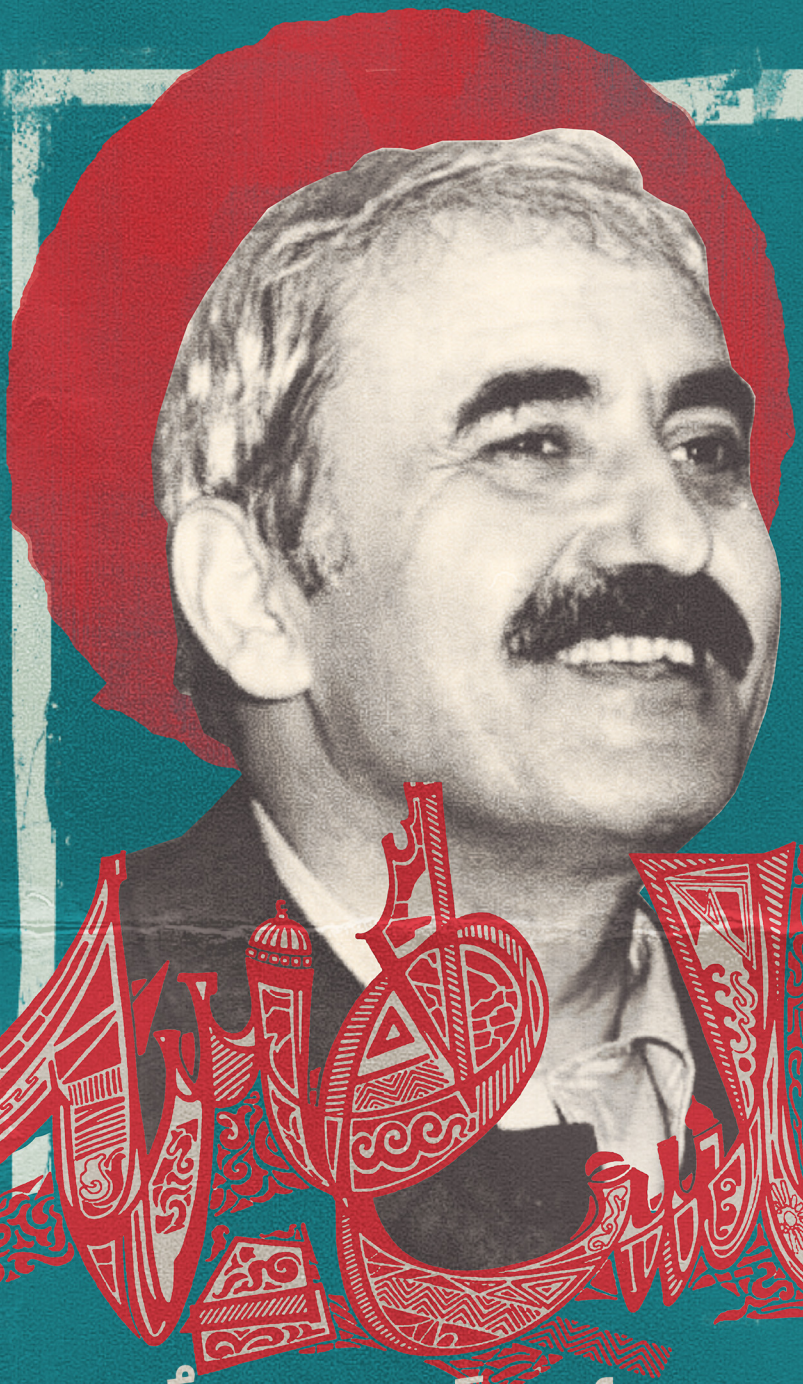

# عَهدُنا بِأن نَبقى نُقاتِل

الحكيم جورج حبش

الهدف - فلسطين - العدد 46 (1520) - شباط / فبراير 2023

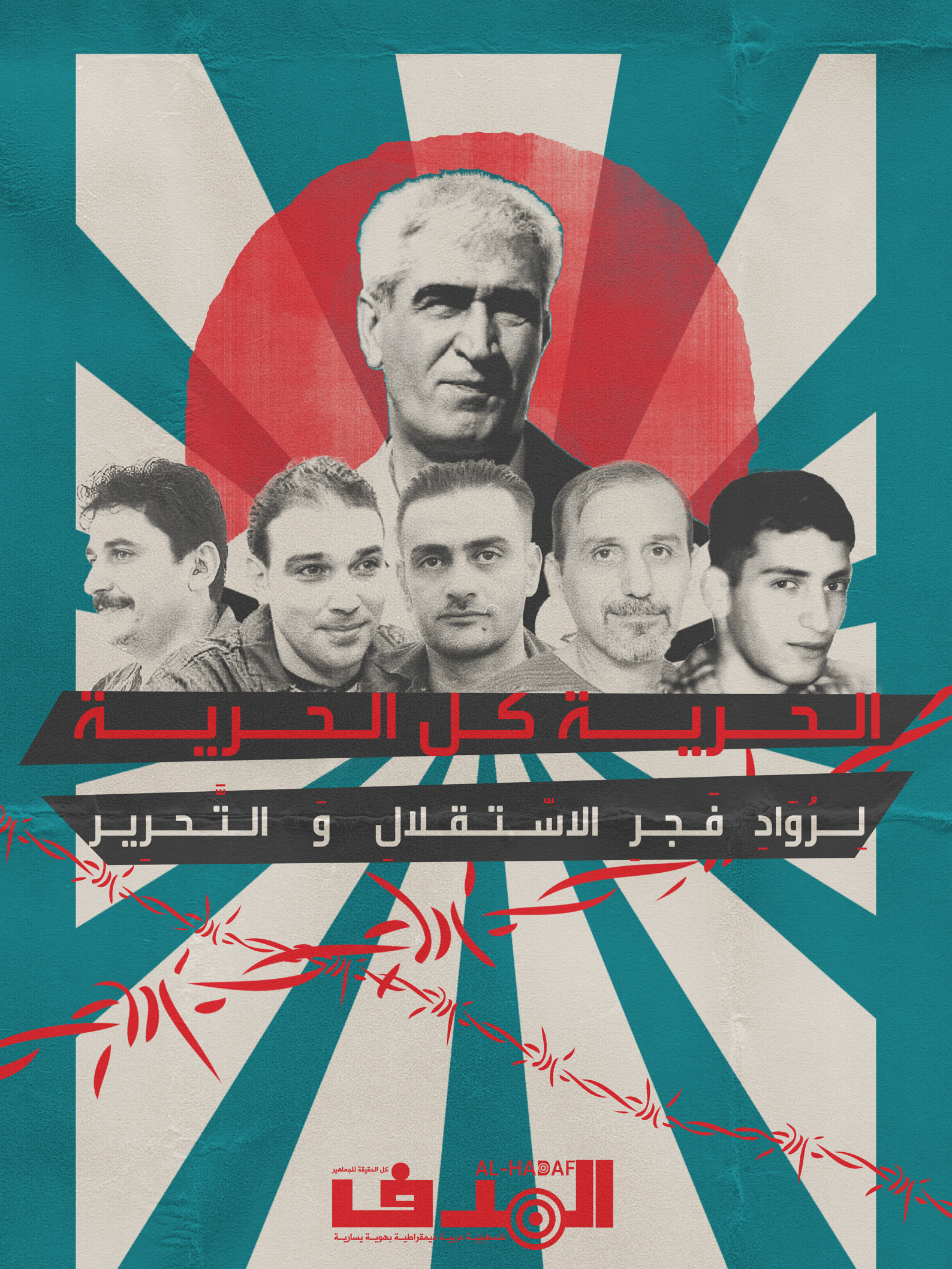
الحرية كل الحرية
لِرُوَادِ فَجرِ الاسّتقلالِ وَ التَّحرِير

# الافتتاحية

## وصية جورج حبش الأخيرة: تمسكوا بالمقاومة كل الثقة للجماهير

كانت آخرُ كلمات أودعها «الحكيم» جورج حبش لشعبه ورفاقه: «تمسّكوا بالمقاومة، واستعيدوا الوحدة»... فهو من القلائل الذين وضعوا أولى لَبِنَات الردِّ الفعليّ على النكبة الفلسطينية، بعد حدوثها مباشرةً، ومن واقع المعايشة لأحداثها المباشرة في مدينته «اللد»، حيث رأى بأمِّ عينه جرائمَ الإرهاب الصهيونيّ، واكتوى وعائلته وأبناء مدينته بنار التهجير والتطهير؛ ليدركَ مبكّرًا أنّ المشروع الصهيوني، ليس مشروعًا استعماريًّا يستهدفُ الأرضَ فقط، بل الأرض والإنسان معًا، في سياق مشروع استعماريٍّ إباديٍّ وإحلائيٍّ إحلاليّ؛ نما وترعرع واحتضن من المشروع الاستعماري -الإمبرياليّ الغربي الذي يستهدفُ كلَّ الوطن العربيّ وأمّته.

وعليه؛ كان جوابُهُ المُبكّرُ على أسئلة المواجهة التي طرحها المشروع الصهيوني: أن تكونَ في سياق حركةٍ عربيّة؛ فاتّجه ورفاقه نحو تأسيس حركة القوميّين العرب التي رفعت شعار: «وحدة - تحرّر - ثأر»، في سياق وعيٍّ كامل لجدليّة العلاقة بين الوحدة والتحرّر، وبينهما الثورة من أجل استرداد الحق المُغتصب، وقدّمت على هذا الطريق شهيدها الأوّل: خالد أبو عيشة. وبعد هزيمة يونيو/حزيران 67 ا؛ اتّجه ورفاقه إلى تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تشكّلت من القوى والتنظيمات الفلسطينيّة التي قبلت أن تعمل سويًّا؛ لتبدأ مرحلةٌ جديدةٌ من الكفاح الثوري الفلسطيني الذي تعمّد بالتضحيّة الكبيرة والدماء الكثيرة التي جرت في نهر العطاء الفلسطيني الممتدّ.

إنّ جدليّة الوحدة والمقاومة؛ كانت مركزيّةً في فكر «الحكيم»، حيث تكاد كلُّ أدبيّات الجبهة، ولقاءات الحكيم وخطاباته وكتاباته؛ تؤكّدُ على ضرورة الوحدة الوطنية واعتبارها أحدِ شروط الانتصار؛ دون أن يغادر «الحكيم» النظرة الطبقيّة لقوى الثورة وموقع وموقف كلٍّ منها ودورها فيها، والأخطار التي تتهدّدها والاستخلاصات من التجربة الملموسة لمسيرة الثورة والمنظّمة؛ ليقول «الحكيم» في نهاية تسعينات القرن الماضي: إنّ الوحدة «ضرورةٌ ملحّة لمواجهة السرطان الصهيوني، شرطَ أن تقوم على أساسٍ سياسيٍّ واضحٍ، وعلى أساسٍ ديمقراطيٍّ، وألا تكونَ تحت رحمةِ قيادةٍ فرديّة».

وتأسيسًا على ما تقدّم؛ لم تكن المقاومة، بالنسبة «للحكيم» حالةً غيرَ مرتبطة بالتنظيم والإعداد والتهيئة والآليّات والوسائل والتحضير والتحفيز... بل كانت تمثّل له فكرًا ونهجًا وثقافةً وبنيةً تنظيميّةً ومجتمعيّة، وفي سياق ذلك، ورغم ما أصاب الوضع الفلسطيني نتاج الاستهداف الممنهج والمجازر والهزائم والأزمات المتلاحقة التي تعرض لها، وأبرزها ولوج قيادته المتنفذة في المنظمة بنهج التسوية وتوقيع اتفاق أوسلو، الذي أحد أهم تجسيداته كان الشقّ الأمنيّ الذي انبنى عليه وصم نضال ومقاومة شعبنا بالإرهاب، واستهداف وعي الأجيال الفلسطينية التي أعقبت هذه المرحلة الكارثية من تاريخ شعبنا وحركته الوطنية؛ بقيَّ الحكيمُ مؤمنًا بوعي الشعب الفلسطيني لطبيعة وجوهر الصراع مع العدوّ الصهيونيّ، وبالأخصّ منه عصبه الرئيسي: الشباب الذين خاطبهم، بالقول: «إنّ التحدّيات جسيمة والمهام كبرى، وعلى شبابنا أن يشحذ عقله ويشمّر عن ساعده ويندفع للعمل، ثمّ إنّني على ثقة بأنّ أجيال شبابنا الصاعدة والمتتالية لن تحتاج إلى ما يلقّنها ما يجب أن تفعله، فليس منّ حقّ أحد؛ فردٍ أو حزبٍ أن يصادرَ حقّها في تحديد طموحاتها وأهدافها».

حقًّا يا «حكيم»... لقد كان الشبابُ على قدر الثقة التي وضعتها بهم؛ فلم يتوقّف نهر العطاء الذي كان لك شرف المساهمة في وضع لبناته الأولى، وهنا لم يخذلك شعبك وأبطاله من الشباب، أمثال: محمد أبو القيعان، وضياء حمارشة، ورعد خازم، وأيمن وإبراهيم إغبارية، ومحمد صوف، ووديع أبو رموز... الذين لن يكون آخرهم خيري علقم، وأعطوا لثقتك بهم مدلولات عمليّة... لكن تبقى المسألةُ المهمّة والحيويّة في فكر «الحكيم»، على طريق بناء العلاقةً الجدليّة الصحيحة بين الوحدة والمقاومة، وكان قد طرحها في الكثير من المناسبات الخاصة والوطنية، وهي أزمة الحوامل التنظيمية المستمرة، التي دونها «يصبح الحديث عن المواجهة والتصدي والمشروع الوطني الفلسطيني التاريخي ضربًا من الكلام غير المستند لأسس واقعيّة وصلبة، وهنا سيواجهنا التحدّي الكبير، وهنا ستقرّرُ نتائج الكثير منَ المعارك والطمُوحات» ■

# في هذا العدد

الافتتاحية: وصية جورج حبش الأخيرة: تمسكوا بالمقاومة.....3

## شؤون فلسطينية..

أحمد مصطفى جابر: الحركة الأسيرة من جديد في مهداف الصهيونية.....6
تيسير محيسن: في مواجهة حكومة اليمين الفاشي.....10
وسام رفيدي: في ذكرى الحكيم التلاقح بين القومي والماركسي.....12
معن بشور: جورج حبش الحكيم «النموذج».....13
عليان عليان: محطات كفاحية في سِفر جورج حبش.....14
وليد عبد الرحيم: جورج حبش أكاديمية الروح الوطنية والإنسانية.....18
إلهام الحكيم: يوم الشهيد الفلسطيني.....20
رامي مراد: تعزيز المجتمع المدني ودور النقابات.....22

## شؤون عربية..

خميس بن عبيد القطيطي: أمة تبحث عن قيادة.....26
خاص الهدف: بيان الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع .....27
عابد الزريعي: بعد مونديال قطر حتى لانعود بلا أولاد عم.....28
أدهم شقير: عام صعب على العرب.....30

## شؤون العدو..

نواف الزرو: الخريطة الإدراكية الصهيونية.....32
مصطفى سعادة ارشيد: من الكنيست والجيش إلى الكنيس والعصابة.....34
أكرم عطا الله: صدع في جدار جابوتنسكي.....36
طلال عوكل: في الهدف- إسرائيل اليوم كما تصورها المؤسسون.....37

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

**عناوين بوابة الهدف**
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
**082836472**
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

الغلافين الأول والثاني
جيفارا عبد القادر

الغلاف الثالث
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف – فلسطين العدد 46 (1520) شباط / فبراير 2023

## كلـــــمة

يصدر هذا العددُ على شرف ذكرى رحيل القائد المؤسّسَ الدكتور جورجَ حبش (ولد في ا أغسطس 1926 في اللد - توفي في 26 يناير 2008 في عمان) ولعلّها من جديد، مناسبة للتفكّر في سيرته البطوليّة وتراثه النضاليّ العظيم، وهو الذي كان يدرك إدراكا يقينيًا: أنّ الكفاح سيطول وأن الثورة المستمرة المتراكمة هي التي ستوصل شعبنا إلى برّ الأمان؛ شرط أن تتوفّر على قيادة تليق بهذا الشعب، وتنتقل من الشعاراتّ إلى المبادئ ومن البلاغة اللغويّة إلى بلاغة الفعل والتضحية.

في هذا العدد، مقالاتٌ متنوّعة، كرّس جزءٌ منها لذكرى الحكيم، ومقالاتٌ أخرى تناولت الشأن الفلسطينيّ الحاضر، وخصوصًا قضيّة الأسرى وما يتعرّضون له وما يتوعّدهم به المحتل الفاشيّ من إجراءات جديدة.

وفي العدد متابعةٌ لشؤون عربيّة ودوليّة متنوّعة، وكذلك رصدٌ لآخرَ تطوّراتّ الوضعَ في الكيان الصهيوني، وتحليل مآلاته وما يدورُ فيه سياسيًّا وأيدلوجيًّا؛ وفيه ملفٌ ثقافيٌّ غنيٌّ كما عوداكم.

شاركَ في هذا العدد كتّابٌ فلسطينيّون وعرب، وخصّص غلافُهُ الأوّل تحيّةً لذكرى القائد جورج حبش، والغلاف الثاني تحيّةً للأبطال؛ أعضاء خليّة الردّ السريع، وعمليّة إعدام الفاشي زئيفي، في ذكرى اختطافهم من سجن أريحا في مؤامرة مشهودة، تحيّةً إلى الرفيق الأمين العامّ أحمد سعدات والرفاق القادة: عاهد أبو غلمي وحمدي القرعان ومجدي الريماوي باسل الأسمر ومحمد الريماوي.

خصّص الغلافُ الثالث تحيّةً لشهداء فلسطين في يوم الشهيد الفلسطيني (السابع من كانون ثاني/يناير)، أمّا الغلافُ الرابع ومفكرةُ هذا العدد؛ فجاءتْ تحيّةً للفدائيين الفلسطينيين المعروفين والمجهولين وللفدائي الشهيد خيري علقم؛ منفذ عمليّة نبي يعقوب البطوليّة في القدس المحتلّة ■

محمد صوان: أي سلام واي تطبيع؟ ..... 38
نهاد أبو غوش: إسرائيل من إدارة الصراع إلى محاولة حسمه..... 40
شادي الزبد: الديمقراطية تموت في الظلام – النسخة الصهيونية..... 42
خاص الهدف: المعركة حول الإصلاحات القضائية الإسرائيلية ..... 43

## شؤون دولية..

محمد أبو شريفة: القاطرة البرازيلية والاستدارة تجاه لولا دا سيلفا..... 44
إسحق أبو الوليد: دروس واستخلاصات ثورية من أمريكا اللاتينية..... 46
رضي الموسوي: بعد وأد الاتفاق النووي..... 48
سامح إسماعيل: هجوم الربيع الروسي..... 50
بلال رامزبكري: عن محاولة الانقلاب البرازيلية..... 52

## الهدف الثقافي..

الافتتاحية: محمد أركون وتحرير الفكر العربي ..... 53
مقابلة مع تغريد عبد العال: أجراها أحمد بدير..... 54
عبد الرحمن بسيسو: قراءة شعر «فعلها صغيرهم هذا عنان»... 58
مريانا أمين: الإنسانية التي نريدها..... 61
عبد النور الهنداوي: إلى آخر الذل.. إلى آخر القهر..... 62
علي حسن شعثان: عن الشاعر الفلسطيني محمد حسيب القاضي..... 64

# الحركة الأسيرة من جديد في مهداف الصهيونية:
# بن غفير والأسرى والشاباك والمسار التصادمي المعقد

أحمد مصطفى جابر. كاتب فلسطيني. مسؤول قسم شؤون العدو في «الهدف»

**يريدُ إيتامار بن غفير زعيم حزب عوتسما يهوديت ووزير ما يسمى الأمن الوطني في حكومة نتنياهو السادسة، تغييرَ ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين، والإجهاز على المكتسبات التي سعوا لتحقيقها عبر نضالٍ باسل، دفع فيه عددٌ من الأسرى أرواحَهم.**

**وفي الواقع ليس بن غفير أوّل وزير للامن الداخليّ يعلن ذلك. بل إنّ موضوع التقييد على الأسرى وتشديد ظروف اعتقالهم، كانت على جدول أعمال الكثير من أعضاء الكنيست والحكومات الصهيونيّة، ولا تكاد تخلو دورة للكنيست من مشروع قانون يستهدف الأسرى وينكّل بهم، غير أنّ النضال البطوليّ للحركة الأسيرة صنع نوعًا من التوازن في القوى، بحيث كانت هناك على الدوام خطوط حمراءُ لم تجرؤ مصلحة السجون الصهيونيّة على تجاوزها.**

ليس هذا فقط، بل من المعروف أنّ توازن القوى المذكور حاصلٌ من شبكة معقّدة، سواءً ارتباط الحركة الأسيرةً بحركةً النضال الفلسطيني خارج الأسر من جانب، والنفوذ الأخلاقيّ النضاليّ الذي يتمتّعُ به الأسرى – وإن شهد صعودًا وهبوطًا – في الشارع الفلسطينيّ هذا من جهة، والسلطات المعقّدة في السجون والعلاقات الدقيقة للنفوذ بين مصلحة السجون ورؤيتها لواقع الأسر، والشاباك ورغبته في إحداثِ تأثيرٍ إيجابيٍّ بين ما يحدث من تهدئةٍ في السّجون مع الشارع الفلسطيني، وهذا ما سيواجهه بن غفير ليصطدمَ بواقع ليس فقط لم يفهمه حتّى الآن، بلّ إنّ تركيبه الأيدلوجيّ عاجزٌ عن فهمه ما دام أسيرًا للشعارات الاستيطانيّة الفاشيّة التي لا تعني كثيرًا الأطراف الأخرى الصهيونيّة، في معادلة الأسر الفلسطيني. فكما ذكرنا بغض النظر عن الأسرى وقدرتهم التنظيميّة، وعزمهم على مواجهة أيّ إجراء يسلبهم مكتسباتهم عبر السّنين، هناك سلطاتٌ «إسرائيليّة: أخرى متداخلة مع سلطة الوزير، وقد تعارضها، ما يؤدّي إلى صدام مفتوح، فهناك الشاباك، وقيود الشاباك، فالشاباكُ يريدُ التهدئة في السجون حتّى لا تشتعل الضفّة، وهناك مصلحة السجون التي تريدُ التهدئة حتّى لا تشتعل السجون ثمّ تشتعل الضفّة، وكأنّ هناك اتّفاقًا ضمنيًّا بين الشاباك والشاباص يحاول بن غفير العبث به.

**مقدّمات صهيونيّة حولَ السّجون:**

قبلَ وقتٍ طويلٍ من دخولِه وزارة الأمن الداخلي، صرّح بن غفير عَن سلسلة من الخطوات التي ينوي اتّخاذها جزءًا من سياسة جديدة وأكثر صرامة في المجالات التي سيتمّ ضمّها إلى صلاحيّاته، وربّما يكون أكثرها توتّرًا هو تشديد أوضاع سجن الأسرى الفلسطينيين. قال بن غفير في السابق «إنّهم أصحاب المنزل في السّجن، سجناء فاخرون. إنّهم (أي السجّانون) خائفون منهم. الفشل منهجي»، وذكر أنّه ينوي إلغاء التّقسيم التّنظيميّ للأسرى وخلطهم معًا، في الأجنحة، وإلغاء وضع المتحدّث باسم أيّ منظّمة في السّجون، وإلغاء إمكانيّة طهي وجباتهم بأنفسهم.

ليس من قبيل المصادفة أن هذا يبدو مألوفًا: هذا اللحن كان يعزفه تقريبًا كلّ وزير للأمن الداخلي سبق بن غفير. لكن قضيّة الأسرى، مرّةً تلو الأخرى، استنزفت الفجوة بين الوعود السياسيّة الرنّانة والواقع الهشّ اليوميّ، الذي يقوم على رغبة الجهاز الأمنيّ في الحفاظ على روتين هادئ قدر الإمكان، وبأقلّ قدرٍ من الصّدمات.

دائمًا كانت هناك محاولات متكرّرة للانقضاض على حقوق الأسرى، فعلى سبيل المثال عام 1986، تبوّأ مدير مصلحة السّجون أحد المجرمين، ويدعى دافيد ميمون، ووصف الظروف التي تعيشها السّجون بخمسة نجوم، ووضع

لائحةً للانقضاض على حقوق الأسرى، منها إلغاء دور ممثّل المعتقل، وعدم الاعتراف بوجود تنظيمات، وطبعًا طبق ذلك، بل وصادر ممتلكات الأسرى، وسحب الكثير من حقوقهم. والنتيجة التي حصدها هي عمليّتا الهروب الكبرى ردًّا على الإجراءات وسعيًا للتّحرّر، الأولى من سجن نفحة، التي أعجزت الأمن الصهيوني عدّة أيام وهم يبحثون عن كيفيّة خروج الأسرى، والثانية من سجن غزّة، وبعد شهور قام الأسرى الذين حرّروا أنفسهم باشتباك مع جنود الاحتلال، وقتل أفراد من العدوّ واستشهدوا، عدا عن الاضطرابات والاحتجاجات داخل السجون، ممّا دفع حكومة الاحتلال لخلع بن ميمون قبل أن يكمل عامًا في المنصب.

في تحقيق موسّع نشره موقع (الحِراس) الصّهيونيّ في بداية العام حول ما وصفه بأنّه السياسة الفاشلة والمستمرّة في إدارة السجون الأمنيّة، وهو جزءٌ من سلسلة دراسات وأبحاث صهيونيّة، منذ حادثة هروب الأسرى الستة من سجن جلبوع، جاء ما يلي: «قدم شافاس - مصلحة السجون - خدمات مجالسة الأطفال للسجناء الأمنيين. يسجن مدّة سنة أو عشر أو عشرين سنة؟ كلّ ما يلزمه أن يسكت حتى لا يحرق الضفة. وفوقه ممثلون آخرون، الشاباك والحكومة، الذين يريدون هذا السلام. هناك حوارٌ غيرُ رسميٍّ بين أولئك الذين يحرسون السجناء، وأولئك الذين يحرسون المنطقة في الخارج، أي الشاباك».

كما كان الشاباك هدفًا لانتقادات من قبل جلعاد إردان، وزير الأمن الدّاخلي السابق، الذي أنشأ خلال فترة ولايته في حكومة نتنياهو، لجنة برئاسة الرئيس المتقاعد شلومو كتبي، التي أوصت بتفكيك «استقلاليّة الأسرى الفلسطينيين» في شهادته أمام لجنة التفتيش التي تمّ تشكيلها بعد هروب الأسرى الستة، للإضرار بأوضاع الأسرى. اللجنة التي أنشأها أردن أوصت في ذلك الوقت «بالعديد من إجراءات الإساءة ضدّ الأسرى، التي تطرّقت حتى إلى التفاصيل الصغيرة، بما في ذلك إزالة المقاعد والكراسي من ساحات السجن، وعدم السماح لهم بتحضير الطعام وتقليل وحتى إلغاء المقصف «.، وهي توصيات فشلت في الصمود في النهاية ولم تنفذ، بعد تهديدات

الأسرى والإضراب عن الطعام، حيث تراجعت الدولة عن قراراتها.

يزعمُ بعض المحلّلين والأمنيّين الصهاينة إنّ «الوضع القائم اليوم هو الذي يزيدُ من المشاركة السياسيّة للسجناء» و «إنّ هذا الوضع بالتحديد هو الذي يعطي السّجناء الأمنيّين صفة السجناء السياسيّين؛ لأنّ خدمة السجون تخلقُ منذ البداية انتماءً جماعيًّا وأحيانًا تعسّفيًّا، للسجين، ومن ثَمَّ فإنّ دولةَ إسرائيل تنظرُ إلى السجين جزءًا من مجموعة. أي تغيير في أوضاع الأسرى ينطبقُ على الجميع، ولا استثناء، فالدولةُ هي التي ترى فيهم سجناء سياسيّين، ممّا يعزّز مكانتهم «.

في شهادته حول المسألة المعروضة، قال المشرِفُ المتقاعدُ شَلومي كتبي الذي يترأس «لجنة أوضاع سجن السجناء الأمنيين»: «الدولة تشتري السّلام. على المدى القصير لا بأس، تحقّق السلام، ويقضي الجميع مدّة خدمتهم في السجن بشكل صحيح، دون صدمات لا داعي لها. من ناحية أخرى، يتمُّ هنا على المدى الطويل إنشاءَ بنية تحتيّة تنظيميّة نشطة وحيويّة، التي يمكنُ أن تنتجَ نشاطاً تخريبيًّا داخل السّجن وخارجه «. ويتابعُ: «نشأ نوع من الحكم الذاتي هناك، داخل أسوار السجن» حيث «الحكم الذاتيّ النشط الذي يخطّط للإرهاب، ويقوم بالاتّصال المباشر بالعالم الخارجي، هو أمرٌ نشطٌ للغاية. إنّ هروب السجناء من سجن جلبوع هو نتيجةٌ لهذا الحكم الذاتي في الواقع. لذلك في بعض الأماكن، يتم محاكاة الصمت. إنّه ليس شيئًا يجب علينا أن نسعى جاهدين من أجل الردع «.

في السجون، كانت هناك تفاهماتٌ واضحةٌ بين الشفاس والأسرى، كما ذكرنا، على مدى عقود وضمن هذا الفضاء الخارجي يحدث الانتماء التنظيمي، وهناك أجنحةٌ منفصلةٌ للتنظيمات، فتح وحماس والجبهة الشعبيّة والجهاد، وحتى التنظيمات الصغرى مع تسلسلٍ هرميٍّ تنظيميٍّ واضح، وقبلَ كلّ شيءٍ، الأسرى هم الأسرى. الذين يديرون حياتهم، من مستوى الطعام إلى عقابٍ داخليٍّ في المقابل - يلتزمون الصمت.

وفي سياقٍ متصلٍ قال ايلان بارودا رئيس شعبة المخابرات في شفاس: «التاريخ يظهرُ أنّه في كل مرّة جعلوا الأوضاع مع السجناء الأمنيين أكثر تشدّدًا كانت لهذا عواقبُ أمنيّةٌ وسياسيّةٌ خارج السّجون، ما أدّى إلى انهيار المستوى السياسي، وإصدار أوامر إمّا ترك الوضع كما هو أو حتّى تحسين الأوضاع مع الأسرى الأمنيّين». وحسب ليور أكرمان، من معهد السياسات والاستراتيجيّات، في جامعة رايشمان في هرتزليا: «من ناحية، ليس هناك شكٌ في أنّهم يتمتّعون بظروف جيّدة نسبيًّا مقارنةً بمرافق السجونَ الأخرى في العالم، وربما كان من الممكن أن يزداد الأمرُ سوءًا بحيث سيكون أقل راحة أو أقل سهولة بالنسبة لهم أو أقل رغبة وحافزًا للبقاء في السجن. من ناحية ثانية، الاعتقاد بأنّ تدهور هذه الظروفُ سوف يردع أو يقلّل من دافع هؤلاء الإرهابيين للمشاركة في الهجمات الإرهابية، هو لا علاقة له بالواقع «.

**إذن، ما الخطواتُ التي يهدّد بها بن غفير وما موقف ورد الحركة الأسيرة عليها:**

منذ توليه منصبه وزيرًا للأمن الوطني، وضع إيتمار بن جابر قضية الأسرى الأمنيين الفلسطينيين في مكانة عالية على جدول أعماله، وزار سجن نفحة للتأكّد من أن السجناء لا يحصلون على ظروف أفضل»، وأمر بتعليق العلم «الإسرائيلي» عند مدخل كل جناح، ووبّخ الشرطة لسماحها بـ «الاحتفالات» التي أقيمت احتفاء بتحرر الأسير كريم يونس بعد 40 عامًا في السجن، التي

شملت أيضًا التلويح بالأعلام الفلسطينية، وأمر مصلحة السجون (شفاس) بتقليص زيارات أعضاء الكنيست للأسرى بحيث يمكن لعضو واحد فقط من كلّ فصيل زيارتها معهم.

يعكسُ سلوك بن غفير بعد الانتخابات، على غير عادة المرشحين السياسيين، استمرارًا للحملة الانتخابية، ومواصلةً لحملة الدعاية التي أدّت إلى الفوز الانتخابين عندما تحدّث عن وقف «ظروف الفندق» الخمس نجوم التي يفترض أن يتمتّع بها المعتقلون. عندما كان عضوًا في الكنيست، وحاول التنمّر على أسير فلسطينيٍّ كان مضربًا عن الطعام، وانتقَد الجيش ووزارة الأمن الداخلي في كلّ مرّة يتوصلون فيها إلى اتّفاق. مع السجناء المضربين عن الطعام.

وكان بن غفير يطالبُ بعقوبة الإعدام على المقاومين الفلسطينيين منذ سنوات، ورغم أنّ هذا ليس اختراعًا خاصًا به، لا إنه نجح في إدخال هذا البند في اتفاق الائتلاف مع نتنياهو. وبعد أيام قليلة من تولي بن جابر مهام منصبه، أعلن جهاز الأمن الصهيوني أنه سيفرق العشرات من كبار الأسرى الفلسطينيين، إلى سجون جديدة، في عمليات نقل تعسفيّة من أجل «كسر مراكز القوة» داخل السّجون، وقد تقرر التحرك قبل الانتخابات، لكنّها اعتبرت جزءًا من حملة بن غفير التي عبرت في السابق عن تأييده لتغيير الوضع الحالي، حيث يجلس الأسرى الفلسطينيّون في الأجنحة حسب انتمائهم الحزبي - فتح، حماس، الجبهة الشعبيّة، إلخ.

بالنسبة لقرار بن غفير بالحد من زيارات أعضاء الكنيست للأسرى هو في الواقع تجديد لقرار اتخذه جلعاد إردان في عام 2016، عندما كان وزيرًا للأمن الداخلي، بعد قضيّة عضو الكنيست السابق باسل غطاس، الذي أدين باستخدامه الحصانة البرلمانية من تهريب الهواتف المحمولة للسجون، رغم ذلك ربما يكون قرار بن غفير ترهيبيًا لأعضاء الكنيست العرب الذين قد يخشون أن تفتح الحكومة جبهةً جديدةً للتحريض ضدّهم، على سبيل المثال، لم يقم أي عضو كنيست حالي بزيارة كريم يونس، على الرّغم من أنّ أعضاء الكنيست قاموا بزيارته في السجن في الماضي.

**عمومًا لا بدَّ أيضًا من تسليط الضوء على الإجراءات المحدّدة التي تستهدف وضع الأسرى بشكلٍ مباشر:**

**سحبُ الاعتراف بالتنظيمات وممثلي الأسرى:**

ترتكزُ وجهةُ نظر بن غفير على الوضع الخارجي، أي بما أنّ الكيان الصهيونيّ لا يعترفُ بالتنظيمات الفلسطينيّة، ويتعاملُ معها كجماعات إرهابيّة، ومن ثمَّ من غير المنطقي أنَّ يتمّ الاعتراف بها داخل السجون والقبول بوجود متحدثين باسمه، وفي الحقيقة تبني هذه الرؤية كما قلنا على محدوديّة تفكير بن غفير ومن يسانده في هذا الرأي وعجزه عن فهم الواقع المركّب والمعقّد للحركة الأسيرة. وبناءً على هذا، ستبلغ إدارة السجن الأسرى أن لا ممثّل لهم أمام الإدارة، وسوف يتعاملون معهم بشكلٍ فرديّ، كما الجنائيين وسيدخلون ممثل الأسرى لغرفته.

هذا القرار سيكون له منعكسين إثنين فمن جهة، سيشكّلُ تعقيدًا وإرباكًا إضافيًّا لمصلحة السجون، التي ستقفُ عاجزة، لوجستيًّا ومعرفيًّا عن التعامل مع الأسرى بشكلٍ منفرد، وستضطرُّ للتعامل مع كلّ أسيرٍ على حدة، في أشكال احتجاجه - التي تضبطها وضعيّة وجود الممثّل - وفي مطالبه وغيرها من الأمور، ومن ضمنها كما لا يتصوّر بن غفير، سلامة السجانين أنفسهم التي يتم ضمانها بشكلٍ غير رسميٍّ من قبل ممثلي الحركةُ الأسيرة، منعًا لتجاوز الخطوط الحمراء غير المرغوبة من الطرفين. هذا ستقف بالتأكيد ضدّه كلّ من مصلحة السجون التي تريد الهدوء من جهة وسلامة موظفيها وعدم حصول عجز في كادرها العامل من جهة أخرى، والشاباك أيضًا الذي يرصد ما يمكن تسميته -أثر الفراشة- القادم من السجون على شوارع الضفة الغربيّة وحدود غزة، وهو أمرٌ يسعى الشاباك لتجنبه بكل الوسائل وسيكون الجيش حريصًا أيضًا على دعم وجهة نظر الشاباك والشاباص. هذا إذا لم يكن الجنون الفاشي قد وسم عقول جميع هذه الأطراف.

بالنسبة للجزء الآخر وهو حلُّ التنظيمات فهذا شيءٌ خارج سلطة الاحتلال وأجهزته، بل هو أمرٌ يخصُّ الأسرى والتنظيمات بحدّ ذاتها، وهو أمرٌ على الأغلب سيقوّي التنظيم ويعزّزه لأنّه برأينا سيضعُ الأسرى جميعًا على محكّ الانتماء التنظيميّ العقائديّ بعيدًا عن عامل الوجود في الغرف المشتركة - إن صح التعبير -، وهو أمرٌ قد يعطي انطباعًا غير حقيقيٍّ بالانتماء التنظيمي.

**تقليصُ عدد الأسرى في الغرف:**

لا شكّ أنَّ هذا مطلبٌ في مصلحة الأسرى، وهو مطلبٌ قديمٌ لهم، وخاضوا نضالات شاقّة في سبيله، وسبق أن أمرت المحكمةُ العليا الصهيونيّة مصلحةَ السّجون بتوسيع غرف الاعتقال وخفض عدد الأسرى، ولكن غاية العدوّ من وراء ذلك ليس تحسين الظروف الصحيّة والمعيشيّة للأسرى، بل تقليلُ عددِ الأسرى في الحيّز المكاني المعيّن للسيطرة عليهم حال نشوب مواجهات، والمعضلة التي سيواجهها بن غفير هم عجز مصلحة السّجون ووزارته وحكومته من ورائهما عن تأمين المساحات اللازمة لتحقيق أمنيته، حيث لا يتمُّ بناء أي أقسام أو غرف جديدة ويتمّ تكديس الأسرى بشكلٍ لا إنساني.

على العكس تمامًا، على الرغم من أن المحكمة العليا قررت أن الحد الأدنى لمساحة السجين يجب أن يكون 4,5 متر مربع، فإنّ هذا لا ينطبق على الأسرى حاليًّا، حيث يقبعون في سجون قديمة جدًّا، معظمها من فترة الانتداب وليس لمصلحة السجون أي قدرة على تغيير الأوضاع حتّى لو كان في سياق عقاب الأسرى كما يعتقدُ بن غفير.

**عمليّاتُ دمج ونقل تعسفيّ للاسرى بين الغرف أو بين السّجون:**

وهذا شرع به الاحتلال فعلًا عبر تقل أسرى من هداريم إلى نفحة، ويهدفُ العدوّ من وراء ذلك إلى تفكيك البُنى القياديّة في السجون وإرباك الحركة الأسيرة، وصولًا إلى تفكيك البُنى التنظيميّة للفصائل نفسها.

**سحبُ حقّ الطبخ من الأسرى:**

وهذا يعني إجبار الأسرى على التخلّي عن حقّ اكتسبوه عبر إضراب، ويعين سحب سخانات الطبخ من الغرف، ومحاولة إجبار الأسرى على قبول الطعام المطهو من قبل السجناء الجنائيين، وهذا سيؤدي إلى إجبار الأسرى على شراء طعامهم من «الكانتينا» بأسعار باهظة، وهو أمرٌ سيؤدي إلى صدامٍ أيضًا.

**إجبار الأسرى على الخروج للساحات أي الفورة بزي الإدارة:**

وهو ما يعني به بن غفير الإخضاع النفسي للأسرى وتطويعهم لحالة السجن حتى يعتبر اللباس الموحّد جزءًا من آليّات الإخضاع الجماعية التي تلجأ إليها السلطات الحاكمة عادة.

**كيف سيردُّ الأسرى؟**

في سياق السعي لفهم موقف الأسرى كانت منظّمة «الحراس» الصهيونيّة قد سألت بعض الأسرى المحررين عن رأيهم في بعض الإجراءات. قال أحد الأسرى المفرج عنهم مؤخّرًا: «لقد طلبنا نحن أنفسنا منذ فترة طويلة الاختلاط بين المنظّمات، حتّى ينظر إلينا شافاس أفرادًا»، و«من المناسب له أن نطبخ لأنفسنا». وقال أسيرٌ سابقٌ آخر«لا تسمحوا لهم بسرد القصص»و «شفاس يريد إنهاء اليوم بهدوء، وحراس السجن يريدون الحصول على رواتبهم والعودة إلى المنزل بأمان».

عمومًا، ما لا شكّ فيه أنّ محاولة انتزاع مكتسبات الأسرى التاريخيّة التي استشهد في النضال لتحصيلها عددٌ من الأسرى، ستكون بدايةً لمعركة طاحنة تخوضها الحركة الأسيرة ضدَّ سلطةُ السجون، معركة سيتردّد صداها في مكتب رئيس حكومة الاحتلال، وفي شوارع الضفة على حدٍّ سواء.

يدرك الشاباك الصهيوني والحكومة أيضًا أنّ أيّ توتّر في السّجون سرعان ما سينعكس على شوارع الضفة، وبسبب طبيعة نظام المحاكم الصهيونيّة وعنصريّتها يدركُ الأسرى أيضًا أنّهم لن يتمكّنوا من صيانة حقوقهم أو الحصول على أيّ حقوق عن طريق اللجوء إلى نظام المحاكم، وقد سبق للمحكمة العليا أن اختارت عدم التدخّل في الكثير من الحالات وأبرزها موضوعُ زيارات أعضاء الكنيست والتصدّي لقرار أردان في حينه، لذلك يدرك الأسرى إنّهم يحقّقون إنجازات من خلال النضال فقط، والشاباك والمؤسّسة الأمنيّة على علم بذلك، ومن ثَمَّ يخافون من المواجهة معهم. وفي ظلّ سحب العديد من الحقوق وأبرزها التعليم الجامعي، والتضييق في التحويلات المالية بشكل كبير جدًّا، والممارسات القمعيّة اليوميّة، لم يتبق للأسرى سوى الزيارات العائليّة التي تخضع للتضييق والمصادرة أيضًا أو فحة الساعتين في باحة السجن، وإذا قرّر بن غفير مضايقتهم أكثر يدرك الأسرى أنه ليس لديهم شيء يخسرونه من المواجهة مع سلطة السجون التي لديها الكثير في الواقع لتخسره.

في الإجابة على سؤالنا حولَ ردّ الحركة الأسيرة على إجراءات الاحتلال، لا يوجد أيّ شكّ لدى هذه الحركة بأنّ سياسة المجرم بن غفير مآلها الفشل عبر جميع الخطوات النضاليّة التي سيلجأ إليها أسرى، بدءًا من الخطوات الاحتجاجيّة المخفّفة وصولًا إلى الإضراب عن الطعام والعصيان الشامل، ولفتت الحركة الأسيرة أنّه قد مرَّ على السّجون وزراء ومديري سجون على شاكلة بن غفير، وانتهى بهم الأمرُ للفشل لسبب بسيط وهو أنّ الأسرى يمثّلهم موقفٌ واحدٌ وإرادةٌ واحدةٌ ولن يقبلوا بالتراجع عمّا هم عليه؛ لأنّ التراجع يمثّل مقتلًا لهم، لذلك سيعدُّون برنامجًا للمواجهة إن لم يكونوا أعدوه فعليًّا.

ما لا يدركه بن غفير وعصابته، أنه في حالة أعلن الحرب على الحركة الأسيرة، فهي ليست حربًا بإمكانه السيطرة عليها أو وقفها حيث يشاء أو حصر نيرانها داخل السجون، وسيكون عليه مواجهة الواقع الذي استصعب عليه فهمه، وستخوض الحركة الأسيرة ومعها الشارع الفلسطيني، معركةً مصيريّةً وهي الإضرابُ المفتوح عن الطعام الذي ستشارك به الحركة الاسيرة بكاملها وستكون المطالب ليس إعادة الأوضاع لسابق عهدها كما سيأمل بن غفير في لحظة يأس، بل ستضاف مطالبُ أخرى جديدة، وبسبب قساوة المعركة ومقدار التضحيات التي سيقدّمها الأسرى والأذى الذي ستعرضون له نتيجة وجودهم في فكّ التمساح الصهيوني، سيكون مطلوبًا من القوى الوطنيّة الفلسطينيّة والشعب الفلسطيني التجهّز لمعركة إسناد الأسرى وعدم تركهم لوحدهم في مواجهة الوحش الصهيوني؛ لأنّها ستكونُ معركةً طويلةً وقاسيةً لكسر إضرابهم بالقوّة. إنّ المطلوبَ من القوى الوطنيّة والفصائل والجمهور الفلسطيني ليس التضامن مع الأسرى، بل الانخراط الكلي في معركتهم وفي وجه استهدافهم ومحاولة كسرهم؛ لأنّه وبما لا يدعُ مجالا لأيِّ شكّ؛ إنّ انكسار الحركة الأسيرة وهزيمتها سيكون انكسارًا كبيرًا وقاسيًا، وهزيمةً كبرى لحركة النضال الفلسطينيّ ستترك آثارها على كلّ فعلٍ سياسيٍّ ونضاليّ، بمعنى جدواه، ومدى التكاتف حوله.

هل سيسمحُ نتنياهو لابن غفير بفعل ما لم يسمح به لأردان في حكوماته السابقة؟

من جانب، لا شكّ أن الوضع الأيدلوجي، للسلطة الصهيونية، ومستوى العداء المنفلت للشعب الفلسطيني، قد يعطي مؤشّرًا بأنّ الظروف مواتيةٌ لابن غفير لتنفيذ ما يتوعّد به، ولكن في الجانب الآخر هناك التعقيد الكلّي على المشهد الذي يعطّلُ مثل هذا التحليل، وينسف تلك المؤشرات، فمن المهمّ النظرُ للوضع السياسي الداخلي للكيان الصهيوني العنصريّ، حيث تواجه حكومة نتنياهو وبن غفير وضعًا صعبًا في الشارع الصهيوني، قد يطيحُ بهم وبحكومتهم؛ لأنّ هذه الحكومة جاءت لتقلب الأوضاع داخل الكيان لصالح نتنياهو قضائيًّا.

وهذا يعني أن بن غفير قد لا يجد الوقت للأسرى والسجون، كما أن نتنياهو ربّما لن يفتح معركة أخرى ويصطدم بالشاباك بينما هو منهمكٌ بتوطيد إفلاته من العقاب، مع ذلك كما ذكرنا فالحركةُ الأسيرةُ تنام وظهرها إلى الحائط إن صح التعبير، مستعدّةً دائمًا للصدام والتضحية، والكرةُ الآن في ملعبنا نحن، عموم الفلسطينيين وعموم الحركة الوطنية الفلسطينية عن استعدادنا للانخراط في هذه المعركة كتفًا إلى كتف مع حماة ما يمكن أن نقول: إنّه متراسنا الأخير الذي لم يتزعزع حتى الآن - إن صحّ التعبير ■

**تنويه: أنا ممتنٌّ في سياق إعداد هذه المادة، للرفيق الأسير المحرر أحمد أبو السعود، وللرفاق في لجنة الأسرى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وللباحث في علم الاجتماع السياسيّ موسى جرادات، والدكتور وسام الفقعاوي - الباحث في العلوم السياسية، ورئيس تحرير الهدف.**

# في مواجهةِ حكومةِ اليمين الفاشي:
# آليّاتٌ وعبَرٌ أو دروسٌ ووسائل

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

**لا أعلمُ ما هو مصيرُ حكومة بنيامين نتنياهو وائتلافه الحاكم عند صدور هذا المقال، وذلك في أعقاب قرار المحكمة العليا بإلغاء تعيين آرييه درعي وزيرًا للداخليّة والصحّة وتهديد حركة شاس بالانسحاب. ومع ذلك، فكل ما يرد في المقال، يصلح، من وجهة نظري، لمواجهة أيّ حكومة في دولة الاحتلال؛ فبينما بلغ الاستقطاب داخل إسرائيل أشده، إلا أن الموقف منا، دمنا وحقوقنا ووجودنا، ما زال محلّ إجماعهم الصهيوني!**

حين شرعتُ في الكتابة حولَ آليّات المواجهة ووسائلها، بحثتُ طويلًا، واطّلعتُ على العديد من المقالات وأوراق العمل واستمعت لمواقف قادة سياسيّين وزعماء حزبيّين، وجدت كلامًا معروفًا، لا جديدَ فيه، فقلتُ في نفسي مستدركًا: ومن قال إنّ مواجهة الفاشية والعنصرية والاحتلال تحتاج آليّات جديدةً غير مفكّر فيها؟ ومن قال أصلًا أنّ المشكلة تكمنُ في الآليات؟ كلّ ما نحتاجه حقًّا طرقًا مختلفةً للتفكير والتخطيط، وليس تبديل الأدوات والوسائل فحسب. قد لا نغيّر في الوسائل ولكن علينا أن نعيد النظر في علاقة الوسائل بالغايات؛ إذن، سؤالنا ليس ماذا نفعل فقط؟ بل، لماذا نفعل أحيانًا؟ وكيف نفعل؟ ومتى نفعل؟ ومن الذي يقرر طبيعة الفعل ومداه وجدواه؟

للأسف غالبًا ما تنطوي ردود فعلنا على أي حدث أو موقف من لدن عدوّنا على شحنة عالية من الانفعالية والغضب والرغبة في الانتقام السريع؛ فلا نخضعُ أفعالنا لحسابات الربح والخسارة، ولا نتريث قليلًا لنفكّر ونتأمّل لتوخّي العواقب أو لتعظيم النتائج أو لتلافي الخطأ. نستسهلُ الحلول ذات البريقِ الرنان ونعبّر عن رغبة طاغية في حلّ كلّ المشاكل دفعةً واحدة. واللّافت، أنّنا حينٍ نجترح الحلول نظريًّا وفي الخطب، عوضًا عن محاولات تجريبها وتطبيقها وتصويبها، تصبحُ مادةً لتراشق الاتّهامات فيما بيننا، والحطّ من شأن بعض أشكال الفعل لصالح أشكال أخرى ليس لنجاعتها في مواجهة المحتلّ، وإنّما لأنّها تمنح فاعلها والداعي إليها والمحرّض عليها ميزةً تفاضليّةً لا أكثر. في كلّ الأحوال، هناك من وما يجب وتجب مواجهته قطعًا. هناك حكومةٌ يمينيّةٌ فاشيّةٌ تحملُ برنامجًا أطلقت عليه «حسم الصراع» بالاستناد إلى أوهام توراتيّة ومسوّغات عقديّة وإحساسٍ بالنشوةِ والتفوّق وبأنّ أحدًا لن يحاسبَ أو يهتم. وقد يكون شعارنا درء المفاسد، وليس كسب المنافع في هذه المرحلة، فالعاصفة شديدة والأخطار محدقة، والعالم مشغولٌ بأزماته والإقليم سادر في غيه وتطبيعه. وقد لا تكون المواجهة إلا بالحيلة وحسن التدبر، بتفويت الفرص على العدو، ومواجهة عدوٍ شرسٍ لا تعني أوتوماتيكيًّا استخدام أدوات عنيفة بالضرورة ما لم تكن مفيدة. فَي جميعِ الأحوال علينا أن نأتيه من مأمن، من حيث لا يتوقّع، ذلك أنّ أخطر المواجهات تلك التي يتوقّعها العدوُّ بسهولة، فيتجهّز لها، ويردّها ويضاعف الخسارة.

وقبل أن أتناول بعض الآليّات والوسائل التي يقترحها البعض للمواجهة، سوف أتوقّف قليلًا عند بعض الإشكاليّات أو الملاحظات المتعلّقة بسلوك الفلسطينيّين الكفاحي تجاهَ من اغتصب أرضهم وشرّدهم منها وأذاقهم صنوف العذاب طوال قرنٍ من الزمان. وأوّل الملاحظات انفصالُ الوسيلة عن الغاية إلى حدٍّ كبير؛ حتّى ليبدو في كثير من الأحيان أنّنا نقاتلُ لمجرّد القتال. وثاني الملاحظات استهانة الكثيرين بالحكمة والتروّي واعتبارهما من باب الجبن أو التخاذل، ومن ثمَّ غلبة الانفعال دومًا على الأفعال التي يأتي معظمها ارتجاليًّا أو دون هدف محدّد. وثالث القضايا اعتبار مسائل الاعتقال والاستشهاد ووسائل المقاومة مقدّسات لا يجوز الاقتراب منها بالنقد أو المراجعة. ورابع الإشكاليّات كثرة استعمال الشعارات والتجريدات النظريّة دون محاولة لتطبيقها فعليًّا أو حتّى تقديم واقتراح إجراءات وخطوات محدّدة (مثال: لا أحد يشرح كيف يمكن أن نعزّز الصمود، بينما يتفاقم التفاوت الطبقي ونستمرُّ في تقليص مساحة الحريّة، ونمعنُ في تفعيل عوامل التقويض الذاتي). خامس القضايا، خليط من ارتباكات فكريّة ونقص في الخبرات أو سطحيّةُ التحليلات، منْ قبيل التعاطي الخاطئ مع فقه الأولويّات والإمكانيّات، أو الحنين المرضي للماضي، أو الغلو في انتقاد الذات بتبادليّة مقيتة ومؤسّفة (فتح لا تنتقد نفسها، بل تمعن في إبراز تقصيرات حماس، وحماس تفعلُ نفس الشيء، اليسارُ ينتقدُ الجميع ولا ينتقد ذاته، وهكذا). أخيرًا لدينا إجماعٌ يتمحورُ حول التقليل من شأن الشرعيّة الدوليّة. وهنا سوف أتوقّفُ بعض الشيء لأشرحَ ما المقصودُ من ذلك؛ باعتبار أن ساحة المجتمع

الدولي هي الساحة الأهم في مقارعة ومواجهة اليمين العنصري والفاشي، مهما قللنا من شأنها أو تغاضينا عن حقائق الأمور.

يعدُّ مفهوم «الشرعيّة الدوليّة»، بما هي توافقات دوليّة تعكسُ موازين القوّة والرغبة في الهيمنة والدفاع عن المصالح، من أكثر المفاهيم التباسًا ومراوغةً وخصوصًا إزاءَ المسألة الفلسطينيّة. لم يخلُ موقفنا منها دومًا من بعض - وأحيانًا كثير - من الريبة والتشكيك، واتّهامها بالانحياز والتنكر أو الكيل بمكيالين، وخصوصًا مع هيمنة الولايات المتّحدة على معظم مؤسّساتها أو قدرتها على إبطال مفعول أي قرارٍ يصدرُ عنها.

يرى البعض أنّ الشرعيّة الدوليّة، وإن رسّخت وجود إسرائيل وتقاعست عن تطبيق قراراتها، غير أنّها اعترفت للفلسطينيين بالحدّ الأدنى من حقوقهم، وحالت دون تمكين إسرائيل من الإمعان حتّى النهاية في التنكّر لهذه الحقوق. الشرعيّة الدوليّة، وإن كانت لا تتطابق بالكامل مع الحقوق الطبيعيّة والتاريخيّة للشعب الفلسطيني، غير أنّها تشكّلُ أساسًا صالحًا للحيلولة دون اندثار قضيّته، وضامنا لوجوده السياسي والحقوقي ضمن المنظومة الدوليّة ورادعًا لشهوة إسرائيل وأطماعها العدوانيّة.

**أما على صعيد اقتراحات الردّ على سياسة حكومة نتنياهو وبرنامجها وتهديدات بعض أعضائها، فلعل أفضل ما سمعت أو قرأت ألخّصه في بعض النقاط:**

– أن يُترك كلّ تجمّع من تجمّعات الفلسطينيّين حرًّا في تحديد واختيار آليات وأشكال مواجهته، بناء على معطيات واقعه وخصوصياته، وفي الأثناء يجري تطوير ردٍّ جماعيٍّ تكامليٍّ بصورة تشاركيّة، يبدأ الأمرُ بوضع تصوّر «تخيليّة سياسيّة» يمكن أن تتحوّل في مضمار ومعترك الواقع وانشغالها في حقل التصادم مع الاحتلال إلى استراتيجيّة شاملة.

– وكما قالَ نظير مجلي: الأفضل والأكثر فائدةً ونجاعةً وشجاعةً، مجابهة هذه الحكومة بطريقة مهنيّة ذكيّة، حكيمة، ويقصد دون ارتجالٍ أو استعجال أو انفعال مبالغ فيه. ولعلّه من الحكمةُ في المراحل الأولى أن نصمت ونراقب عن كثب لعلّهم يختنقون بتناقضاتهم؛ ونحرمهم من فرصة الاختباء وراءنا والتوحّد على دمنا فليس ثمّة ما يجمع بين غانتس وبن غفير سوى الرغبة في قتلنا، وما عدا ذلك فهما أقرب لنمط العلاقة بين قابيل وهابيل. نعم أفضل ما نفعل اليوم أن ندع إسرائيل تواجه تناقضاتها واختناقاتها، دون أن نمدّ لها حبل النجاة. وإذا لم يكن بمقدورنا دعم توليد مقاومة مدنيّة حقيقيّة داخل إسرائيل، فعلى الأقلّ لا نمنح اليمين الفاشي سببًا لتقويضها وإفشالها.

– يكمنُ جوهر المشروع الصهيوني اليوم في مواصلة نزع الملكيّة (الاستيلاء على الأراضي)، ونزع الشرعيّة بطمس معالم الجريمة والحيلولة دون الوصول إلى قلب وعقل العالم وضميره، فلا يكون الرد والحال كذلك إلا بتعزيز الصمود والبقاء في مواجهة الاقتلاع الوجودي، ونزع الشرعية عن الاحتلال وفضح ممارساته، عبر ممارسة مدنيّة تكشفُ للعالم مجدّدًا أنّنا حيال جانٍ وضحيّة، وأنّنا أصحابُ حقٍّ لا إرهابيين!

– مواجهةُ مخطّطات الصهيونيّة الدنيّة والاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة، عبرَ تشكيل قيادة موحّدة وهياكل قياديّة لا مركزيّة في المحافظات ورفض التعامل المدني والاقتصادي مع الاحتلال. توسيع ساحة الاشتباك والصدام الأفقي والرأسي، على أن يرافق ذلك ويرفده توسّع في القاعدة الشعبيّة والجماهيريّة المنخرطة أو المشتبكة، وتأكيد الجدوى السياسيّة ارتباطًا بأهداف محدّدة. فتحُ نقاشٍ فصائليّ ومجتمعيّ، جديٍّ ومعمّق: هل السّلطةُ فعلًا ملزمةٌ بالتعامل مع حكومة نتنياهو بحكم الأمر الواقع كما يقول العالول؟ وكيف يستقيمُ أمرُ التعامل معها وملاحقتها سياسيًّا وقانونيًّا في الوقت ذاته؟ وكيف يمكنُ تدبّر سبل حياة الفلسطينيين في الضفة دون هذا التعامل؟

**أختمُ بجردة لأكثر الاقتراحات التي قدّمها سياسيّون وصحافيّون وأكاديميّون ونشطاء:**

**داخليًّا:**

تطويرُ عقد اجتماعيٍّ جديد (إعادة صياغة وصيانة الإرادة الجماعيّة، إصلاح المنظمة، إعادة صياغة الميثاق الوطني والمشروع السياسي والوطني)، استعادة الوحدة الوطنيّة، تطوير استراتيجيّة كفاحيّة، إجراء انتخابات (التجديد الديموقراطي)، بلورة رؤيّة وطنيّة موحّدة (مشروع وطني وديمقراطي)، إحياء وتفعيل دور اللجنة التنفيذيّة وعدم إبقائها مجرّد هيئة استشاريّة، تغيير وظيفة ودور السلطة، تطبيق كامل لتوصيات المجلس المركزي، انتفاضة فلسطينية ثالثة، وإبقاء خيار المقاومة المسلحة للدفاع عن النفس فقط، مشاركة الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر في المواجهة مع تقسيم منطقي للأدوار، الانسحاب من «أوسلو» والالتزامات اللاحقة، وخصوصًا وقف التنسيق الأمني، تشجيع اقتصاد منتج يساعدُ على الصمود، بدلًا من تشجيعُ الاستهلاك، تعزيز دور منظّمات حقوق الإنسان في فضح الانتهاكات الإسرائيليّة وملاحقتها قانونيًّا.

**دوليًّا وإقليميًّا:**

التدويل، أي اللجوء إلى المحاكم الدوليّة والكفاح الدبلوماسي، تشكيل جبهة فلسطينيّة عربيّة عالميّة لعزل ومقاطعة حكومة اليمين، الاستفادة من الفرص التي قد تنشأ جراء انفجار الجغرافيا السياسية في أكثر من مكان في العالم واهتزاز موازين القوّة في النظام العالمي، تعميق التناقضات أو الخلافات بين حكومة نتنياهو وإدارة بايدن مهما صغرت، تفنيد ونسف الرواية الإسرائيليّة بطرقٍ يتقبّلها العالم، تحفيز حركات مقاطعة إسرائيل ومناهضة التطبيع، تعميق الحرج العربي الرسمي وليس تقديم مبرّرات لرفع هذا الحرج، وخاصّةً فيما يتعلّقُ بانتهاكات الأماكن المقدسّة، سحب مبادرة السلام العربيّة ووقف الاعتراف بإسرائيل، مطالبة العالم بإعلان إسرائيل نظام أبارتهايد كامل، طلب الحماية الدوليّة... وغير ذلك من الاقتراحات!

بالتأكيد من العبث الاعتقاد أن بمقدورنا أن نفعل كلّ ما سبق، فالمحدّدات كثيرة، والمعيقات كبيرة، لكن لا يأسٍ مع الحياة ولا حياة مع اليأس، فلا بدَّ أوّلًا من نفض غبار الكسل والجبن والعجز والعمل على بث روح الكفاح والأمل.

ربّما تكون البداية من إعادة صياغة هيكل القيادة، أو تبني برنامج كفاحي مختلف، أو بلورة إرادة جماعيّة ورؤية موحّدة، من محكمة الجنايات الدوليّة أو من فروش بيت دجن، المؤكّد لا بديل عن النهوض ورفض التعامل مع الأمر الواقع الاحتلالي ومغادرة مربع الأوهام التي هيمنت طويلًا على عقولنا وأورثتنا مزيدًا من الضياع والضعف! ■

# بمناسبةِ ذكرى رحيلِ حكيمِ الثّورة
# عن التّلاقحِ التّاريخيّ بين الفكرين القوميّ والماركسيّ

وسام رفيدي. كاتبٌ وباحثٌ في علمِ الاجتماعِ السياسيّ/ فلسطين

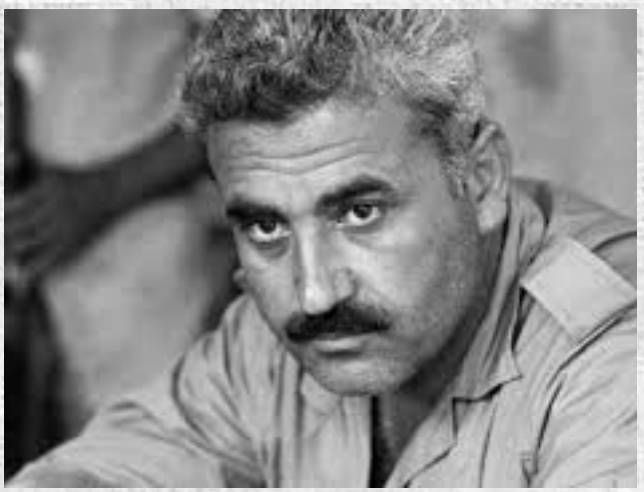

**أدّى الفكران؛ القوميّ والماركسيّ باختلاف تلاوينهما الحزبيّة دورًا سياسيًا محوريًا منذ الثلث الأوّل من القرن العشرين وحتّى الآن، على اختلاف مستويات ذلك الدور بين عهود وعهود. ففي مجال النضال ضدّ المستعمر الأوروبيّ والأمريكيّ، في النضال ضدّ المستعمر الصهيوني، وفي السعي لتحقيق التّنمية والاستقلال، وأخيرًا في المحاولات لبناء الدولة القطريّة، وفي محاولات تحقيق الوحدة العربيّة، كان لهذين التيارين من المحيط إلى الخليج دورًا مشهودًا له.**

ومع ذلك يصعبُ القول: إنّ العلاقةَ بين التيّارين، خاصّةً في عقود الأربعينات والخمسينات والستينات كانت على أفضلِ حال، فعديدٌ منَ القضايا الخلافيّة فجّرتَ صراعات حقيقيّة بين التيّارين في العقود الثلاثة المذكورة أعلاه. الموقف من موضوعة الوحدة العربيّة؛ الموقف من المشروع الصهيوني الاستيطاني وكيانه في فلسطين؛ الموقف من قضيّة الديموقراطيّة الاجتماعيّة والسياسيّة؛ الموقف من قضايا الصراع الطبقي؛ هذه بتقديرنا كانت أبرز القضايا الخلافيّة بين التيّارين. كان الجسر بين التيّارين والحال هكذا يبدو وكأنّه ضربٌ من المستحيل.

كان التيّار القوميّ على اختلاف تعبيراته الحزبيّة وأبرزها حزب البعث والقوميّين العرب؛ يضعُ الوحدة العربيّة في صلب برنامجه السياسي، فيما الماركسيّ ممثّلًا بالحركة الشيوعيّة العربيّة لم تحتلّ تلك القضيّة مكانةً محوريّةً لديه: لا في البرنامج ولا في الممارسة. أمّا الموقفُ من المشروع الصهيونيّ الاستيطانيّ وكيانه في فلسطين؛ فتلك كانت أهمّ نقاط الخلاف/ الصّراع، ففيما رفض التيّار القوميّ ذلك المشروع وشرعيّة كيانه انسجامًا مع رفضه لقرار التقسيم؛ اتّخذت الحركةُ الشيوعيّةُ موقفًا مؤيّدًا لتقسيم فلسطين واعترفت بالكيان الصهيونيّ، باستثناء الحزب الشيوعي السوداني الذي رفض الاعتراف القطعي بقرار التقسيم، ومن ثمَّ بالكيان الصهيوني، وكذلك صوّب الحزب الشّيوعيّ اللبنانيّ موقفه في مؤتمره العام عام 1968.

وما زاد تعقيدُ العلاقة بين التيّارين طبيعة البنية الفكريّة الأساس للتيّارين؛ ففيما تنهضُ بنية الفكر الماركسي على الموقف والتحليل الطبقيين، فإنّ التيّار القوميّ لم يُول المسألة الطبقيّة ذلك الاهتمام، حتّى لو كان مصطلح (الاشتراكيّة) جزءًا من برنامجه واسمه، مثال: حزب البعث والتجربة الناصرية. كان التيار القومي ممثلًا مخلصًا للفئات الوسطى الجديدة التي توسّعت بشكلٍ هائل مع مجانيّة التّعليم من جهة، وبناء الدولة القُطريّة من جهةٍ ثانية، في دول، مثل: مصر والعراق وسوريا؛ فيما أعلنت الحركة الشيوعيّة انحيازها وتمثيلها للطبقة العاملة والاشتراكيّة بالمفهوم الماركسيّ حصرًا؛ بغض النظر عن مدى انسجام هذا الإعلان مع مستوى تبلور الطبقة العاملة طبقةً لذاتها وبذاتها.

احتلالُ كامل فلسطين عام 67 كما هو معلوم؛ فجّر النقاش النظريّ داخل حركة القوميين العرب، وهي حركةٌ تمكّنت من تحقيق امتداد تنظيميٍّ من المحيط للخليج، وتمكّنت من إطلاق (جبهاتٍ مسلحة) في أكثرَ من موقعٍ، وحرّرتٍ جنوب اليمن من المستعمر، وبنت دولة ديموقراطيّة شعبيّة على رأسها حزبٌ ماركسيّ. كانت إرهاصاتُ النقاشِ النظريّ قد بدأت في الحركة منذ مطلع الستينات، وتمثّلت في الاقتراب أكثر من الفكر الماركسي؛ لدرجةِ إرسال البعثات للدول الاشتراكيّة لدراسة الماركسيّة، ومن ثمَّ كانت الظروف الموضوعيّة قد توفّرت، خاصّة مع هزيمة الأنظمة الوطنيّة في سوريا ومصر؛ صاحبة التوجّه القوميّ؛ للشروع بما نعتقده عمليّة التلاقح بين الفكرين الماركسي والقومي؛ وشخصيّة قياديّة على المستوى القومي كالرفيق الراحل جورج حبش كانت مؤهّلة، بما تمتلكه من قدرة على التأثير وخصائص كاريزميّة، مع حفنة من القياديين في حركة القوميّين العرب، على تأدية الدور الرئيس في إنجاز التلاقح المقصود، الذي نعتقد أنه تجسّدَ أساسًا في برنامج الجبهة الشعبيّة، وفي موقف وتوجه الحكيم الراحل الذي انعكس بشكلٍ ما في برنامج الجبهة.

كان السؤال الأبرزُ في تلك المرحلة هو سؤال الهزيمة: لماذا انهزمت الأنظمة الوطنية ذات التوجه القومي؟ سؤال شبيه بذلك الذي أطلقه «شكيب أرسلان» مطلع القرن العشرين: لماذا تقدّم الغرب وتأخّر الشّرق؟

سؤال الهزيمة هذا سريعًا ما تبلور عبر الممارسة الثوريّة للكفاح المسلّح والجدل النظري لوضع الإجابة التي عليها أن تخضع؛ لامتحان الممارسة، كي لا تغدو عمليّة ذهنيّة فحسب، لا ترقى لما هو مؤمّل من قادة مناضلين تاريخيين.

هنا بالذات بتقديرنا كان إسهام الرفيق جورج حبش والحفنة القياديّة المحيطة به؛ كانت الإجابة هي بتحقيق التلاقح بين الفكرين القومي والماركسي. إنّ جوهر الفكر القومي بتحقيق نهضة عربيّة حقيقيّة تتجسّد في دولة موحّدة للأمة العربية، هو ليس فقط توجّهٌ سياسيٌّ ينسجمُ مع خصائص الأمّة العربيّة وتوجّهها وطموحها، ومن ثمَّ فهو توجّهٌ مشروعٌ وصحيحٌ وتاريخيّ، بل هو أيضًا الردّ على هزيمة الأنظمة

الوطنيّة ذات التوجّه القوميّ، التي ثبتت بهزيمتها محدودية قدرات المشروع القطري لبناء الدولة الوطنية، ليس فقط عن تحقيق تنمية حقيقيّة ذات توجّه اشتراكيٍّ حقيقيّ، بل فشلها في الردّ على المشروع الصهيونيّ.

نكادُ نجزمُ أنّ جوهر التلاقح بين المفكرين/التيّارين؛ كان بالذات هو التلاقحُ بين المشروع القوميّ النهضويّ العربيّ على مستوى الوطن العربي وبين تحرير فلسطين من المشروع الصهيوني؛ مستنداً، نعني هذا التلاقح؛ لتأصيل نظريٍّ ماركسيٍّ وجد في الماركسية ضالته في تنظيرها حولَ خصائص الأمّة وتقرير المصير، وحقيقة الترابط العضوي بين المشروع الصهيوني والإمبريالية العالمية، وطبيعة الخدمات الوظيفية للرأسمال الصهيوني لمجمل الرأسمال العالمي. وعبر التجربة السياسية والنضالية الملموسة للقادة المناضلين، وفي المقدّمة منهم الرفيق الراحل الحكيم؛ تأكد لهم بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ جماهير المخيّمات المتحوّلة من فلاحين لعمال ومستخدمين؛ هم كطبقات وفئات اجتماعية؛ المؤهلين لقيادة النضال الوطني لتحقيق النصر بتحرير فلسطين، وبتأدية دور قوميٍّ بتحقيق مشروعٍ نهضويٍّ تقدميٍّ يتجسّدُ بدولة موحّدة للأمّة العربيّة.

في كل مفاصل البرنامج السياسي للجبهة الشعبية منذ انطلاقتها، وفي الاستراتيجيّة السياسيّة والتنظيميّة عام 1969 وفي طرح موضوعة التحوّل لحزب ماركسيٍّ يمكن الوقوف على مفاصل عمليّة التلاقح هذه بين المفكرين؛ القومي والماركسي.

لم تقتصر عملية التلاقح هذه على الساحة الفلسطينية، بل امتدت لتطال مختلف البلدان العربية بما يمكن اعتباره؛ مرحلة بروز منظّمات يسارية ماركسية؛ ذات توجه قومي؛ نشطت فترة السبعينات في الأساس، وبتأثير واضح من الراحل الحكيم والجبهة الشعبية: في عُمان والبحرين والكويت واليمن والمغرب وتونس ولبنان والأردن والسعودية، وسواءً بتحوّل فروع القوميين العرب لحزب العمل العربي الاشتراكي، أو بتأسيس جبهاتٍ وأحزابٍ جديدةٍ تجسّد في برنامجها ذات التلاقح.

وإن بدا هذا التلاقحُ وكأنّه ردًّا على موقف الحركة الشيوعيّة العربيّة من موضوعتي الوحدة والاعتراف بالكيان وقرار التقسيم، إلّا أنّه من باب السذاجة والتبسيط المخلّ؛ اعتبار هذه العمليّة مجرّد ردٍّ على موقف؛ إنّها إعادةُ تصويب المفكرين وتجسيداتهما البرنامجيّة والنضاليّة في الساحة العربيّة: تصويب الفكر القومي بتضمينه المحتوى الطبقي، وتخليصه من شذرات شوفينيّة لازمته وتجسّدت في موقفه من القوميّات، وتحديدًا الأكراد، مثلًا: في سوريا والعراق، وتصويب الفكر الماركسيّ في موقفه من موضوعة الوحدة العربيّة والمشروع الصهيوني في فلسطين، وكذا في أشكال النضال ضدّ هذا المشروع والرجعيّات العربيّة.

بهذا المعنى؛ فإنّ عملية التلاقح تجاوزت حدود الرد لتصل إلى حدود إعادة صياغة وتصويب الفكر في الساحة العربية؛ عبر الممارسة النضالية والتنظير السياسي والجدل داخل حركة القوميين. إن شئتم فهو تعريبٌ للماركسية من جهة و(مركسةٌ) للفكر القومي من جهة ثانية؛ هنا بالذات مأثرةُ الحكيم النظرية والسياسية على مستوى الساحة العربية، وتاليًا مأثرة الجبهة الشعبيّة ■

# جورج حبش
# الحكيم «النموذج»

**معن بشوّر مفكّرٌ وكاتبٌ سياسيٌّ، والأمين العام السابق للمؤتمر القوميّ العربيّ/ لبنان**

ليسَ من السّهل أن نكتبَ عن قائد أو مناضل أو صديق مقالة كلّ عام في ذكرى رحيله، دونَ أن نكرّرَ أنفسنا... لكنَّ الحديث عن «الحكيم» جورج حبش، القائد والمناضل والصديق الكبير لا ينتهي؛ خصوصًا أنّ حياته منذ النكبة عام 1948، حتّى الرحيل عام 2008؛ كانت مليئةً بمواقفَ ونضالات وأحداثٍ لم تستطعْ حتّى مذكراته الشخصيّة أن تحصيها.

وحديثي اليوم وبعد 15 سنةً على رحيل جورج حبش، سيتركزُ على جورج حبش «النموذج»؛ لقائد مؤسّس لواحدة من أهمّ الحركات القوميّة العربيّة، ولواحدة من أهمّ المنظّمات الفلسطينيّة، والمناضل الذي جمع بين المبدئيّة التي ترفض التفريط بذرّة تراب من أرض فلسطين، وبين الحكمة التي تدرك أنّ قوّة شعبه في وحدته، وأنّ الخلاف بين قوى المقاومة الفلسطينيّة، والتحرّر العربيّ والنضال الأمميّ؛ يجب أنّ لا يصل إلى الانقسام، لأنّه ما من شعبٍ عرف كيف يوحّدُ قواه إلّا وانتصر، وما من شعبٍ عاش حالَ الانقسام إلّا وانكسر...

لذلك حين نتطلّع إلى سيرة «الحكيم»؛ لا نقرأ فيها سيرة مناضل آمن بتحرير وطنه، ووحدة أمّته، والعدالة لشعبه، لا نقرأ فيها سيرة مقاوم أدرك أنّ الردّ على نكبة فلسطين منذ البداية هو بالمقاومة فقط، بل نقرأ فيها أيضًا سيرة قائد قبض على ثوابت شعبه وأمّته كالقابض على الجمر في زمنٍ تغيّر فيها قادةٌ كثيرون، وانقلبوا على عقائدهم ومواقفهم وتاريخها، بل نقرأ سيرة قائد عاش حياته الشخصيّة بنقاء وصدقٍ وشفافيّة موصوفةٍ في زمنٍ باتت تغلّف فيه حياةَ الكثيرين من الزّعماء والقادة ألفُ علامة استفهام واستفهام...

لقد تعلّمنا من جورج حبش؛ القائد والمناضل والرمز والإنسان؛ دروسًا كثيرة، أبرزها: أنّ فلسطين لا يمكنُ التفريطُ بشبرٍ من أرضها، وأنّ الأمّة العربيّة لا يمكن التهاون بأيّ هَدف من مشروعها النهضويّ، وأنّ النّقاء هو شرطٌ لازمٌ لكلّ منْ يتصدّى لعملٍ قياديٍّ في خدمة بلاده.

لذلك؛ فإنّ سيرةَ الحكيم «النموذج» الممّتدة على مدى ستين عامًا؛ مليئةٌ بما يمكننا أن نكتب عنه وعن رفاقه المؤسّسين والشّهداء والأسرى الكثير الكثير.

في ذكرى رحيل جورج حبش لا يمكنُ أن ننسى الشهيد الذي تولّى بعده قيادة الجبهة الشعبيّة؛ الشهيد أبو علي مصطفى، والأسير أحمد سعدات الحرّ في سجنه، ولرفاقه وللشّهداء الكُثر من وديع حداد إلى هاني الهندي إلى باسل الكبيسي، إلى أحمد اليماني، إلى غسان كنفاني، إلى غيفارا غزّة، إلى... والقائمة طويلة.

رحم الله الحكيم النموذج والقائد والرّمز، والنصر لفلسطين والأمّة ■

# محطّاتٌ كفاحيّةٌ
# في سفرِ ضميرِ الثّورةِ وحكيمها الدكتور جورج حبش

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

**يصعبُ على أيّ كاتبٍ أن يتناولَ دورَ حكيم الثّورة في ذكرى رحيله، خشيةً من أنّ المقال أو البحث لن يعطيَه حقّه، في ضوء ما مثله على مدى ستة عقود، من رمزيّة كفاحيّة هائلة على الصعيدين الوطنيّ والقوميّ والأمميّ، وما تركه من تراث نظريٍّ وقيميٍّ ومناقبَ ثوريّة وإنسانيّة، جعلته محط احترامٍ وتقدير لدى قوى التحرّر والتقدّم في الوطن العربي وفيَ العالم، ومحط اهتمام لدى معسكر الأعداء بمحاولتهم اغتياله أو اعتقاله بالنظر لما شكله من خطورةٍ على نهجهم الاستعماري الكولونياليّ.**

كما يصعبُ على أيّ باحث أن يتناولَ تجربته على كافة الصعد الوطنيّة والقوميّة والأمميّة والإنسانيّة في بحث بعدد محدود من الكلمات وَفقَ مقتضيات النشر، لذا سأتناول تجربةً الدكتورً جورج حبش على الصعيد الفلسطيني، في أبرز المحطّات على امتداد حياته حتّى رحيله عام 2008، ودور حركة القوميين العرب في خمسينات وستينات القرن الماضي، بقيادته بتوفير حاضنة للشقّ الوطني الفلسطيني، للشروع في نهج المقاومة المسلّحة.

## المحطُّة الأولى: الشروع في الكفاح المسلّح وتأسيس إطار كفاحيّ قوميٍّ عربيّ:

عايش الدكتورً جورج حَبش مأساة نكبة عام 1948 بكل تفاصيلها وما تضمنته من مجازر وتنكيل بحقّ أبناء شعبه، وما نجم عنها من تهجير وطرد ما يزيد عن (800) ألف فلسطيني ومن ضمنها رحلة اللجوء المضنية خارج مدينة اللد مع أسرته ومع آلاف اللاجئين، التي جاءت بعد انسحاب جزء من قوات الإنقاذ من المدينة بتوجيهٍ من الجنرال البريطاني «غلوب-باشا».

وقبل رحلة اللجوء القسري، عايش وشاهد جورج حبش، قصف مدينتي الرملة واللدِ بالطيران، ومشاركة عدّة ألوية في احتلال المدينتين بإمرة كل من إيجال آلون، واسحق رابين، وكذلك مجزرة اللد التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بقيادة رابين في العاشر من يوليو (تموز) 1948، وأسفرت عن قتل 500 فلسطيني، بعد أن جرى تجميعهم في مسجد «دهمش» (1).

بعد ثلاث سنوات من عمر نكبة عام 1948، وبعد عودته لإكمال دراسة الطّب في الجامعة الأمريكية في بيروت، وضع د. جورج حبش نصب عينيه وعلى رأس اهتماماته، السعي الجاد لتشكيل إطار تنظيميٍّ قوميّ، ببرنامج سياسيّ وكفاحيٍّ للردّ على اغتصابً فلسطين من قبل العصابات الصهيونية المدعومة من الإمبرياليتين البريطانية والأمريكية، فكان له قصب السبق في إيجاد الآلية التنظيمية التي تربط بين البعد القومي والبعد الفلسطيني، ابتدأت بتشكيل لجنة تنظيميّة من مختلف الأقطار العربية، مهمتها الشروع فيً تأسيسً حركة قوميّة، ضمّت كلًا من: وديع حداد (فلسطين)، وصالح شبلً (فلسطين) وحامد جبوري (العراق)، وأحمد الخطيب (الكويت)، وهاني الهندي (سوريا)، التي أسفرت لاحقًا عن تأسيس حركة القوميين العرب من خلال مؤتمر عقد في الأردن عام 1956. وقد أدّت الحركة مبكرًا دورًا مهمًّا، في الحفاظ على الهُويّة الفلسطينيّة من خلال تميّزها عن بقية الأحزاب القوميّة وغيرها، ارتباطا ببرنامج عمل الحركة، الذي جمع منذ البداية وبشكل واضح بين البعدين القوميّ والفلسطينيّ، في إطار علاقة الخَاص الوطنيّ بالقوميّ العربيّ.

وفي إطار بلورة الهُويّة الفلسطينيّة الكفاحيّة، قام الحكيمُ مع رفاقه في الحركة بتأسيس «كتائب الفداء العربي»، وعندما استقرَّ في أواخر عام 1951 في عمان، كان قرارُ جورج حبش الحازم باتباع أسلوب العنف المسلّح ضدّ (إسرائيل)، ومن هنا شرع ولا سيما بعد التحاق الدكتور وديع حداد به عام 1952 بتأسيس أوّل نواة فدائيّة، قام بتسريبها إلى الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عامً 1948، إلا أنّ قوات غلوب باشا تمكنت في حينه من وضع العراقيل أمام دخولها للأراضي المحتلة (2).

يقول د. حبش بهذا الصدد: «في بداية التجربة كانت مجموعاتنا المسلّحة، تنجح في الدخول إلى الأراضي المحتلّة، وتقوم ببعض العمليات البسيطة نسبيًّا ضدّ الصهاينة، لكنّها على بساطتها، كانت تنعشنا كثيرًا، وتشعرنا بأنّنا نفعلُ شيئًا ضدّ العدوّ الصهيوني الذي اغتصب أرضنا، لكن بعد مضي بضعة شهور، أصبحت هذه العمليّات أكثر تعقيدًا، فلم تعد عمليّات التسلل إلى المناطق المحتلّة عام 1948، سهلةً كما كانت في بداية التجربة، وذلك بسبب تشديد الحراسة التي كان يقوم بها الجيش الأردني على المناطق الحدودية، إذ إنّه وعند نجاح شخص ما أو مجموعةٍ ما في التسلل داخل مناطق الكيان الصهيونيّ، ونجاحها فيً توجيه ضربة، كانت العودةُ للضفة الغربيّة أصعب بكثير مما كانت عليه سابقًا، وهو ما جعلنا نعتقد بأن هنالك تنسيقًا بين دولة العدو وقيادة الجيش ممثلةً «بغلوب باشا»، بحيث يخبر العدو قيادة الجيش بحدوث عمليّةٍ ما في منطقةٍ محدّدة، فيتخذ الجيش

الأردني الإجراءات المشددة لإلقاء القبض على الفدائيين في طريق عودتهم إلى الأردن» (3).

وما أن نجح جورج حبش ورفاقه في الحركة في إقامة حلقاتهم السريّة الأولى عام 1951 حتى انصرفوا مباشرةً لمعالجة القضية الفلسطينية، ومن ثم أعلنوا عام 1952، عن قيام منظّمتهم هذه تحت اسم «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل»، التي أصدرت نشرةً أسبوعيّة اسمها «الثأر» وكما تشير هاتان التسميتان، فإنّ درجة انشغال الحركة بالهموم الفلسطينية كانت على قدرٍ كبير من الوضوح والتركّز» (4).

لقد عمل د. جورج حبش ورفاقه في قيادة الحركة على تشكيل أطر فلسطينيّة بعد قيام الجمهورية العربيّة المتّحدة، وذلك في إطار فهمه القومي للقضيّة الفلسطينيّة، الذي يتلخّص بعنوان «الوحدة هي طريق تحرير فلسطين»، فلجأت الحركة إلى تشكيل لجنة من كلٍ من: الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد، وأسامة النقيب (من فلسطينيي سورية)، وأحمد اليماني، وعبد الكريم حمد (من فلسطينيي لبنان)، زاهي قمحاوي (من فلسطينيي الأردن)

وقد عدَّ الدكتور جورج حبش تشكيلَ هذه اللجنة، استجابةً لواقع جديد، أكثر منها نزعة مسبقة لإقامة تنظيم قطري فلسطيني، وكانت (الحركة) مضطرّةً لتشكيل هذه اللجنة وتفعيل عملها للقيام بدورها المطلوب، حتى تتمكن من الاتصال «بتشكيل الفدائيين الفلسطينيين» في جيش الإقليم الشمالي (الجيش السوري سابقًا) وبكلامٍ آخرَ كانت «لجنة فلسطين «لجنة» وليس تنظيمًا (5).

ودفع جورج حبش لاحقًا مع بقية رفاقه في اللجنة، تجاهَ تشكيل إقليم فلسطين عام 1964 في الحركة، وإنشاء تنظيم شباب الثأر، والبدء في تخزين الأسلحة في المناطق المحتلة، للبدء في مزاولة الكفاح المسلح بالتنسيق مع جمال عبد الناصر وفق شعار «أعلى من الصفر وأقل من التوريط».

وبدأ إقليم فلسطين منذ مطلع الستينات، الاهتمام بالتدريب العسكري عن طريق تشجيع الشبان المنتمين إليه على الالتحاق بالكليات الحربيّة في كلٍ من مصر، وسوريا، والعراق، وعن طريق الاتفاق مع القيادة المصرية على تنظيم دوراتِ تدريبٍ عسكريٍ في «أنشاص» بمصر.

وفي نهاية سنة 1964، انطلق النشاط العسكري لـ «إقليم فلسطين» وارتقى أوّل الشهداء، وهو خالد أبو عيشة، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1964، كما استشهد في سنة 1966، كلٌ من محمد اليماني، ورفيق عساف، وسعيد العبد سعيد، وأسر المناضل سكران سكران.

وجرت عمليات «إقليم فلسطين» العسكريّة عبر مجموعات «أبطال العودة»، التي ضمّت مناضلين من حركة القوميّين العرب ومن جيش التحرير الفلسطيني، وعبر التنظيم الفدائي الذي شكّله الإقليم باسم «شباب الثأر»، بيد أن تلك العمليات ظلّت محدودةً في تلك الفترة ولا يُعلن عنها غالبًا، وذلك تجنّبًا لتوريط الدول العربيّة، وتحديدًا مصر وسورية، في حرب مع إسرائيل ليستا مستعدتين لها، وهو ما عبّر عنه شعار «فوق الصفر وتحت التوريط (6).

### المحطّة الثانية: مشاركة حركة القوميين العرب في المؤتمر الفلسطيني الأوّل في القدس عام 1964

كان للحركة حضورُها الرئيسي في الشارع الفلسطيني عشية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ما أثار حفيظة الشقيري الذي اتّخذ موقفًا سلبيًّا من الأحزاب القوميّة والمنظّمات الفلسطينيّة، وعلى رأسها حركة القوميين العرب، خاصّةً وأنّ الحركة رغم تأييدها لفكرة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينيّة، إلّا أن دكتور حبش خاصّةً وقيادة الحركة اتّخذت موقفًا نقديًّا من تركيبة المؤتمر الفلسطينيّ الأوّل الذي عقد في القدس الذي ضمّ أغلبيّةً ساحقةً من ممثلي الفئات العليا من الرأسماليّة الفلسطينيّة، ممن يديرون أعمالهم في البلدان العربيّة، ومن ممثلي الفئات الوسطى، ومن رؤساء البلديات في الأردن، وليضم إلى جانبهم أعدادًا ضئيلة من ممثلي المنظّمات الفلسطينيّة الجديدة والأحزاب القوميّة (7).

ورغم موقفها النقدي من نهج الشقيري الفردي ممثلًا في اختيار معظم أعضاء المؤتمر وأعضاء اللجنة التنفيذية، إلّا أن الحركة أسهمت بجد في الإعداد لمؤتمر القدس، لضمان الحد الأدنى من الثورية فيه، على الرغم من أنّ عدد القوميّين العرب في المجلس الوطني لم يكن كبيرًا، وذلك أمام الضغوط التي يتعرّض لها من قبل الرجعيّة، التي لا تريد من الكيان أكثر من أن يكون كيانًا شكليًّا يجهض العمل الثوري الحقيقي الفلسطيني، ويعطي الفرصة لهذه القوى الرجعيّة لضرب القوى الثوريّة الفلسطينيّة» (8).

### المحطّة الثالثة: محطّة تأسيس الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين

في 11 كانون الأول/ديسمبر 1967، أُعلن عن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باندماج ثلاثة تنظيمات فدائيّة، هي «شباب الثأر»، و«أبطال العودة»، و «جبهة التحرير الفلسطينية»، التي تأسست في سنة 1964، بقيادة الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري أحمد جبريل.

وقد أدى د. حبش دورًا مركزيًّا في تأسيس الجبهة، التي أدّت دورًا بارزًا في الكفاح المسلّح، وفي العمليّات الفدائيّة النوعيّة، وحصلت على موقع نائب رئيس المجلس الوطني في دورة المجلس الرابعة (الدكتور وديع حداد) بعد استقالة الشقيري، وقاطعت الدورة الخامسة اعتراضًا على هيمنة فتح على المنظمة وحصولها على نصيب الأسد في عضوية المجلس (33) مقعدًا مقابل (12) للشعبيّة وحصولها أيضًا على نصيب الأسد في اللجنة التنفيذية للمنظمة برئاسة ياسر عرفات (9).

وقد استشعر اليمين الفلسطيني والرجعيّة العربيّة، وبعض القوى القومية المنافسة خطورة حضور الجبهة على دورها، على الصعيدين العسكري والجماهيري، وعملت على تشجيع الحالات الانشقاقية، لكن كل ذلك لم يفت من عضد الجبهة وحكيمها، الذي خرج من معتقل الشيخ حسن في سورية، إثر مكيدة دبّرها عبد الكريم الجندي - مدير الاستخبارات السورية آنذاك، عام 1968، بعد أن أمضى فيه تسعة أشهر، استثمرها في دراسة الأدبيات الماركسية اللينينية وأدبيات حركات التحرر الوطني ليوظفها مؤتمر الجبهة الثاني عام 1969 دون مغادرة منظوره القومي، بحكم أن القضية الفلسطينية قضيّةٌ قوميّةٌ بامتياز.

وقد حرص في المؤتمر أن تستند البندقية الفلسطينية إلى برنامج سياسيٍ واضح، يسترشد بأيديولوجية الماركسية - اللينينية، وتبدى ذلك في التقرير السياسي والتنظيمي للجبهة (تقرير شباط): (الاستراتيجية السياسية والتنظيمية) عام 1969 الذي حدد بوضوحٍ معسكر الأصدقاء والأعداء (10).

**المحطّة الرابعة (1973– 1977): موقف الحكيم من قضية التسوية وبرنامج النقاط العشر:**

لقد كان الحكيم دور ضمير الثورة الفلسطينية، ولم يهادن حيال أي منهج قد يضرّ باستمرار الثورة حتى تحقيق أهدافها، لذا كانّ موقفه السياسي الرافض بعد حرب تشرين (1973) لبرنامج النقاط العشر، الناجم عن دورة المجلس الوطني الثانية عشرة عام 1974، مثالًا يحتذى في النقاء الوطني المستند إلى إبداعٍ نظريٍّ وسياسيّ في تلك الفترة، عكس حالةً غير مسبوقة في قراءة الواقع الناجم عن حرب تشرين، عندما بين في أطروحته النّظريّة أنّ ميزان القوى الناجم عن حرب تشرين في ضوء القرار 242 ومع العامل السوفييتي لا يمكن أن ينجز سلطةً وطنيّةً دون صلح أو مفاوضات أو اعتراف بالكيان الصهيوني، أو دون حدود آمنة ومناطقَ مجرّدة منً السلاح وقوّات دوليّة»، وكان أن أدّى دورًا رئيسيًّا في تشكّيل «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلاميّة»، التي ضمّت كل من (الجبهة الشعبية، الجبهة الشعبية– القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي).

وردًّا على طروحات الموقف من المرحليّة والمساومات، تصدّى الحكيم بكلّ جرأة ووعيٍّ نظريٍّ بقوله «كلنا نعرف بطبيعة الحال على ضوء التجارب الثورية الكبرى في العالم، ثورة أكتوبر، ثورة الصين، الثورة الفيتنامية... كلنا نعرف أن موضوع «المرحلية موضوع وارد وعلمي، وموضوع مشروع».

وأضاف: (وكلنا نعرف عبارات لينين وتأكيداته، حول اضطرار أي ثورة لموضوع اسمه المساومات والتراجعات، والتراجعات والمساومات بين وقت وآخر، لكن وكما يقول لينين «أن هذا الموضوع لا يؤخذ بشكل مجرد»... هنالك فارق بين مساومة ومساومة، ومن ثَمَّ كلّ موضوع يجب أن يؤخذ بشكل ملموس، ومن ثمّ هنا الإجابة النظرية شيء والإجابة النظريةً في حيز التطبيق شيء آخر، ومن ثَمَّ من الضروري أن نفهم بعضنا البعض... ومن ثَمَّ ليس من الضروريّ، إذا رفضت مساومة معينة، أو كان هناك تخوّف مشروع جدًّا من فهم لمرحلة معيّنة، أو نتائج مرحلة معيّنة، أن يتّهم هذا الموقفً بموضوعً التفكير المثالي والتفكير الرومانتيكي... أبدًا لا يجوز أن يحاكم هذا الموضوع، من خلال أن نأخذ هذه القوانين الثوريّة وهي أن المرحليّة تجوز، والمساومة تجوز، وأن نطبقها على الواقع الذي نحن بصدده في فترة محددة بشكلٍ ملموس (11).

**المحطة الخامسة: الموقف الجذري للحكيم من مشاريع التسوية بعد حرب تموز 1982**

خاضت الجبهةُ الشعبيّةُ كل معارك الثورة باقتدار، في إطار القوات المشتركة مع فصائل الحركة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان، على امتداد سبعينات القرن الماضي ورفع الحكيم شعارًا رئيسيًّا في حينه «بضرورة أن يكون النضال الفلسطيني في لبنان، بقيادة الحركة الوطنية اللبنانية»، في الوقت الذي سعت فيه قوى فلسطينية إلى احتواء القوى الوطنية اللبنانية وتحويلها إلى مجرد توابع لها. كما شاركت الجبهة الشعبية في كافة المعارك البطولية، ضد العدوان الصهيوني على لبنان في تموز 1982، وذلك في إطار القوات المشتركة في مختلف الجبهات، في بيروت والجبل والجنوب، ولم تنسحب من أيٍّ من المواقع التي وُجدت فيها، وفي الذاكرة المؤتمر الصحفي الذي عقده الحكيم في مطار بيروت، على مسافة أمتار من قوات الغزو، الذي تحدى فيه العدو الصهيوني بدخول أحياء العاصمة بيروت، وأكّد فيه على جاهزية المقاومة لمقاومة قوات العدو وهزيمتها.

وعلى امتداد الفترة اللاحقة لخروج أبو عمار إلى تونس، تصدى الحكيم بجرأة لاندلاق القيادة المتنفذة للمنظمة على التسوية المطروحة من قبل النظام السعودي والإدارة الأمريكية (مشروعا فاس وريجان) وبذل جهدًا كبيرًا لمنع الجسر بين المشروعين السالفين في دورة المجلس الوطني رقم (16).

ورد الحكيم بقسوةٍ بالغة ومبرّرة، على زيارة عرفات لنظام كامب ديفيد في القاهرة بعد الاقتتال الفلسطيني– الفلسطيني في طرابلس، وسارع الحكيم بالتنسيق مع فصائلَ يساريّة إلى تشكيل التحالف الديمقراطي من (الجبهتين الشعبيّة والديمقراطية ومن جبهة التحرير الفلسطينية– طلعت يعقوب – والحزب الشيوعي)، حيث أدّى الحكيم دورًا مركزيًّا في الحوار مع عضوي لجنة فتح المركزية (أبو إياد وأبو جهاد)، وفي صياغة اتفاق عدن – الجزار عام 1983، لاستعادة المنظمة لخطها الوطني، وقد اشترط «التحالف الديمقراطي» في حينه أن تتضمن الوثيقة بندًا ينصُّ على أنّ «أبو عمار لم يعد قاسمًا مشتركا»، لكن في ضوء رفض كلٍ من أبو إياد وأبو جهاد لهذا الشرط، اكتفى التحالف بموافقة «فتح» على إدانة الزيارة، واعتبار الزيارة مخالفةً سياسيّةً وتنظيميّة (12).

وقد شكّل انعقاد دورة المجلس الوطني رقم (17) في عمان عام 1984 – الذي قاطعه التحالفان الديمقراطيّ والوطنيّ – انقلابًا على الدورات التي سبقتها، وخاصّةً دورة المجلس الوطني رقم (16)، إذ إنّه ولأوّل مرّة لم يرفض المجلس الوطنيّ بشكل واضح وصريح قرار مجلس الأمن رقم (242)، ولم يتضمن أدنىً إدانة لنهج كامب ديفيد، ناهيك أنّه شكّل انقلابًا وتراجعًا عمّا جرى الاتّفاق عليه في اتّفاق عدن– الجزائر، وفتح الباب لأبي عمار لأن يوقّع في شباط 1985 اتفاقًا مع الملك حسين، يتضمن مبدأ الأرض مقابل السلام وعقد مؤتمر دولي تشارك فيه (إسرائيل) الخ (13).

تجدرُ الإشارة هنا، إلى أن الدعوة لعقد المجلس الوطني في عمان، لم تأت فقط في ظروف انقسام حركة فتح وانقسام منظمة التحرير الفلسطينية، وبروز التيارين الوطني والديمقراطي، بل «جاءت أيضًا في ظرف شهد انقساماتٍ في الشارع السياسي القومي واليساري العربي حيالها، حيثً اتّخذ حزب البعث الحاكم في سورية موقفًا داعمًا للفصائل الفلسطينية المقاطعة لها، ورأى أن ذلك الموقف من قيادة منظمة التحرير، دليل على انحراف قيادتها اليمينية وتحالفها مع الرجعية العربية لتصفية القضية الفلسطينية» (14).

وفي مواجهة قرارات المجلس، وتوقيع عرفات على اتفاق شباط مع الجانب الأردني عام 1985، تصدى الدكتور جورج حبش لما أسماه بالانحراف اليميني، وبالتنسيق مع فصائل وطنية أخرى، بتشكيل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني التي ضمّت كلًا من (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «جبهة التحرير الفلسطينية – جناح طلعت يعقوب «والقيادة المؤقّتة لحركة فتح «الانتفاضة»، والجبهة الشعبية «القيادة العامة» وطلائع حرب التحرير الشعبية «الصاعقة» وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني) برئاسة رئيس المجلس الوطني السابق خالد الفاهوم؛ بهدف استعادة المنظمة لخطها الوطني وعلى قاعدة رفض الإنابة والتفويض ورفض نهج التسوية، والالتزام

بالميثاق الوطني الفلسطيني (15).
وفي الدورة 18 للمجلس الوطني «دورة الانتفاضة» 1988، خاضت الجبهةُ الشعبية لتحرير فلسطين نضالًا شاقًّا لمنع الاستثمار المبكر للانتفاضة، بعد أن أدرك الحكيم أنّه في حال منح الانتفاضة وقتها المطلوب «فإنّها ستكونُ قادرة على نقل الحقوق الوطنيّة المشروعة من دائرة الإمكانيّة التاريخيّة إلى حيّز الإمكانية الواقعية»، لكن الجبهة وافقت على المبادرة السياسية الناجمة عن الدورة، وتحفظت فقط على ورود قرار مجلس الأمن رقم 242، إذ إنّها انشدّت لموضوع الوحدة الوطنية في مرحلة الانتفاضة، رغم تبيانها لحيثيات رفضها للقرارين 242 و 338، عبر مداخلة الدكتور جورج حبش أمام اللجنة السياسية للمجلس الوطني في الدورة (19) قبل صدور البيان السياسي وفي المؤتمر الصحفي للحكيم عقب انتهاء أعمال المجلس (16).
وقد استثمرت القيادة المتنفذة في المنظمة المبادرة السياسية، للولوج في دهاليز التسوية لاحقًا، والوصول إلى اتفاقات أوسلو المذلة، لكن الجبهة في مراجعاتها النقدية لاحقًا تراجعت عن موقفها في دورة المجلس رقم (19) وأعلنت في مؤتمرها الأخير رفضها للبرنامج المرحلي ورأت فيه بوابةً لتقديم التنازلات.

**المحطّة السادسة: في مواجهة اتفاقيات أوسلو:**

وبعد مؤتمر مدريد 1991 واتفاقيات أوسلو (1993) التي جاءت لاستثمار ما آلت إليه الأمورُ في العراق وانهيار الاتّحاد السوفياتي، أدّت الجبهةُ الشعبية بقيادة الحكيم، دورًا أساسيًّا في التصدي لهذه الاتفاقيات ومشتقاتها، ولآثارها المدمرة؛ لأنّها كما قال الدكتور جورج حبش: «لم تقدم الحد الأدنى مما كان يطالب به الفلسطينيون، وفي حين كنا نرمي بكل ثقلنا بعد ست سنوات من انطلاق الانتفاضة، لم نحصل إلا على بعض الفتات عُلى المستوى السياسي، وكانت أوسلو بمثابة الجبل الذي تمخّض وولد فأرًا.. ولمواجهة اتفاقياتٍ أوسلو، طالبت بتشكيل جبهة وطنيّة للوقوف في وجه كلٍّ من (إسرائيل) وأسلوب عرفاتٍ، وكنّا نُحاول تجميع اليسار من خلال ذلك، لكن البعض وخصوصًا الجبهة الديمقراطيّة أيّدوا - ويا للأسف! - عمليّة السلام مع الكيان الصهيوني» (17).
وحسب الدكتور جورج حبش: «واصلت القيادة المتنفذة تقديم التنازلات في بقية الاتفاقات اللاحقة، مثل اتفاقية الخليل (1997)، ففي هذا الاتفاق، وافق المفاوض الفلسطيني على الاستيطان اليهودي في الخليل، وطالبت في حينها بسياسة التحدي والرفض واستمرار المقاومة، كون هذه السياسة هي السياسة الوحيدة القادرة على كبح جماح العدوان».
وفي اتفاقية واي ريفر عام 1998، يقول د. حبش: قبل المفاوض الفلسطيني بالاتفاق، رغم أنّها ليس مجرّد اتفاقيّة سياسيّة، بل اتفاقيّةٌ أمنيّةٌ من خلال الاستخبارات الأمريكية، حيث ثبتت التصور الصهيوني الأمني للحلّ، وربطت إعلان الدولة بالموافقة الإسرائيليّة، وشرعت لبعض الدول العربية إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني» (18). وفي مواجهة هذه الاتفاقيات دعا الحكيم للاستمرار بالانتفاضة والمقاومة لإفشالها، كما دعا إلى دعم الانتفاضة بالنار ردًّا على استخدام العدو الصهيوني القوة المفرطة ضد جماهير الانتفاضة.
وأخيرًا يسجّل للحكيم أنّه ولأوّل مرّة في تاريخ الثورة الفلسطينية منذ عام 1967، يقدّم أمينٌ عام تنظيم على تقديم استقالته، فقد تخلى عن منصبه أمينًا عامًّا للجبهة عام 2000 وقال عن سبب تخليه «إنه جاء من منطلق الديمقراطية إيمانًا مني بإفساح المجال لقادة غرسوا في النضال، وقناعةً مني بأنّ الجبهة الشعبية لديها القدرة على خلق القيادات» ■

**المصادر:**


1- بوابة الهدف: ذكرى مجزرة اللد في 10 يوليو (تموز) 1948، المنشور بتاريخ 10 يوليو (تموز) 2018.
2- عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية- الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، 1947- 1977، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ص 56.
3- مذكرات جورج حبش، صفحات من مسيرتي النضالية، تحرير وتقديم أ. د. سيف دعنا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1919، ص 83-84.
4- عيسى الشعيبي، مصدر سابق، ص 56.
5- محمد حمال باروت، كتاب «حركة القوميين العرب: النشأة- التطور- المصائر» عرض وتلخيص الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-، أيار 2007، ص 34.
6- انظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خلفية تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
7-محمد كريشان: منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ وهياكل الفصائل والأيديولوجية-دار البراق-الطبعة الأولى 1968، ص 18.
8-جريدة الحرية - الناطقة باسم حركة القوميين العرب- آنذاك، حزيران (يونيو) 1967.
9- وليد الجعفري، بحث بعنوان: العمل في الساحة الفلسطينية، ص 161- 162، نقلاً عن: مركز الأبحاث- م. ت. ف، 1970، المجلد التاسع، ص 27.
10- انظر مذكرات جورج حبش «صفحات من مسيرتي النضالية»، مصدر سابق، ص 163.
11- انظر مداخلة د. جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ندوة المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة، التي أدارها محمود درويش، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 30، ص 15-31 - فبراير - شباط 1974.
12- عليان عليان، التحالفان الوطني والديمقراطي، من زيارة عرفات إلى القاهرة إلى اتفاق عدن، دعوة للحوار في الساحة الفلسطينية، جريدة الخليج، عدد 2015، 21 أكتوبر- تشرين أول 1984.
13- عليان عليان، جريدة الخليج، بحث بعنوان «المجلس الوطني الفلسطيني بين ظروف الانعقاد والنتائج المحتملة»، عدد 2090، تشرين ثاني (نوفمبر) 1984.
14- لطفي الخولي، أوراق من الملف العربي، مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي عام 2000، ط.1، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 143.
15- أنظر بيان تأسيس جبهة الإنقاذ، الصادر بتاريخ 10 آذار (مارس) 1985.
16- وقائع المؤتمر الصحفي للدكتور جورج حبش بقصر المؤتمرات في نادي الصنوبر بالجزائر عقب انتهاء أعمال الدورة (19) للمجلس الوطني الفلسطيني، الصحافة الجزائرية والفلسطينية، بتاريخ 15-11-1988.
17- جورج حبش، الثوريون لا يموتون أبدا، حوار: جورج مالبرنو، ترجمة: عقيل الشيخ حسين، الساقي، 2011، ص 252- 254.
18- مذكرات جورج حبش، صفحات من مسيرتي النضالية، مصدر سابق، ص 312.

# جورج حبش
# أكاديميّةُ الروحِ الوطنيّة والإنسانيّة

وليد عبد الرحيم. كاتبٌ ومخرجٌ فلسطينيٌّ/ سورية

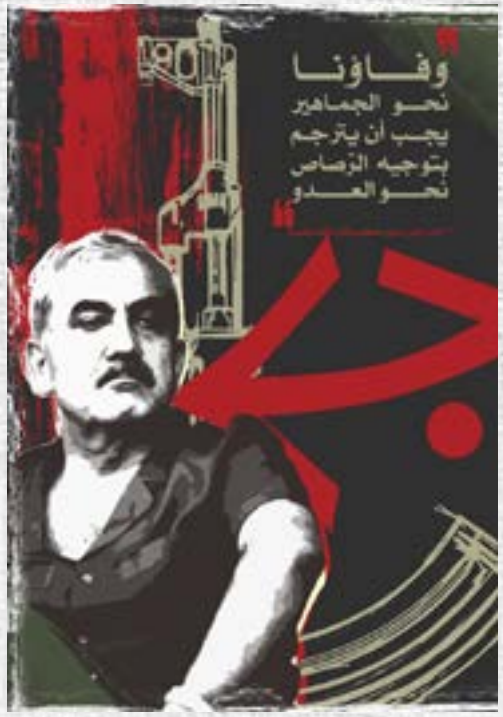


**يبالغُ الفلسطينيّون – وأنا منهم – بتقدير هذا الحكيم اللداوي، الذي تتفوّق أهميّته الحسّيّة اللا ملموسة على أفعاله وخصاله العلنيّة!**

**تلك مأثرةٌ كبرى، فعبر التاريخ، غالبًا ما يتمُّ تقدير القادة بناء على إنجازاتهم، مثلًا تحرير بلدانهم، أو احتلال بلدان أخرى – هذا بالنسبة للشعوب الاستعماريّة – لكن الحكيم عمل مع رفاقه وشعبه على تحرير وطنه، فكانت الظروف وتحالفات الصهيونيّة أوسع من طاقات شعبٍ أعزل، لكنّه ظلّ في لحظات النصر والانتكاس يحظى بالاحترام الوطنيّ والقوميّ والعالميّ.**

على المستوى النخبويّ اختلف كبار المثقفين الفلسطينيين مع الحكيم في محطّات معيّنة، رسم الشهيد ناجي العلي كاريكاتيرًا يدين فيه إحدى خطوات حبش السياسية، بعد شهور قال ناجي: «لو بقدر لكنت لمّيت هالكاريكاتير من كل الجرايد، مش لأنّي غلطت بموقفي، لا ما غلطت، بس لأنّو الحكيم...!».

عبّر محمود درويش أيضًا عن الخلاف مع بعض مواقف الحكيم في فترة صخب صراع الفكر السياسي الفلسطينيّ بعد عام 1982 وما تبعه، وحال الثورة ومنظمة التحرير التي ذهبت قيادتها المتنفّذة سياسيًّا في طريق ما يسمّى بـ «عمليّة السلام».

لكن درويش كتب لاحقًا: «... للحكيم جورج حبش في المخيّلة الفلسطينيّة مكانة الأيقونة، حتى الذين اختلفوا معه على معالجة المعقّد بالبسيط والبداهة، أحبوه واحترموه، وأصيبوا في صحبته بعدوى الأمل من فرط ما هو صادقٌ وشفاف...»

... توفي الحكيم ومرّت السنون، وما زال يُذكر كأنما هو حي يتنقل بين بلدان المشرق والمغرب صارخا: ثوروا...

لقد غابَ ولم يغب عن استذكارات مفكري ومناضلي العالم الحر الممتد من أوروبا حتى أميركا اللاتينيّة.

**يمكنُ التأسيسُ على ما سبق لطرح سؤال مهمٍّ جدًّا، مفاده: كيف حظي الحكيم بكل هذا التقدير والإجماع الوطني والقومي والأممي؟**

لا بُدّ أن نذهب إلى البدايات إذًا، إلى ما قبل النكبة، حيث إنّ هناك طالبًا في الجامعة الأمريكيّة يدرس الطب البشري – اختصَّ فيما بعدُ بطبّ الأطفال – الطالب القادم من اللدّ، تلك المدينة الصغيرة قربَ يافا الكبيرة الدّلالة، التي تحتوي أهمّ مطارات فلسطين المدنية – اسمه المزيف اليوم «مطار بن غوريون» –، أثناءها كان الشاب جورج حبش وصديقه وزميل دراسته وديع حداد والعشرات من النخب الفلسطينيّة والعربيّة ممّن يتبنّون الفكر القوميّ يدرسون في الجامعة الأمريكيّة ببيروت، ويقومون باحتجاجات، ويعقدون الندوات مستشعرين الخطر القادم على فلسطين.

اندلعت حرب النكبة، لم يثق الفلسطينيّون والعرب بجيوش الأنظمة التي أتت لتسليم فلسطين للعصابات الإرهابيّة الصهيونيّة بدعوة رسميّة من بريطانيا المجرمة، فهبّ الشبان، ومنهم جورج حبش ووديع حداد اللذان قاطعا الدراسة في الجامعة الأمريكيّة ويمّما شطر فلسطين، فعملا بدايةً على إسعاف الجرحى ودفن المغدورين والشّهداء.

بالنسبة لعائلة حبش الميسورة، عائلة التاجر التي تمتلك أراضيَ وبيوتًا، كان الأمرُ أكثرَ سهولة من عائلة وديع الذي رهن والده «الياس حداد» منزله في صفد ليدفع تكاليف دراسة وديع في بيروت، إلا أنّ الراهن الصفديّ تنازل عن المبلغ المُرتهن بالكامل حين علم بأنّ الطالب وديع وصديقه جورج قد تركا الجامعة الأمريكيّة وهبّا مع آلاف الشبان للقتال في فلسطين.

فقد الحكيم أخته في ذلك العام في اللد، تعذّر دفنها كما يليق، وبعد العودة من المدفن تحت قصف المدافع والطائرات، داهمت العصابات الإرهابية منزل نقولا حبش – والد الحكيم –، وأطلقت الرصاص داخل المنزل لترويع السكان، كما كان يحدث في كلّ المدن والقرى الفلسطينيّة بُغيةَ التهجير القسري، وقُتلت العشرات في شوارع اللد، رآهم الحكيم بأم عينه وكان من بينهم نساء وأطفال، هنا قرر الشاب جورج حبش حمل السلاح.

انتقل الحكيمان لحمل السّلاح بعد اشتداد القتال والمذابح، فتدربا سريعًا في مَيدان المعركة على استعمال السلاح البسيط المتوافر، الذي اشترى المدافعون بعضه من الأنظمة العربيّة وجيوشها، فانفجر بهم لحظة الإطلاق!

قاتل الشابان مع الآلاف من المكلومين في غير مكان في فلسطين، إلا أنّ العصابات الإرهابيّة الصهيونيّة بدعم

بريطانيا وتواطؤ قيادات جيوش الأنظمة العربيّة، هيمنت على البلاد، وقامت بارتكاب جريمة لم يسبق لها في التاريخ مثيلًا، لقد سمّوا فلسطينَ العريقة باسم مزيّف يحملُ تخلّف ووحشيّة القبيلة البدائيّة المسمّاة بـ«إسرائيل».

بعد النكبة، عاد الحكيمُ ورفاقُهُ إلى بيروت لاستكمال دراسة الطب، كتب زملاؤه بأنّه شدّدَ منذ ذلك الحين على أنّ الدراسة والعلم يمثّلان الخطوة الأولى لتحرير فلسطين ناسبًا قسمًا من مسؤولية النكبة إلى واقع التخلف والجهل العام ونفوذ البرجوازية وبقايا الإقطاع المريض، وفي فترة اختصاصه في طب الأطفال بدأ يُنظّر لإنشاء حركة ثوريّة تأخذ من الفكر القومي العلماني أساسًا لها، وتطوّر «العروة الوثقى» ثم بعد ذلك يتم إنشاء حالة ثوريّة عسكريّة ومجموعات كفاح مسلح، إلا أن وديع كان يعتقد بأنّ البدء بالكفاح المسلّح هو الأجدى، وعلى هذا تمّ تأسيس «حركة القوميين العرب» بعد سنواتٍ قليلةٍ من النكبة بمشاركة واسعة من النخب المثقّفة.

أنهى الحكيمانِ دراستهما وانتقلا إلى شرق الأردن، الذي باتت تنتشر فيه مخيمات اللاجئين، فأسس الطبيبان عيادة - مستوصفًا في مخيّم الوحدات يعالج اللاجئين مجانًا، ثمّ امتدّا إلى مخيّمات أخرى، فتارةً يبقى الحكيم في العيادة ويذهبُ وديع إلى المخيّمات الأخرى لعلاج المرضى، وتارةً يحدث العكس، كل ما كانا يقدمانه كان مجانيًّا يستعين الحكيم بأموال عائلته وبعض المتبرعين لسدّ الاحتياجات وثمن الأدوية، وكان الطبيبان ينامان في العيادة أو يتناوبان، في تلك الفترة حظيا باحترامٍ منقطعِ النظير من قبل أبناءِ المخيّمات.

عندما تمَّ تأسيسُ منظّمة التحرير وعقد المجلس الوطنيّ برئاسة الرئيس الراحل أحمد الشقيري، شارك العديد من أعضاء حركة القوميّين العرب في المجلس الوطنيّ الذي عقد في العاصمة الفلسطينيّة القدس عام 1964، وتمّ إقرارُ الميثاق القوميّ الفلسطينيّ - صار اسمه الوطنيّ فيما بعد - كان الحكيمُ ينظرُ إلى ما هو أبعدُ من ذلك، فرأى أنّ جيش التحرير الفلسطينيّ سيكونُ مقيّدًا من قبل الأنظمة التي يوجدُ على أراضيها، مما دفعه للتفكير مع رفاقه بتفعيل الكفاح المسلّح بشكله الثوريّ على نهج رجال حرب عصابات، بعدها تدرّب مع رفاقه العديدين، ومنهم الشاب مصطفى الزبري» أبو علي مصطفى في مدرسة أنشاص العسكريّة في مصر عام 1965؛ إذ إنّ مجموعات حركة القوميين العرب كانت من قبلُ تمتلكُ فدائيّين مندفعين، لكنّهم غير مدربين كما ينبغي، فكانوا يرتقون شهداء بسهولة، وغالبًا ما يقعون في فخّ الأنظمة على الحدود - بخاصّة في الأردن ولبنان - أهمّ تلك المجموعات كانت تسمّى «شباب الثأر» و«أبطال العودة».

أنشأت حركةُ القوميين العرب شبكةً عضويّة لم يسبق لها مثيل، فامتدّت إلى كل البلدان العربيّة، ولأنّ قيادتها كانت من النخبة ومن ذوي السمات الأكاديميّة، نظرت إليها الشعوب بتقدير عال، أما الأنظمة فكان لها نظرة أخرى، حيث تعرّض أغلب قادتها لفترات اعتقال، لا سيّما في معتقل الجفر الصحراويّ شرق الأردن وفي كلّ بلدان الطوق، ولم يسلم الحكيم من تلك الاعتقالات التي كانت تسعى لفرملة الحركة كونها تعملُ على تثوير المجتمع العربيّ مقدّمةً للتحرّر القومي والتهيئة لتحرير فلسطين...

أدرك الحكيم ورفاقه بأنّ الأنظمة تُشكّلُ حالةً مغايرة، واشتدّت الخلافات معها بمن في ذلك مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي دعم الحالة واستقبل الحكيم ورفاقه مرّات عدّة، كانت خلاصةُ هذا الإدراك أنّ حسابات الأنظمة لا يمكن أن تتطابق مع حسابات الثورة.

كان الصراعُ قائمًا داخل الحركة، وجدال التوجه نحو فلسطين أوّلًا أم تثوير الشّعوب العربيّة على أشُدّه، فحُسمُ الأمرُ بعد النكبة الثانية عام 1967، وهنا كان لا بدَّ من إطلاق جبهة فلسطينيّة بعمق عربيّ، سمّيت بالجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، التي سرعان ما اتّسعت، ثمَّ أطلقت يد وديع حداد ليحقّق فلسفته المكبوتة ويبدأ عمليّاته الكبرى؛ ردًّا على الظلم المتّفق عليه عالميًّا ضدّ شعبه، وإظهارًا للمظلوميّة، وهو ما تمَّ إنجازُهُ فعليًّا، وتمَّ تجنيدُ الأنظمة الرجعيّة العربيّة لتشويه ذلك النضال تمهيدًا لوأده.

حظيت عمليّاتُ الجبهة الشعبيّة باحترام الشعوبٍ وقلق الحكومات، وانتشرت الاعتقالات والملاحقات في كلّ مكان حتّى أنّها طالت الحكيم ذاته، وترافق ذلك مع نشر ثقافةً العنف الثوريّ عبر الصحف والمنشورات لا سيّما مجلّة الحريّة ثمَّ الهدف التي أسّسها غسان كنفاني بطلب من الحكيم ووديع ورفاقهما، فانتشرت الأفكارُ الثوريّة العلمانيّة أيّما انتشار، وحظيت بالتأييد الجماهيري، لهذا دعمت القوى الخفيّة وأيدي الأنظمة المرتبطة كل الانشقاقات التي حدثت لإضعاف جسم الشعبيّة، وتفتيت الحالة الثوريّة بتكليف من الولايات المتّحدة التي أضحت سند الصهيونيّة الأوّل ورًاعية كيانها.

استمرّت الجبهة الشعبيّة على الرغم من الضغوط الهائلة، التي كان أبرزها مخطّط النظام الأردني، لكن الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها الجبهة الشعبيّة وفتح وباقي القوى الفلسطينية كانت الظهور المكشوف للعلن، ما أتاح للأنظمة العميلة اصطياد الثوّار وتلفيق تهم التسلّط والإساءة لأخلاقيّاتهم لترتيب ما سيحدثُ في الأردنّ، ثمَّ لما حدث...

كان الحكيمُ نموذجًا أخلاقيًّا ثوريًّا، فعلى الرغم من الخلافات في الرأي إلّا أنّه ظلّ محافظًا على الثوابت ضمن المنظّمة، ومتمسّكًا بنقاء الشخصيّة الثائرة، فضبط ما استطاع بعد عودة ظهور الثورة في لبنان لإدراكه بأنّ الأنظمة والتيّارات العميلة تترصّدُ أخطاء بعض الفدائيّين لتكرار ما حدث في الأردن.

عقب السبعينات - وفي لبنان تحديدًا - تمَّ الاهتمام أكثر بالجانب الثقافي والإعلامي، واستمر فتح الباب على مصراعيه أمام أحرار العالم للمساهمة في الثورة، وأثناءها كانت الولاياتُ المتّحدةُ والكيانُ الصهيونيّ يرتّبان مع عملائهما في لبنان والمنطقة لتكرار سيناريو أحداث الأردن، فبات الحكيم يحذّرُ مرارًا من الأخطاء التي سوف تُستغلُّ، وناقش الشهيد ياسر عرفات في ذلك مرّات عدّة، كما طرح المسألة مرارًا داخل أروقة الشعبيّة، لكن واقع الاستفزاز ومخطّط أعداء فلسطين كان أقوى، فاندلعت الحربُ الأهليّةُ الشهيرة، حتّى خرجت قوّات الثورة من بيروت عام 1982.

حافظ الحكيم بقوّةٍ ودأبٍ على ما سمّاه «وحدة وصراع» معَ التيّار الفلسطيني المتنفّذ الذي تمثّله حركة فتح ورئيسها الشهيد ياسر عرفات، لكن خوض «عمليّة السّلام» ثمَّ أوسلو أجّج الخلافات بين الفلسطينيّين عمومًا، وبين كلّ من الحكيم والشهيد عرفات، حيث رفض الحكيم التسوية - اللعبة بقوّة، مُوضّحًا بأنّ ذلك مصيدةٌ دوليّةٌ لوأد الثورة، وتدجين القضية، ويثبت الواقع اليوم أنّ وجهة نظره كانت صحيحة، فالاحتلالُ لا يفهمُ إلا لغة القوّة، ومن الواضح أنّ الفلسطينيين لن ينجزوا شيئًا دون استنباط واستخدام القوّة بأشكالها كافةً.

استقالَ الحكيمُ بعد أن أنهكته التراجعاتُ السياسيّةُ الفلسطينيّة، لم يحدثْ من قبل أن يستقيلَ قائدٌ في أوج قوّته جماهيريًّا ودوليًّا، لكنّه عبّر وقتها عن تحمّله بعض مسؤولية الهزيمة والتراجع، تاركًا المجال لأبي علي مصطفى لقيادة الشعبية، الذي استشهد غيلة عام 2001.

سلّم الحكيم كل ما يخصُّ الجبهة، سيارته وبيته، وانتقل من دمشق للعيش في بيت أخته في الأردن حتّى غادر جسده الحياة، كان قد بدأ حياته القياديّة غنيًّا وغادرها فقيرًا.

توفي جورج نقولا حبش في عمّان يوم 26 يناير كانون الثاني عام 2008 تاركًا صورةً واسمًا مشرقًا وذكرى طيّبةً في ذهن وذاكرة الفلسطينيين والعرب وأحرار العالم، صورةً لا مثيل لها، وأظنّها لن تُنسى■

# يومُ الشّهيدِ الفلسطينيّ.. الشّهداءُ مشاعلُ الحريّةِ والاستقلال

إلهام الحكيم. كاتبةٌ فلسطينيّة/ تركيا

**ظاهرةٌ جديدةٌ بدأت تتنامى مع تشكيل الحكومة الصهيونيّة المتطرّفة قبلَ فترةٍ وجيزةٍ وتأبّط العنصريّ الفاشيّ بن غفير حقيبةَ الأمن الداخلي، تمثّلت هذه الظاهرة بتصاعد وتيرة تحريض المجرمين أمثاله على التسلّح وقتل الفلسطينيّ؛ بذريعة محاولة الأخير الطعن أو الدهس أو مجرد التفكير بالقيام بعمليّة ضدّ الجنود أو المستوطنين، وكأنّه يقرأ الأفكار ويعرف الخطوة اللاحقة التي سيقومُ بها الفلسطينيّ، كما تجاريه زوجته بالخطوات التصعيديّة من خلال اقتنائها للسّلاح ودعوة النساء لحمله وتدريبهن عليه في المستوطنات؛ بهدف قتل كلّ عربيٍّ يمكن مصادفته، وزاد التحريض الإجراميّ لابن غفير مؤخّرًا بالاتّصال بالمستوطن الذي قتل الفلسطيني فيثني عليه ويعرب له عن شكره على شجاعته وجرأته»!**

هذا الإجرامُ الصهيونيُّ ليس بجديد لكنّه أخذ طابعًا علنيًّا بعد أن كانَ من تحت الطاولة لبعض المسؤولين الصهاينة أحيانًا، أمّا ابن غفير فيجاهر بتحريضه وإجرامه الذي بدأه منذ كان «رئيسًا لمجلس المستوطنات في يهودا والسامرة «، فقد كان يتحدّى الجميع بالدعوة للقتل إضافةً لاقتحامه المسجد الأقصى عشرات المرات غير آبه بنتائج تلك التصرفات الاستفزازيّة اللامسؤولة من موقعه الاستيطاني المتطرّف، أمّا مع وصوله لعضويّة الكنيست، ومن ثمّ تسلّمه حقيبة الأمن فكان من المتوقّع لجم تصرّفاته وتحرّكاته العنصريّة!

لكن ما جرى هو العكس فقد تمادى بعد تبنّي نتنياهو التصرفات الرعناء لوزيره المتطرّف، فمنذ بداية العام ومع تسلّم الوزارة لمهامها ارتفعت وتيرة القتل اليومي للفلسطينيين فبلغ في النصف الأول من شهر يناير تسعة شهداء وعشرات الجرحى ومئات المعتقلين... ما رفع عدد الشهداء منذ نكبة عام 1948 لما يزيد عن مائة ألف شهيد، إضافةً للآلاف ممن قضوا على يد العصابات الصهيونية وجيش الانتداب البريطاني قبل النكبة عبر المجازر المرتكبة بحقهم وتدمير بيوتهم فوق رؤوسهم.

**يومُ الشّهيد الفلسطينيّ:**

اعتمدت منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة يومَ السابع من شهر يناير من كلّ عام يومًا وطنيًّا للشهيد الفلسطينيّ إحياءً لذكرى شهداء الثورة الفلسطينيّة المعاصرة، عبرَ التاريخ النضاليّ الفلسطينيّ المديد والمستمرّ، ومع

استمرار نضاله ومقاومته من أجلّ حرّيّته واستقلاله، تتصاعدُ أشكال العدوان الصهيونيّ حيث تزايد عددُ الشّهداء والشّهيدات... فقد ارتقى منذ انتفاضة الأقصى في 29 أيلول عام 2000 حتّى 30 نيسان عام 2022 « 11358 « شهيدًا، وكان اليوم الأوّل من العدوان الصهيوني على غزّة في 27 ديسمبر 2008 الأكثر دمويّة وسمّي «بمجزرة السبت الأسود» فقد تسبّب القصفُ الجوّي بقتل أكثر من 200 فلسطيني ثُمَّ ارتفع العدد إلى 1410 شهيدًا منهم 355 طفلًا و240 امرأة خلال ثلاثة أسابيع، وعلى غرار ذلك كان شهر تموز عام 2014، الأكثر دمويّةً على مدى السنوات، حيث بلغ عدد الشهداء 2240 شهيدًا في غزة فقط خلال العدوان الصهيوني على القطاع... وفي عام 2021 استشهد 375 فلسطينيًّا بينهم 287 شهيدًا في غزّة خلال عدوان شهر أيّار من العام نفسه... كما ارتقى عام 2022 / 230 شهيدًا/ منهم 171 شهيدًا في غزّة - خلال عدوان شهر آب - و 6 شهداء في الداخل الفلسطينيّ المحتلّ عام 1948.

شهداؤنا ليسوا أرقامًا... وليسوا وقودًا لعدّادات القتل الصهيونيّ... فالشّهادةُ والاستشهادُ عقيدةٌ راسخةٌ في أذهان المسلمين والأجيال الفلسطينيّة المتعاقبة ويؤكّدها المقاومون الذين لا يستشهدون حبًّا بالموت، لكنْ فتحًا لطريق الحياة الحرّة الكريمة للأبناء والأحفاد والأجيال القادمة.

## احتجازُ جثامين الشّهداء في مقابر الأرقام:

عندما نطلقُ العنانَ لتلك الأعداد من الشهداء، فإنّنا نسلّطُ الضوء على قبح الاحتلال وفظاعة جرائمه الوحشيّة التي لا تتوقّف عند استشهاد الفلسطينيّ بل تتعدّاه نحو سرقة جثمانه وحجزه، فالعدوُّ الصهيونيُّ يدركُ أنّ عقيدتنا تكرّم الميّت بدفنه لذلك يتعمّد احتجاز جثامين الشّهداء في مقابر الأرقام وثلاجات الاحتلال... وقد احتجز خلال الخمس سنوات الأخيرة 73 شهيدًا، إضافة لاحتجاز 254 شهيدًا منذ عام 1968، بالمقابل تؤكّدُ المقاومةُ الفلسطينيّةُ على وفائها للشّهداء وعائلاتهم وتبذلُ الجهود الحثيثة لتحرير جثامينهم وتشييعهم بمواكبَ تليق بهم ودفنهم في ثرى بلداتهم وبين أهلهم...

من جانب آخر تلقى على عاتق المؤسساتُ الإنسانيّة والمنظمات الحقوقية في كلّ دول العالم الحرّ تبنّي قضية الجثامين المحتجزة وتدويلها والضغط على الاحتلال الصهيوني لاستردادها ومحاكمة قيادته وجيشه كمجرمي حربٍ جزاءً بما اقترفوه من جرائمَ بحقّ الشّعب الفلسطينيّ بأطفاله ونسائه وشيوخه وشبابه...

لا نتطرّقُ لعدد الشّهداء الفلسطينيين خلال عشرات السنين عبثًا، بل نستهدف وضع العالم وهيئاته الإنسانية والحقوقية أمامَ مسؤولياته تجاهَ شعبٍ عانى - وما زال يعاني - من الاحتلال والتمييز العنصري والقتل والتدمير وحرق البيوت والزرع والضرع على مرأى من الجميع دون رادعٍ أو وازع، فالصمتُ الدوليُّ عن تلك الجرائم تضع الكيان الصهيوني فوق القانون وتشجعه على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الوحشيّة بحقّ أصحاب الأرض والحق؛ إنّ عدم عقابه منذ البداية جعله يتمادى في غيّه وطغيانه حتى وصل الأمرُ بمسؤوليه للمجاهرة بالدعوة لقتل الفلسطيني باعتبار «العربي الجيد هو العربي الميت» حسب قول حاخاماتهم منظري الإجرام والإرهاب، ثم تشجيع سياسييهم المتطرفين دينيًّا، الذين باتوا يهيمنون على المجتمع والكنيست والحكومة الصهيونية ومؤسّساتها العسكريّة والمدنية بما في ذلك القضاء!

خلاصة القول: لن يضيع حق وراءه مُطالِب، والفلسطيني مثالٌ حيٌّ على الشعَب المطالب بحقوقه المشروعة التي أقرّتها الشرعية الدولية بعشرات القوانين والقرارات التي لم تُنفّذ كون القائمين على مؤسسات المجتمع الدولي تحديدًا - الولايات المتحدة الأمريكية والغرب - يدعمون الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين ويتغاضون عن فظاعاته، لكن هذا لا يعني التراجع أو التوقف عن النضال؛ فمسيرة المقاومة متواصلة حتى النصر والتحرير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف ■

# تعزيزُ المجتمعِ المدنيّ
# ودور النقابات والحركة النقابيّة في تصحيح المسار

رامي مراد. باحثٌ في قضايا الشّباب والتنمية/ فلسطين

**النقاباتُ تعدُّ محورًا أساسيًّا من محاور العمل المدنيّ في السياق الفلسطينيّ، كان - وما يزال - لها الدورُ الرئيسيّ في تشكيل الحياة السياسيّة وممارستها.**

ولأهميّة الحركة النقابيّة في فلسطين ودورها؛ كان هذا المقالُ للإجابة عَلى سؤالٍ محوريٍّ حول دور الحركة النقابيّة في فلسطين في إحياء المجتمع المدنيّ باعتبار أنّ التنظيم النقابي أحد أهمّ مفاعيل التّحوّل الديمقراطيّ، وكانت دومًا تمثّل معبرًا للمشاركة في الحياة العامة؛ فضلًا عن الدور الكبير الذي تؤدّيه الحركةُ النقابيّةُ في مسيرة التقدّم الاجتماعي، حيث يلاحظ التراجع الكبير في الدور النضالي للحركة النقابيّة الفلسطينيّة التي كانت في طليعة النضال المطلبيّ والوطنيّ منذ تأسيسها. ويلاحظ أيضًا بأنّها دومًا ما كانت تستطيع النهوض من جديد من واقع التشتيت والأزمات التي كانت تحيق بالواقع الفلسطيني لتقود مسيرته النضالية، حيث حافظت خلالها على استقلاليتها وديمقراطيتها، حتى بداية تراجعها مع تمكين السلطة وهيمنتها على المجتمع الفلسطيني.

ارتبط العملُ النقابي في فلسطين بشكلٍ أساسيٍّ منذ تأسيسه بالاشتباك الواعي مع القوى الاستعمارية التي توالت على فلسطين المحتلّة، وكان لها دورٌ محوريٌّ في دعم صمود الفئات الاجتماعية وتوعيتها سياسيًّا ووطنيًّا إلى جانب الدور الرئيسي المتعلّق في النضال المطلبيّ والاجتماعي.

هذا الدورُ الذي تعاظم إبان الانتفاضة الشعبيّة عام 1987، التي خاض فيها المجتمع المدنيّ صراعًا واضحًا مع الاحتلال الصهيونيّ، ما أسهم عبر تأسيس لجانٍ للعمل التطوعيّ في تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم ومواجهة مشروع الاقتلاع الصهيونيّ.

وتدريجيًّا أصبحت النقابات والاتّحادات تؤدّي دورًا محوريًّا في الحياة السياسيّة، وبداية تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، إلى أن أُسّست السلطة الفلسطينيّة وفقًا لاتفاقيات أوسلو، وذهب الجزء الأكبر من لجان العمل التطوعي إلى مأسسة ذاتها لتصبحَ فيما بعدُ مكوّنًا من مكوّنات العمل الأهلي، الذي وجد في التمويل الدولي فرصةً كبيرةً لإبراز القضايا المطلبية والاجتماعية عبر التركيز في العمل عليها، وترافق ذلك مع تراجع للدور التثويري والسياسي الذي كان يضطلع به.

وعلىً صعيد النقابات أدّت دورًا كبيرًا في تضمين قضايا العمال ضمن أجندات السلطة ووزاراتها، للدرجة التي وجدت

فيها السلطةُ مضطرّةً لأنْ تحتوي النقابات عبرَ تفريغ هيئاتها الأولى على جهاز السلطة البيروقراطي، وتحوّلت تدريجيًّا إلى أدوات لهيمنة السلطة على الفئات الاجتماعية التي يفترض بأنّها تمثّلُ مصالحها عوضًا عن كونها أداةَ نضالٍ وتثويرٍ وتنظيم اجتماعيّ لهذه الفئات في مواجهة السلطة.

هذا الواقعُ يجعلنا نعتقد أن الوقوف على دور النقابات في إعادة الاعتبار للمجتمع المدني الفلسطيني ضرورة، لا سيّما وأنّ جرامشي كان يرى في تسلط الحزب الشيوعي السوفييتي في عهد ستالين مخرجًا لتحييد المجتمع المدني عن حالة الاشتباك مع النظام السياسي، وكان جرامشي يعتقد أن الحل في إجبار السلطة على أن تكون ديمقراطيّة وتراعي مصالح العمال يكون عبرَ مزيدٍ من الانخراط الواعي للعمال والمهنيين في النقابات والعملِ ضمنها في مواجهة تغوّل السلطة التنفيذية على باقي مكوّنات النظام السياسي، ما يعنيه أن السلطة تصبح ديمقراطية بالقدر الذي يكون فيه المجتمع المدني وبالقلب منه النقابات والاتّحاد والمؤسّسات التمثيليّة قوية وتمثّلُ فعليًّا مصالح الفئات الاجتماعية الممثّلة لها.

سوف يتّخذُ المقال من دور الاتّحاد العام لنقابات عمال فلسطين موضوعًا له؛ بهدف تحليل وتشخيص دور الحركة النقابية في إحياء المجتمع المدني، بوصفه الإطار النقابي الوحدوي الأكبر في فلسطين.

## النقاباتُ والمجتمعُ والتشكيلُ المتبادل:

إنّ المجتمع ينسج علاقاتٍ متنوّعةً مع مختلف المنظمات المجتمعة التي ينتجها لتلبية حاجاته ووظائفه. فالمنظمة تنشأ في المجتمع نتيجةَ نشوء حاجة أساسيّة فيه، فيكون وجود المنظّمة بقصد إشباع تلك الحاجة، ومعنى هذا أن حياة المنظمة في المجتمع تتوقّف أساسًا على مدى وجود حاجة اجتماعيّة معيّنة من ناحية، وعلى مدى توفيق المُنظّمة في تقسيم أعمال أو خدمات بذاتها تحقّق إشباعًا لحاجات المجتمع من ناحية أخرى.

وفي هذا النّطاق، لطالما أدّت النقابات العماليّة في فلسطين دورًا محوريًّا في الدفاع عن حقوق العمال والحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية للمجتمع وحتّى السياسي منها، وذلك من خلال توسيع مجال ومساحات المشاركة السياسيّة وضمان الحرّيات العامة، بالإضافة إلى دورها في تعزيز صمود العامل الفلسطيني جزءًا من استراتيجية الفعل السياسي المواجه للاحتلال.

لا شكّ أنّ الإرث النقابي في فلسطين ظهر جليًّا، مع تبلور النقابات المهنية لاعبًا مهمًّا في تحريك المجتمع وتنظيمه والتعبير عن حيويته، وقد تأثّر دور الحركة النقابيّة في سياق المتغيّرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، بدءًا من تشكل «جمعية العمال العربيّة الفلسطينيّة» أوّل كيان نقابيٍّ عربيٍّ في فلسطين عام 1925، مرورًا بانضواء النقابات تحت سقف منظّمة التحرير وقت قيامها وفي جميع المراحل التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني في سياق نضاله المستمرّ ضدّ الاحتلال الصهيوني. والنقابات المهنية المستقلّة، ليست نقاباتٍ عماليّةً (بالمعنى الحرفي للكلمة)، بل هي عبارةٌ عن هيئاتٍ تمثيليّة قطاعيّة أسّست أصلًا للدفاع عن مصالح الأعضاء المنضوين تحتها وحماية مكتسباتهم الاقتصاديّة، وغالبًا ما تمثّل تلك النقابات فئات منتميّة إلى الطبقة الوسطى، أدّت في العديد من الأحيان دورًا داعمًا

من أعمال الفنان الفلسطيني عبد الناصر لحواني

في بناء النظام السياسي الفلسطيني. لكن ومع التّحوّلات التاريخيّة التي طرأت على واقع هذه الطبقات الاجتماعيّة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نتيجةَ تبني سياسات اقتصاديّة أقرب لليبراليّة في ظل تراجع العمالة داخل الخطّ الأخضر فضلًا عن الحصار على قطاع غزة، لجأت هذه الطبقات إلى نقاباتها لإعلان رفضها الواقع المعيشي الصعب وصولًا أحيانًا إلى الخروج إلى الشارع ضد السلطة الحاكمة، ومطالبتها بضرورة إحداث تحوّلات في الواقع الاقتصادي القائم. فضلًا عن ذلك، هناك مؤشراتٌ تلقي بظلالها على عمل النقابات في فلسطين، تشير إلى تعاظم الخلل البنيويّ بسبب ضعف الثقة بالمؤسّسات المجتمعيّة والتشكيك بجودة مخرجاتها. والثقة هي صورةٌ ذهنيّةٌ إيجابيّة، وانطباعاتٌ يحملها فردٌ عن فرد آخر أو عن جماعة أو عن مؤسّسة أو حكومة، سواءً كانت هذه الصورة الذهنيةً صحيحة أو خاطئة، ويمكن تعريفها بأنها مرادفة للمصداقية. ومن المعروف أن الثقة تنغرسُ ضمن منظومة تفاعليّة بين أفراد المجتمع ومؤسّساته التي تستمدُ أهمّيتها من عمقها التاريخي، حيث كانت العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة تقومُ أساسًا على الثقة، وتنتهي بفقدانها.

وعليه، وفي إطار العلاقة التبادليّة بين المجتمع والنقابة، يعدُّ الخطر الأوّل هو تآكل الثقة فيها، مما يزيد من الهشاشة ويمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، خاصة في مجتمعات اللادولة وعدم رسوخ مفهوم الدولة كما الحالة الفلسطينية التي ما تزال ترزح تحت نير احتلال استيطاني.

## البنيةُ الداخليُّة للاتّحاد العام لنقابات عمال فلسطين:

الاتّحاد العام لنقابات عمال فلسطين هو منظّمةٌ عمّاليّةٌ ديمقراطيّةٌ ومستقلّةٌ تعملُ من أجل الدفاع عن حقوق العمال وبناء مؤسّسة نقابيّة تسهمُ في المجتمع المدني الفلسطيني، كما تعملُ على تعزيز واقع النّضال الوطني لإنهاء الاحتلال، وبناء الدولة الفلسطينيّة المستقلّة التي توفّر العيش الآمن لمواطنيها.

يعدُّ الاتّحاد العام لنقابات عمال فلسطين الإطار النقابي الوحدوي الأكبر بعد توقيع اتفاقية عمان بتاريخ 1994/1/24 باشتراك جميع الكتل النقابية التابعة للقوى السياسية، بما فيها كتل اليسار. كان لهذا الاتحاد دورٌ نضاليّ مهمٌّ

في مراحل سابقة، إلا أنه ومنذ قيام هيئة مكافحة الفساد بالكشف عن خروقات ماليّة أدّت إلى إبعاد عدد من قادته النقابيين، وأبقت على أمينه العام، وبعض قيادات منه، وهناك من يعتقد من النقابيين المخضرمين من قوى اليسار خاصة، بأن السلطة الفلسطينية «وضعت يدها» عليه.

فعلى سبيل المثال عَقد الاتحادُ العام لنقابات عمال فلسطين مؤتمره السادس أيام 27-28 كانون ثاني 2021 في جامعة الاستقلال بمدينة أريحا، التي «تختص لوحدها ودون المؤسسات الجامعية في فلسطين بالتعليم العالي في مجال العلوم الأمنية والعسكرية والشرطية، لتكون بذلك رافدًا أساسيًا للمؤسّسة الأمنيّة الفلسطينيّة» كما جاء في «نبذة عن الجامعة» بموقعها الالكتروني. لقد أثار انعقاد هذا المؤتمر النقابي في قاعة مؤسّسة حكومية تابعة للسلطة الفلسطينية حفيظة وغضب العديد من النقابيين والباحثين والحقوقيين، ومنهم من اعتبر ذلك هو «خضوع قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين للمؤسسة الحاكمة وأذرعها الأمنية، وتنازل عن استقلالية الاتحادِ النقابي»، وأشار البعض منهم إلى أنّ هذا التّراجع كان بدايةً في المؤتمر الخامس للاتّحاد.

فضلًا عن ذلك، يعاني الاتّحاد من ظاهرة الترهّل البيروقراطي التي سيطرت على مختلف قياداته، وخضوعها لأجهزة السلطة الفلسطينيّة الحاكمة لا سيّما منذ استيعاب هيئته الأولى في الجهاز البيروقراطي للسلطة وتوظيفهم على كادر وزارة العمل في وظائف عليا. كان لهذه الظاهرة إفرازاتها السلبيّة على نشاط الاتّحاد بخاصة حولَ علاقته بالقاعدة العمالية وبالحركة النقابية بشكلٍ عامّ وقيادتها، ومعضلة التراجع في دور الاتحاد العام لنقاباتٍ عمال فلسطين الذي يعتبر الإطار النقابي الوحدوي الأكبر.

وعليه، تؤكد هذه الظاهرة على ضرورة إعادة النظر في العلاقة ما بين الاتحاد والحركة النقابية والمجتمع المدني الفلسطيني بشكلٍ عام من ناحية، وما بين السلطة من ناحيةٍ أخرى، وتأسيس هذهِ العلاقة ليس على قاعدة أنّنا نعيشُ مرحلة الاستقلال الوطني، بل على قاعدة أننا ما زلنا في أوج مرحلة التصادم والصراع مع عدوٍّ كولونياليّ. وأن يتمَّ البحث حول إعادة الاعتبار لمؤسّسات المجتمع المدني، وفي القلب منه النقابات والاتّحاد والهيئات التمثيليّة ليس مؤسّساتٍ تحابي السلطة على حساب الفئات الاجتماعيّة التي تمثّلُ مصالحها، وإنّما على قاعدة التمثيل الحقيقي لهذه الفئات وتدافع عنها في مواجهة السلطة الحاكمة، وبما يسهم في تعزيز صمود المجتمع ضرورةً نضاليّةً يفرضها واقعُ الاشتباك مع الاحتلال الصهيوني.

## واقعُ النقابات العماليّة في قطاع غزّة:

تعيش النقاباتُ العماليّةُ حالةً من التهميش والضعف؛ نتيجةً للعديد من الأسباب الموضوعيّة والذاتيّة، وخاصّةً في ظلّ ارتفاع معدّلات البطالة والفقر، وتداعيات كورونا، وما تبعها من إعلان لحالة الطوارئ والإغلاقات التي تسبّبت في تراجع فرص العُمل وانخفاض في معدّلات التشغيل إلى 30%، ما أثّر على توازن سوق العمل وقانون العرض والطلب، ما أسهم في ضعف دور النقابات والاتّحادات العماليّة النضالي والمطلبي في فلسطين لتحسين ظروف وشروط العمل، أما على مستوى العمل النقابي في قطاع غزة؛ فيعاني أيضًا بالإضافة لما ذكر من تداعيات الانقسام منذ 15 عامًا، التي تسبّبت في تهميش ومعاقبة الحركة النقابية العمالية لأسباب سياسيّة، ما أسهم في ضعف تحصيل حقوق العمال الفلسطينيين لضعف النقابات في الوضع الحالي مضافًا لضعفها منذ احتوائها من قبل السلطة بعد استيعاب هيئاتها الأولى كموظفين في السلطة، رغم أن النقابات العمالية في تلك الفترة استطاعت رغم الهيمنة عليها من قبل السلطة أن تنظم شؤونها النقابية وتصيغ برامجها، وحددت أولوياتها في العمل النقابي، وفق مهامها ومبررات وجودها النضالية لصالح القضايا الاجتماعية العمالية، وقامت بتجديد الشرعيات النقابية، عبر تنظيم الانتخابات لاختيار الهيئات القيادية للنقابات حسب الأنظمة الداخلية عام 2006.

يعمل في غزة تقريبًا 42 نقابةً عماليّةً فرعيّةً وعامةً وثلاثة اتحادات تمثل كافة القطاعات العمالية وتمثل ما نسبته 12% من حجم العاملات والعمال الذين ينطبق عليهم شروط العضوية وفق اللوائح والأنظمة النقابية، التي تشترط العضوية أن يكونَ عاملًا/ة يتقاضى أجرًا تحت إشراف صاحب العمل، أي وجود علاقة عمل بين طرفين.

وفي قطاع غزة كان ينظّمُ عملَ النقابات العمالية قانونُ التنظيم النقابي رقم 33 لعام 1954، الذي أعطى الحق للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة، أو بمهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد أن يشكلوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية.

## الخلاصةُ والاستنتاجات:

1. إنّ واقع النقابات العمالية الفلسطينية تمرُّ بظروف معقّدة ومركبة نتيجةَ الانقسام السياسي والجغرافي بينَ الضفةِ الغربية وقطاع غزة، بحيث أصبحت النقابات العمالية تعيش حالة ترهّل وتردٍّ وشرذمة وانقسامات وصراعات داخليّة وخارجيّة، وعجزٍ في مواجهة التحدّيات والمشاكل العمالية، وضعف في التّمثيل ونسب العضوية، بالإضافة لتداعيات العدوان والحصار على قطاع غزة، وهذا يحتاج لمزيدٍ من العمل التشاركي لتخطي الأزمات والتحديات، وإعادة الاعتبار للنقابات العمالية ولدورها الريادي في تمثيل العمال، والنضال لصالح قضاياهم وصولًا للعمل اللائق والكريم؛ وذلك يستدعي التجديد والابتكار، والإبداع في العمل النقابي والتفكيرٍ خارج الصندوق، والعمل على مشاركة الشباب استراتيجيةٍ للتدخل في تعزيزِ العمل النقابي وتطويره؛ فالأمرُ يتطلّبُ منح الشباب فرصة في قيادة العمل النقابي، فمن المفيد رؤية الشباب بالمواقع القيادية الأولى في النقابات العمالية، وكذلك مشاركة فاعلة للنساء بالتمييز الإيجابي وتوفير المناخ المناسب لمشاركتهن في كافة المواقع والهيئات.

2. خلق الانقياد للتمويل الدولي ثقافة عمل تستند إلى ردود الأفعال والمصلحة الذاتية للنخب النقابية على حساب العمل التنظيمي المؤسس للعمل النقابي ولمصالح الطبقة العاملة.

3. ضرورة أن تولى أهميّة خاصّة للقواعد العمالية التي تقع ضمن المناطق الجغرافية المختلفة، والانتقال من المركز إلى الأطراف، وذلك ضروريٌّ لتكوين حراك نقابيٍّ جماعيٍّ في حياة النقابات، من خلال برامج عملٍ مشتركة تسهم في خلق وعيٍّ فكريٍّ وأيديولوجي حول العدالة الاجتماعية والمساواة وغيرها من القضايا الاجتماعية، ولا بد من ضرورة وأهمية

العمل من أجل التغيير البنيوي في عمل النقابات ودورها، يؤسس لمنظومة العدالة الاجتماعية التي تنطلق من منظورٍ تشاركيٍّ لتغيير واقع الطبقة العاملة.

4. لا بدّ من بلورة سياساتٍ جديدة تلتصق بمنظومة مبادئ وقيم تقود عمل الاتحاداتً والحركةً النقابية العمالية وترتبط بمبدأ العدالة الاجتماعية ومنظومة الحقوق، ومنظور الصمود والتمكين في ظل حالة من الاستقلالية المالية، وتعزيز الديمقراطية الداخلية، والنهج التشاركي للعمل مع القاعدة العمالية. على أن يتم ربط السياسات ببرامج عمل تؤسس لعملية تغيير ذات صلة بمصالح القاعدة العمالية، وبتوزيع الأدوار وتعزيز الشراكة بين الأجسام والاتحادات النقابية. كما من الضرورة بمكان معالجة المشاكل التنظيمية والقانونية الداخلية للاتحاد العام، وتوثيق صلته بالحركة النقابية ومع القاعدة العمالية؛ الأمرُ الذي يؤهّلها للقيام بدورٍ فعليٍّ بنيويٍّ في حياة الحركة العمالية في ظل غياب الأطُر التشريعيّة، وضبابيّة واقع السلطة القضائية الخاصة بقضايا العمال، وفي ظل تغول السلطة التنفيذية، الذي أدى بدوره إلى سلب الحقوق، وتمرد القطاع الخاص، وعدم رضوخه لأية مطالب نقابية/عمالية، بالإضافة إلى تعزيز الشعور لدى العمال بسهولة استبدالهم في ظل سوق فلسطينيةٍ صغيرةٍ محدودة، تشوبها الفوضى ونسب البطالة المرتفعة.

5. لن تثبت النقابات جدواها وفعاليتها والتفاف القاعدة حولها، من دون أن يظهر تأثير عملها على الأرض. وعليه، يجب أن تكون برامجها وخطط عملها واقعيّة، ومحدّدة بجداول زمنيّة قابلة للتطبيق، والبعد عن الشعارات التي تقود عمل الحركة النقابية في المرحلة الحالية، التي ظهرت في ظل السلطة الفلسطينية، وربط النقابات حياتها بالحكومة التنفيذية، وكثرة الخلافات وحدتها، وغياب التنسيق واللقاء على الحدود الدنيا للحركة النقابية، وتحول الكثير من الاتحادات النقابية لأدواتٍ سياسيّةٍ تستخدمها طرفي الانقسام في الضفة وغزة.

6. التعاون بين النقابات العمالية والمنظمات الأهلية في البرامج المشتركة التي تستهدف تمكين المنتسبين لها مهاراتيًّا ومعرفيًّا ومن ثمَّ رفد هذه الطاقات ككادرات تسهم بتفعيل النقابات والنضال من داخلها وصولا لنقابات تمثل مصالح الفئات التي تمثلها.

7. التشارك مع المجتمع المدني ومكوناته المختلفة في إدارة حملات الضغط والمناصرة حول القضايا المشتركة ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق العدالة والحماية للإنسان العامل فردًا فاعلًا في المجتمع.

8. التعاون في تعزيز الديمقراطية النقابية من خلال نشر الوعي نحو الممارسة الديمقراطية، والمساعدة في عقد الانتخابات والمؤتمرات النقابية بحريّةٍ وفقَ القوانين واللوائح والنظم بشكلٍ دوريٍّ، ودون تدخّلات خارجيّة.

9. العمل المشترك لتعزيز حريةً العمل النقابي والتعددية النقابية وفق معايير العمل الدولية، بما يتيح المجال لتشكيلات نقابية جديدة بحريّة دون المسّ بالأجسام النقابية القائمة للتكامل في النضال النقابي، وهذا يسهمُ في علاج إشكالية الإزاحة والإحلال بين الأجسام النقابية، ويسهم أيضًا في إنهاء مشكلة التجاوز وحالة الازدواجية في استخدام اسم الاتحاد العام لنقابات العمال في محافظات غزة.

وختامًا: إنّ النقابات العمالية ليست مؤسّسةً أهليّةً أو حزبًا

من أعمال الفنان الفسطيني عبد الناصر لصوراني

سياسيًّا؛ إنّما مؤسّسةٌ نضاليّةٌ مستقلّةٌ تدافع عن حقوق أعضائها، ولها موقفٌ من القضايا الوطنية والسياسية الداخلية والخارجية، لذا تتقاطع وتتكامل بنضالاتها مع الفاعلين في العمل الاجتماعي والسياسي والوطني كافةً، وخاصّةً المؤسّسات الأهليّة، وتتكامل بأدوارها لخدمة المجتمع وتنميته بما ينسجم مع أهدافها وبرامجها النضالية والنقابية، وذلك من أجل العمل على مواجهة التحدّيات والتهديدات ومن أجل تحويلها لفرص تستعيد من خلالها النقابات العمالية حيويتها وفعالياتها، وتوسيع قاعدتها العمالية باستقطاب أعضاء جدد وزيادة معدلات الانتساب. وحتى تستطيع النقابات العمالية التكيف مع المتغيرات والمستجدات يجب أن تعمل بالتعاون مع حلفائها وشركائها من مؤسسات المجتمع المدني التي تتقاطع مع أهدافها في النضال الاجتماعي من أجل العدالة والحرّيات العامة والنقابية، ومكافحة الفقر والبطالة، والحفاظ على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتعزيز قيم التكافل والتضامن والتعاون والتشاركية في تخفيف معاناة أفراد المجتمع والفئات المهمشة والضعيفة، ومنهم العاملات والعمال، ولتحقيق ذلك يجب التكامل بالأدوار ■

**المراجع:**


1. عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998
2. جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، المنظمة العربية للترجمة، 2008
3. محمود شاهين، حول الحق في التنظيم النقابي، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. رام الله، 2004
4. إشكاليات العمل النقابي في فلسطين، أوراق عمل قدمت في المؤتمر الذي نظمه مركز الديمقراطية وحقوق العاملين - رام الله، منشورات مركز الديمقراطية وحقوق العاملين 1999
5. سليم الجندي، الحركة العمالية في فلسطين 1918-1967، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية - عمان 1988

# أمّةٌ تبحثُ عن قيادة

خميس بن عبيد القطيطي. كاتبٌ سياسيٌّ/ عُمان

**من أصعب الأزمات التي تواجِهُها الأمّةُ العربيّةُ اليومَ هي أزمةُ غياب القيادة العربيّة المحوريّة، التي لا يمكنُ لأيّ أمّة في التاريخ أن يستقيم عودها وتمتلك قوّتها طالما فقدت قيادتها، ومنْ ثَمّ فإنّ الأمّة العربيّة اليوم في أمس الحاجة إلى ظهور قيادة محوريّة تستطيعُ أن تجمع الفرقاء العرب على كلمة سواء في هذه المرحلة التاريخيّة الدقيقة، وهو ما يمثّل أولى أولويات النهوضِ القوميّ العربيّ.**

والحديثُ عن العرب هنا؛ لأنّهم يمثّلون وحدةً جغرافيّةً وتاريخيّةً ولغويّةً واحدةً ومصيرًا مشتركًا، وللأسف كلّ تلك العوامل المشتركة لم تشفع للعرب في تفعيل العمل العربي المشترك، بل أصابهم الكثير من الاختلاف والتشرذم، وتسلّلت القوى الخارجيّة فيما بينهم وفرّقتهم وجعلتهم شيعًا يكيد بعضهم لبعض، فتغيّرت المفاهيم وأصبح الجار العربيّ المسلم هو الخصم، بينما العدوُّ الصهيونيُّ الذي احتلّ أراضيه ونكّل بأهله هو الصديق، فتحوّلت المواجهة والاقتتال بين العرب أنفسهم بدلًا من توحيد جهودهم في مواجهة الأعداء، فأيّ بلاء ابتليت به هذه الأمة ؟!

لقد مرّت الأمّةُ العربيّةُ خلال تاريخها بمراحلَ متغيّرة، فقد كان العرب يمثلون نواة الأمة المسلمة بظهور سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم في وسط الجزيرة، واستطاع بدعوته السماوية أن يوحّد الجزيرة وما جاورها، ثمّ تمدّدت الخلافة الراشدة إلى ما حولها في بلاد فارس والشام، بل تجاوزتهما إلى أبعد من ذلك.

وجاءت الدولتان الأمويّة والعباسية لتمثلا الخلافة الإسلامية، وتمتلكا زمام القيادة بهذه الأمة حتى وصلت إلى حدود الصين شرقًا والأندلس غربًا، ثم تراجعت هذه الدولة العربية الإسلامية، فتعرّضت لاحقًا للحملات الخارجيّة من قبل المغول والصليبيين، ولكنّها سرعان ما كانت تعود بقيادة دويلات سادت في فترات مختلفة من التاريخ كدولة الأيوبيّينَ ودولة المماليك ودويلات أخرى سطع نجمها وأفل في فترات تاريخيّة معيّنة، واستلمت الدولةُ العثمانيّةُ السلطة والقيادة لفترات طويلة من التاريخ وحكمت بلاد العُرب بقبضتها القويّة، وما أن ضعفت وتلاشت في ظلّ صعود قوى أوروبيّة تمكنت من تقاسم ممتلكاتها بما فيها مناطق المشرق العربي عمومًا، فوصل الحال بهذه الأمة إلى احتلال جميع أقطارها من المغرب غربًا إلى العراق شرقًا في القرن التاسع عشر، ثم جاءت مرحلة التحرر وقاد الأبطال العظام الخالدون في تاريخ هذه الأمة تلك المرحلة النضاليّة وتمكنوا بعد تضحيات جسام من أن ينالوا استقلال بلادهم، وتحقّق ذلك في القرن العشرين، فظهرت الدولة العربيّة الحديثة الخارجة من رحم الاستعمار، وتواكب ذلك مع ظهور بعض القادة الأوائل في منتصف القرن العشرين أمثال الزعيم الخالد جمال عبدالناصر الذي كان يمثّلُ القيادة المحوريّة للعرب، فجمع الفرقاء على طاولة واحدة وساند حركات التحرر في الوطن العربي، وكرّس مبادئ ومدرسةً ناصرية ما زالت حتى اليوم تعدُّ قبلةً للأحرار. ورغم الجدل الذي يدورُ حولَ هذه الشخصيّة التاريخيّة نتيجة التشويه الممنهج، إلّا أنّ عبد الناصر أثبت قدراته القياديّة للأمّة العربيّة، اتفقنا او اختلفنا حوله.

فقد كان عبدالناصر يمثّلُ القيادة المحوريّة الجامعة في تلك الفترة الزمنيّة، رغمَ كلِّ الظروف المحيطة بالمنطقة، ولم تتوفّر تلك المميّزات في قائدٍ غيره حتى اليوم، بل كانت القاهرةُ تمثلُ محوريّة العواصم العربيّة واستقطبت الحراك السياسي الدولي، وكأنّ قوّةً سياسيّةً كبرى ظهرت في المنطقة العربيّة، ما أرّق القوى الاستعماريّة كثيرًا؛ نظرًا لتأثير نفوذ عبدالناصر على بقعةٍ جغرافيّةٍ

كبيرة، بل تجاوز تأثيره إلى عدد من دول العالم الحرّ المتطلّع إلى الخلاص من نير الاستعمار، وبعد مرحلة جمال عبد الناصر دبّت الخلافات بين الأقطار العربيّة حتى وصلت في مرحلة لاحقة إلى مواجهات مسلحة ضربت التضامن العربيّ في مقتل، وأدّت إلى انفراط عقد هذه الأمّة، وتمّ اختراق الوطن العربي مجدّدًا من قبل القوى الاستعماريّة، وظلّت الأوضاعُ تسيرُ من سيّئ إلى أسوأ، رغم محاولات بعض القادة العرب تبوؤ تلكَ المكانة القيادية المحوريّة، ولكن لم يتأتَّ لهم ذلك، وما زالت الأمةُ العربيّةُ تتطلّع إلى كيفية الخلاص من هذه الأوضاع المستعصية، وتأمل أن يخرج قائدٌ عربيٌّ يوحّدُ الصفوف ويُخرج الأمّة من هذا التيه الذي عاشته على أرض الواقع.

إنّ قضيّة غياب القيادة العربيّة المحوريّة لا يمكنُ حلُّها بالأطروحات السياسيّة والتجاذبات الفكريّة؛ لأنّها قضيّةُ مكوّنات بشريّة يضافُ إليها عناصر ومعطيات أخرى، مثل محوريّة الدولة العربيّة، ومحوريّة أدوارها، وهذا لا يتوفّر إلا لدول معيّنة تستطيعُ قيادة الركب العربي.

وللأسف الشديد، فإنّ الأوضاع الراهنة التي تمرُّ بالأمّة العربيّة لا تبعثُ الأمل بظهور قيادة مرجعيّة قوميّة عربيّة لقيادة الأمّة نحو مستقبل مشرقٍ، كما أنّ جامعةَ الدولِ العربيّة التي كنا نأمل قيامها بدورها المنوط بها وبمسؤولياتها التاريخيّة لم تتقدّم للأمام، فما حدث في ليبيا والعراق مثال شاهد على تراجع وسلبيّة أدوار هذه الجامعة.

وللأسف الشديد قدّمت الغطاء الشرعي للتدخّل الخارجي في ليبيا والعراق، كما أنّها تمثّل انعكاسًا للأوضاع العربيّة الراهنة، وما حدث لاحقًا من ممارسة نفس الدور السلبي والخطير على سوريا عام 2011م، يمثّلُ استمرارًا لحالة التراجع ونموذجًا لغياب القيادة، وقد ناشدنا النظام الرسميّ العربيّ في حينه، بتبني دوره الحقيقي في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وعدم دفع الدول العربيّة نحو المجهول، ولكن لم تجد تلك المناشدات أذنًا مصغية، ومن ثَمَّ، فإنّ وضع جامعة الدول العربية في سياقات الحلّ الذي يوحّد العرب غير ممكن الآن، فرحم الله أولئك الرجال في مؤتمر القمّة العربيّة بالخرطوم الذي أعقب حرب يونيو 1967م مباشرةً حين انطلقت اللاءات العربيّة الثلاث من ذلك المؤتمر (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف)، فهكذا عندما تمتلك الأمّة قيادات تاريخيّة لم تستسلم للعدوّ، بل البدء في مرحلة جديدة من العمل العربيّ المشترك لجولة قادمة مع العدوّ الصهيونيّ فأعدّوا العدّة على المستوى السياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ، واستعدّت الأمّة العربيّة قاطبةً تعزّزها ثقافة المقاومة، وأثبت العرب أنّهم قادرون على هزيمة ما يسمّى بالجيش الذي لا يقهر، وتحقّق النصر بعون الله.

وأخيرًا، تبقى الطموحاتُ مشروعةً أمام الأمّة العربيّة بظهور قيادة عربيّة توحّدها وتدفعها للنهوض من أجلّ حلّ المشكلات المستعصية التي تواجهها اليوم، واستعادة العمل العربيّ المشترك وإحياء التعاون والتضامن العربيّ والسعي لامتلاك القوّة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والثقافيّة وهي آمالٌ عربيّةٌ مشروعة ■

# الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تدين جرائم الكيان وتؤكد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني

خاص (الهدف)

أصدرت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع بيانا أدانت فيه استمرار الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني والصمت والتجاهل الدولي والتواطؤ المخجل لأنظمة الخيانة المطبعة معه.

وحيت الجبهة في بيانها المقاومة الفلسطينية وتصديها البطولي للعدوان على مخيم جنين، وجاء في البيان: إن الجبهة تدين المجزرة الصهيونية في مخيم جنين، التي تضاف إلى مسلسل المجازر المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني. وقالت الجبهة إن هذه الجرائم تعتبر جرائم ضد الإنسانية ما يستوجب ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عنها.

وأشادت الجبهة بالعملية الفدائية التي نفذها الشهيد خيري علقم في القدس المحتلة وكذلك « بالشباب الفلسطيني المقاوم من الفدائيين في عرين الأسود وفي كافة كتائب المقاومة على امتداد فلسطين المحتلة، وبتصديهم البطولي للعدو الصهيوني الاستعماري العنصري وإرهابه المتواصل».

وجددت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع في بيانها دعوتها فصائل المقاومة الفلسطينية إلى الوحدة الميدانية على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تحرير كامل ترابه الوطني وعودة اللاجئين.

وقالت الجبهة إنها تؤكد « وقوفها إجلالا أمام أرواح الشهداء والشهيدات الذين ارتقوا على طريق الحرية والتحرير والانعتاق من نير الاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري، وعزاءها الحار لعوائل الشهداء وكل الشعب الفلسطيني».

كما أكدت في البيان تضامنها اللامشروط مع الأسرى والأسيرات بسجون موجهة التحية للأسرى الذين نالوا حريتهم مؤخرا.

واستنكر البيان بشدة سياسة الكيل بمكيالين التي ينهجها النظام الدولي إزاء الجرائم ضد الإنسانية المقترفة من طرف الكيان الصهيوني، وإزاء وتماديه في سياسته العدوانية على كامل تراب فلسطين المحتلة وأضاف البيان إن الجبهة تؤكد «إدانتها لكل الأنظمة المطبعة مع هذا الكيان الاستعماري العنصري المجرم والتي تشجعه على التمادي في جرائمه ومواصلة إرهابه ومجازره المدعومة من طرف القوى الإمبريالية بقيادة الإمبريالية الأمريكية، والتي تستهدف الشعب الفلسطيني وكسر صموده وتصفية القضية الفلسطينية بشكل عام».

وأعلنت الجبهة تجديد دعوتها الجماهير الشعبية والقوى الديمقراطية والتقدمية ببلادنا وفي كل بقاع العالم إلى تكثيف كل أشكال التضامن والدعم والمساندة للشعب الفلسطيني ومقاومته الصامدة، من أجل التصدي للصهيونية وكيانها الدموي ومناهضة الاستعمار وكل أشكال الهيمنة، وحتى إقرار حقوقه التاريخية في تحرير كل فلسطين وإقامة دولته المستقلة على كافة ترابه الوطني بعاصمتها القدس. و تأكيدها على مواصلة النضال بكل الصيغ الممكنة والمتاحة لمقاومة التطبيع وفرض قانون لتجريمه ■

# بعدَ مونديال قطر: حتّى لا نعود بلا أولاد عم؟

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطين للتنميةِ والانتماء/ تونس

جمهور فلسطيني يحتفل في مدينة غزّة بعد فوز المغرب على إسبانيا في مونديال 6 ديسمبر.
الصورة لعلي حمد. من الإنترنت

**لم تكن الرياضةُ جماعيّةً أو فرديّةً بعيدةً يومًا عن السياسة، وذلك على الرغم من الاعتقاد السائد بأنها ليست أكثرَ من متعة أو عبث ذاتيٍّ خالص. علاقةُ الارتباط هذه قد تكونُ طافيةً على السطح، بحيث يمكن تلمّسها عن طريق الإدراك المباشر، وقد تكون مخفيةً خلفَ وسائط عديدة، بما يبعث على الاعتقاد بأنها غيرُ موجودةٍ أصلًا.**

وارتباطًا بالواقع العربيّ وما زخر به من قضايا وتحدّيات، بات الأمرُ أكثرَ وضوحًا وحضورًا، خاصّةً في ظلّ موجة التطبيع الزاحف الذي يريد الواقفون من خلفه الدفع به إلى كلّ الزوايا والحنايا، ومن بينها بل وأكثرها أهميّة، الميدانِ الرياضي، حيث باتت الملاعبُ ساحةً للانحناء أمامَ موجة التطبيع الزاحفة، تحت شعار: السياسة سياسة، والرياضة رياضة، أو ساحة للمقاومة التي تتبدّى من خلال قيام رياضيين عرب برفض اللعب مع لاعبين صهاينة في المنافسات الدوليّة، أو من خلال رايات فلسطين التي تلوحُ بها الأيادي، وتهتفُ باسمها الحناجرُ في المدرّجات الرياضيّة. وفي ظلّ هذه الأجواء جاء مونديال قطر 2022؛ ليعيدَ التأكيد على تلك العلاقة سواءً عن قصدٍ أو غير قصد؛ الأمرُ الذي فرض مواكبةً فكريّةً وعاطفيّةً لمساره، ما زالت أصداؤها تتردّد حتّى اللحظة. وبذلك كان المحفلُ الرياضيُّ الذي تكاد الكرات الفكريّة المسددة من حوله، تتساوى أو تتجاوزُ تلك التي يتمُّ تسديدُها في الميدان، وتخضعُ لذات القانونِ الذي يحكمها بين أن تكون طائشةً أو صائبة، أو في مكانها، بغض النظر إنْ تمَّ صدّها أم لا.

هذا المقال محاولةٌ لإعادة طرح الموضوع بالاتّكاء على فكرةٍ أدبيّة. ضمن ثلاثة عناوين هي: أوّلاً: انتهى المونديال، فهل نعودُ بلا أولاد عمّ؟ ثانيًا: المفارقة بين الفريق وملك الفريق. ثالثًا: الاكتشافات المفاجئة والمهام القادمة.

## أوّلًا: انتهى المونديال، فهل نعودُ بلا أولاد عمّ؟

وردت ضمنَ مجموعة «سداسيّة الأيام الستة» للراحل أميل حبيبي، التي كتبها بعد حرب الخامس من حزيران 1967 قصة بعنوان: «حين سعد مسعود بابن عمّه» فقد ظلّ مسعود يعتقد، مدّةَ عشرين عامًا، أنّه مقطوعٌ من شجرة، لكن بعد احتلال الضفّة الغربيّة إثر الحرب، يأتي أبناءُ عمّه من جنين إلى الناصرة بحثًا عن أقاربهم، ويكتشف مسعود ومعه الجميع أنّ له أبناء عم، فصار يشعرُ بالفخر والزهو عندما يتبختر في الشارع، وقد تشابكت يده بيد بسام ابن عمّه. الشعورُ الجديدُ الذي منحه إيّاه حضور ابن العم جعله يتّخذ موقفين. الأوّل عملي ومعلن، ويتمثّلُ في التصدّي لمن ينتقدُ الملك حسين؛ لأنّه ملك ابن عمّه. وقرّر أن يقف مع ملك ابن عمّه. والثاني باطني، يتمثّل في التوقّف عن طرح الأسئلة على أخته، وكان قد تعود أن يسألها عن كلّ ما يعنّ في باله من أسئلة. والسؤال الذي كتمه في صدره، ولم «يجرؤ على توجيهه لأخته الفيلسوفة خوفًا من لطمة كفٍّ أو خناقة معها ... أو خوفًا من شيءٍ آخرَ في ذاته» هو: هل حين ينسحبون سأعودُ كما كنت بلا أولاد عم.؟

يهمُّنا في حكاية مسعود نقطتان على علاقة بالموضوع الذي نتناوله، الأولى أنّ هناكَ من رفع صورة ملك المغرب ومن هتف باسمه في حمى الفخر بالفريق المغربي، والثانية، هل نعود كما كنا بعد انتهاء المونديال؟

فموقفُ مسعود المعلن، وسؤاله الباطني، وثيقُ الصلة بفيض المشاعر والأفكار التي واكبت مونديال قطر، وباكتشاف علاقة الارتباط بين جماهير الأمّة العربيّة وبعضهم البعض، وبينهم

وبين قضية فلسطين التي زخرت بها كثيرٌ من المقالات التي تناولت الموضوع.

**ثانيًا: المفارقةُ بين فريق المغرب وملكه:**

لا يستطيعُ أحدٌ الانكارَ أنّ الفريق المغربي قد وصل إلى مربع الكبار في كرة القدم، بإمكاناته وكوادره الفنيّة الوطنيّة، وهذه مسألةٌ تحسبُ كونها تفكُّ عقدةَ الأجنبيّ، بكلّ ما يرتبط بها من مركّبات نقص ودونيّة. كما أنّ تقدّمه على مسار المباريات قد أتاح للجماهير العربيّة مساحةً زمنيّةً كافية، لتوحّد مشاعرها وهتافها وتلتفّ حول فريقٍ عربيٍّ تبدّى وكأنّه يمثّلُ أمّة، إضافةً إلى مرافقة علم فلسطينيٍّ له في كلّ محطّاته، وما صدر عن بعض لاعبيه من مواقفَ جيّدة، لكنّها لم تمسّ موضوع التطبيع، هذه القضايا لا يمكنُ إنكارها، بل يجب دعمها. لكن المفارقة أنّ الفريق الذي وحّد وجدان الأمّة، من جبال طوروس إلى جبال أطلس وجعلها تشعرُ بالفخر، ينتمي لأكثر البلدان العربيّة إغراقًا في التطبيع مع الكيان الصهيونيّ، العدوّ التاريخيّ للأمّة ذاتها. وإذا كان الفريقُ قد رفع علم فلسطين في مبارياته واحتفالاته، فملك البلد هو رئيس لجنة القدس التي لم يحرك ساكنًا لأجلها، في الوقت الذي يتقدّم بخطى سريعة وثابتة في مسار التطبيع مع الكيانِ الصهيوني، ويتبجّحُ بأنّه يعملُ من أجل الحقوق الفلسطينيّة. هذا الأمرُ يخلقُ تناقضًا بيّنًا بين رفع العلم الفلسطيني من قبل لاعبي الفريق والسياسة الرسميّة للدولة، ويؤكّدُ أنّ الفريق المغربي لم يكن مكلّفًا بمهمّة على هذا المستوى، بدليل تصريحاتِ المدرّب الوطنيّ للفريق، وتصريحِ نائب السفير الإسرائيليّ في المغرب «إيال ديفيد» لراديو «يديعوت أحرونوت»، بل وطلب أحد مستشاري الملك من اللاعبين التركيز فقط على الراية الوطنيّة، وكذلك محاولة اختراق الجماهير المغاربية المرافقة للمنتخب، وهو ما أشار إليه بيانُ المرصد المغاربي لمقاومة التطبيع. إضافةً إلى ذلك، لم يصدر عن أيّ لاعب في الفريق المغربي أيّ موقف واضح من التطبيع.

نسوق ذلك من أجل استخلاص مهمّة نضاليّة أساسيّة تتلخّصُ في ضرورةً العمل الصبور والمثابر على صقل الحالة الوجدانيّة، وبمعنى آخر نسج العلاقة بين الحالة الوجدانيّة للشعوب العربيّة، وتعميق وعي الرياضيين العرب عمومًا، سواءً في الرياضات الجماعيّة والفرديّة، ذلك أنّ المواقف المعلنة أو المتّخذة من قبلهم في هذا الجانب تؤثّرُ عميقًا في الجمهور العربي، خاصّةً في أوساط الشباب.

وبالنسبة للاعبي المنتخب المغربي، فالمهمّةُ باتت مهمّةً مطروحةً أمام القوى السياسيّة المغربيّة وبشكلٍ أكثرَ تحديدًا أمامَ قوى مقاومة التطبيع وفي مقدّمتها المرصد المغربي لمقاومة التطبيع، كما هي مهمّةٌ مطروحةٌ على كلّ مقاومي التطبيع في كلّ البلدان العربيّة.

**ثالثًا: حتّى لا تتبخر الاكتشافات المفاجئة بشكلٍ مفاجئ:**

غلبت على كثيرٍ من المقالات والتعليقات الواردة في وسائل الإعلام العربيّة لعديد الكتّاب والمحلّلين والناشطين، نغمةُ الاكتشافات المفاجئة، بما يذكر باكتشاف مسعود بأنّ له أبناء عمومة. وتتلخّص تلك الاكتشافات التي قد تتبدّى في شكل نتائج للمونديال فيما يلي: إحياء مشاعر الوحدة العربية، وكشف عن تعطّش الشعوب العربيّة للانتصارات، والانتصار للقضيّة الفلسطينيّة وإعادتها إلى الواجهة، برفع أعلام فلسطين، والهتاف لها، واستقطاب تعاطف الجماهير الأجنبيّة التي حضرت المونديال، وتغيير انطباعات الكثير منها، بعد أن كانت متأثّرةً بهيمنة اللوبي الإسرائيليّ على الإعلام العالمي، وتأكيد موقف الجماهير الرافض للتطبيع من خلال رفض التعامل مع الإعلام الإسرائيلي، إلى القول: إنّ المونديال أسقط التطبيع بلا رجعة، وبالضربة القاضية، وبالنتيجة فإنّ ما بعد المونديال ليس كما قبله. تشكّل هذه القضايا في جوهرها عناوين مهامّ مستقبليّة ملقاة على عاتق مختلف القوى السياسيّة الحيّة والمنتمية، وعلى كاهل مثقّفي الأمّة للحيثيّات الآتية:

**أوّلًا**: أنّ علاقات الأفراد الوطنيّة والقوميّة موجودةٌ بالقوّة، كمشاعر ذاتيّة منفصلة عن بعضها البعض، لكنّها تتقاطعُ وتتواصلُ في حدثٍ صاخب مثل المونديال، ثمَّ تعودُ إلى مجريأتها ومساراتها الفرديّة والذاتيّة، إمّا أن توجد بالفعل وتتجسّد في علاقات تواصل فاعل وقادر على التصدي الجماعي للتحديات، فذلك يستدعي الوعي بالذات والانتماء، وهي مسألةٌ تحتاجُ إلى اشتغالٍ دائم، يمكنُ أن يستفيد من المحطّات الصاخبة، وهي مسألةٌ تقعُ على عاتق مثقّفي هذه الأمّة.

**ثانيًا**: أنّ الوعي بأنّنا أبناءُ أمّة واحدة، من الضروري أن يتقدّم باتجاهٍ وعي الأمة ذاتها، ووعي الأخطار التي تهدّدها على الأقلّ في الراهن السياسي، ذلك الخطر الذي يتحدّد في التطبيع بشكلٍ واضح؛ لأنّه يستهدفُ كلّ المكوّناتِ والمرتكزات التي تقوم عليها الأمة؛ الأمرُ الذي يجعل من نجاحه إفراغ الأمّة وتقويضها.

**ثالثًا**: أنّ الهتاف إلى فلسطين واكتشاف مشاعر الأخوّة، يجب أن تتوحّدَ في نضال مستمرٍّ ضدّ التطبيع، من أجل حمايةً الأمّة التي اكتشفنا أنّنا ننتمي إليها، من الاختراق من قبل عدوّها التاريخي.

رابعًا: أن الارتكان إلى مقولة بديهيّة: الشعوب لن تطبع... ومن ثَمَّ الاستنتاج أن المونديال أسقط التطبيع، لا ينتبه إلى حقيقة أن الرفض الوجداني للتطبيع، إذا لم يتحوّل إلى فعلٍ نضاليٍّ يمنعُ سريان العمليّة على المستوى السياسي الرسمي فلا قيمة له... لسببٍ بسيط: أن الصيغ الجارية للتطبيع تكرّسُ حقائق وارتباطات على الأرض سياسيّة وتربويّة واقتصاديّة وعسكريّة... بكلّ ما يترتّبُ على ذلك من ارتهانٍ على المستوى الاستراتيجيّ، بحيث يصعبُ الفكاكُ منه.

**خاتمة:**

إنّ نتائج الاكتشافات التي قيل: إنّ مونديال قطر قد حقّقها، تبقى مجرّد ردود أفعالٍ آنيةٍ مرتبطة بحدثٍ أي ـ زمن المونديال ـ إذا لم يتّم دفعها إلى الأمام لتتحوّل إلى مهمّات عمل ملقاة على عاتق القوى المنتمية، خاصّةً وأنّ زخم الفرح بالاكتشاف يرتهنُ بمدى زمنيٍّ محدّد، ثمّ يبرد تدريجيًّا إلى أن تتلاشى حرارته، ذلك يطرح سؤالًا: كيف نبقى أولاد عمٍّ بالفعل وليس بالقوّة التي تعبّرُ عن نفسها في مناسبةٍ ثمّ تختفي؟ ■

# عامٌ صعبٌ على العرب..
# وجعُ الفقرِ والبطالة

د. أدهم شقير. باحثٌ في الشأنِ الاقتصاديّ/ سوريّة

**استقبلَ الشارعُ العربيُّ العامَ الجديدَ بمزيد من تدهور الأوضاع المعيشيّة وسطَ توقّعاتٍ بتوسّع موجات الغلاء وزيادة تفاقم البطالة وتهاوي العملات.**

**- حكومة مصر ترفعُ أسعار السلع المدعمة خلال أيام**
**- اليمنيّون على أعتابِ عامٍ جديدٍ من التردّي المعيشي: جيوب فارغة**
**- التونسيّون غاضبون من الغلاء: تهديد بـ»احتلال الشوارع»**
**- موازنة الجزائر 2023: زيادة الأجور لمواجهة التضخم**
**- المغرب: مخاوف من انفلات التضخم بعد خطةٍ لإلغاء الدعم**
**- سورية: أزمة الطاقة تتحوّل إلى عطش وجوعٍ**
**- الدولار يهدّد دواء اللبنانيين: شحٍ وغلاء**
**- ارتفاع مديونيات الأردنيين وسط تراجع مستويات المعيشة**
**- انقطاع الكهرباء لساعات في السودان يعطّل قطاعات الصحّة والخدمات**
**- تحذيرٌ أمميٌّ من معدّلاتَ الفقر والبطالة في فلسطين**

### إنّ تسونامي الفقر يجعل 114 مليون عربيّ تحت نير الحاجة

تعيش الجماهيرُ العربيّة في مشرق الوطن العربي كما في مغربه، ظاهرة الفقر المدقع، إذ لا تخلو منها دولة من الدول العربيّة الشرق أوسطيّة والمغاربيّة (لبنان، سوريا، الأردن، العراق، اليمن، مصر، السودان، الصومال، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا). ومنذ مرحلة ما سمّي بـ «الربيع العربي» التي انطلقت سنة 2011، تعمّقت ظاهرة الفقر، وأصبحت تنخرُ في خلايا المجتمعات العربيّة؛ فتسهم في خلق الكثير من الآفات: الجوع، وسوء التغذية، والأمراض، والجهل.

الحقيقةُ المؤكّدةُ عن المنطقة العربيّة أنّها أكثرُ ثراءً منها نموًّا، وأنّ هناك فجوةً بين ثروات المنطقة من جهة ومستوى التنمية الاقتصاديّة من جهة أخرى، فبالرّغم مما تتبنّاه الدول العربيّة من سياسات وخطط لمكافحة الفقر على المستوى العربيّ وسُبل تشجيع الاستثمار في الدول المتوسّطة والمنخفضة الدخل، إلّا أنّ هذه الأماني تتحطّم على صخرة الفقر الضاربة في أعماق المشكلة الاقتصاديّة.

### تعريف الفقر:

الفقرُ آفةٌ فتّاكةٌ وظاهرةٌ عالميّةٌ عرفتها وتعرفها شعوب الأرض كلّها، وقد لا تخلو منها دولة من الدول، ولا مدينةٌ من المُدن... لكنّ قياس هذه الظاهرة أصبح مُمكنًا، وأصبحنا نضع تعاريف للفقر، والفقر المدقع، وخطّ الفقر، والفقر الأدنى، والفقر الأعلى، ومع هذا، هل هناك مفهومٌ ومقياسٌ واحدٌ للفقر؟ ولخطّ الفقر؟

نعم، إنّ الفقر «هو العوز والحاجة وهو ضدّ الغنى، وهو العجز عن تلبية الاحتياجات الحياتيّة الضروريّة للدرجة التي تتسبّبُ بالجوع أو الموت أحيانًا، أو تلبية احتياجات المأكل والمشرب والمسكن بشكل لا يتلاءمُ مع متطلّبات الحياة الكريمة، كلّ هذا يعدُّ فقرًا».

الفقرُ المتعدّدُ الأبعاد هو الذي يطال الحرمان من التعليم والحرمان من الرعاية الصحيّة والاجتماعيّة ويهدّدُ مستويات التنمية في المجتمع عمومًا.

### أسبابُ الفقر:

ومن أهمّ أسباب انتشارِ الفقر في المجتمعات العربيّة:

1 ـ عدمُ توفّر فرص عملٍ جيّدةٍ توفّر دخلًا معتدلًا لأصحابها.

2 ـ عدمُ وجود خطط اقتصاديّة صحيحة وحقيقيّة تحاكي الواقع والإمكانيّاتُ المتوفّرةُ في الدولة تقوم الحكومات بتنفيذها؛ بهدف القضاء على الفقر وآثاره.

3 ـ الفساد الإداري، والمحسوبيّات التي تقتل الأمل في الحصول على وظيفة تعيل ربّ الأسرة وتعطيه الدافع للعمل ونشل أسرته من قاع الفقر.

4 ـ عدمُ وجود فريق اقتصاديٍّ حكوميٍّ قادرٍ على حلّ المشاكل الموجودة في المجتمع، وإيجادِ الحلول الصحيحة للنهوض بالحياة الاجتماعيّة للمواطنين ورفع مستواهم المعيشي.

5 ـ حصول الطبقات العليا من المجتمع على العديد من المميّزات الماليّة والمعنويّة والفرص في مقابل حرمان الطبقات الأخرى في المجتمع من هذه المميّزات مما يمحي الطبقة الوسطى من المجتمع ويعود بها إلى الفقر، ويكبّلها بأعباء ماليّة تزيدُ من حالة التدهور الاقتصادي للمجتمع.

6 ـ التغيّرُ الديموغرافي للمجتمع أصبح يؤثّرُ بشكل شديد بحالة الرفاهيّة، والحياة لدى أفراد المجتمع، ما يؤكّدُ أنّ الانفجار السكاني أحدَ أسبابِ ازدياد حالات الفقر المنتشر.

7 ـ فرض الضرائب العشوائيّة غير المدروسة، التي لا تدعم المجتمع بشكل صحيح وتؤثّر على المواطن بشكلٍ مباشرٍ سلبًا وتؤثّرُ إيجابًا على النخبة المختارة من المجتمع فقط.

8 ـ تردي الحالة التعليميّة، وتراجع المناهج الدراسيّة عن المستوى العالمي ما يشكّل عبئًا على المجتمع بعدم وجود فرص عمل حقيقيّة لهؤلاء الشباب.

9 ـ عندما يكون المجتمعُ لا يملك قضاءً عادلًا حياديًّا نزيهًا يكون الانهيارُ المجتمعيُّ حتميًّا.

### عواملُ الفقر:

عدمُ وجود أسواق وضعف البنية التحتيّة وضعف القيادة، والفساد الإداريّ والحكومي، ونقص في العمالة، والافتقار إلى المهارات، والتغيّب عن العمل، والافتقار إلى رأس المال الماليّ والبشري، وغيرها. كلّ هذه هي مشاكلٌ اجتماعيّة - اقتصادية - سياسية، كل واحدة منها تسهم في استمرار الفقر، والقضاء عليها أمرٌ ضروريٌّ من أجل إزالة الفقر.

### العلاقةُ بين الفقر والبطالة:

هناك علاقة عضويّة بين الفقر والبطالة في البلدان العربيّة؛ إذ تُعدُّ البطالةُ من بين أهمّ التحدّيات التي تُواجهُ الدول العربية قاطبةً، باعتبارها ظاهرة تمسّ عشرات الملايين من العرب، ومن مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في الوطن العربي. وتُعَدُّ البطالةُ السببَ الأوّل لتفشي ظاهرة الفقر في

الدول العربية، وما ينجرّ عنها من آفات اجتماعيّة خطيرة تهدّد أمنَ المجتمعاتِ العربيّة.

وفي ظروف الأزمة الاقتصاديّة والماليّة العالميّة، وتداعياتها العربيّة، تعاني اقتصادات الوطن العربي في معظمها من البطالة التي باتت تهدّد تماسك المجتمعات العربية واستقرارها، لما ينتج عنها من تأثيرات مدمِّرة تنعكسُ على الجانب الاجتماعيِّ بالدرجةِ الأولى، ثمّ الجانب الاقتصادي الذي سيُحرم من طاقاتٍ بشرية تصنَّف من ضمن الطاقات المُعطلة، بينما تقتضي الديناميّة الاقتصادية الاستغلال الأمثل لهذه الطّاقة الإنتاجيّة المُعطلة، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر والتخلف التي تَسم الدولَ العربية. وممّا زاد أزمة البطالةِ استفحالًا في الوطن العربي، دخول الاقتصادات العربيّة في سيرورة العَولمة اللّيبراليّة المتوحّشة، واتساع هوّة الاختلالات الهيكلية لاقتصاداتها.

وتعاني الدول العربية هوّةً واسعةً في مستويات الدخل والمعيشة، ما أدّى إلى ارتفاع نسبة الفقر؛ وإذا ما بقيت معدّلات النموّ في الناتج المحلّي العربي منخفضةً نسبيًّا، فكيف سيتمّ توفير فرص العمل وتوظيف الإمكانات الهائلة للشباب العربي في التنمية الاقتصادية؟

## العلاقةُ بين الفقر والتوزيع غير العادل للثّروة:

إنّ تنامي ظاهرة الفقر له علاقةٌ بالتوزيع غير العادل للدخول والثروات على جميع الصعد في الدول العربيّة. فقد أظهرت الدّراسات التي تناولتْ ظاهرة الفقر، العلاقة السلبيّة بين سوء توزيع الدخل والثروة من ناحية، والنموّ الاقتصاديّ من ناحية أخرى. فالنموّ الاقتصادي قادرٌ علىً أن يكون أداةً قويّةً للقضاء على الفقر، وذلك، من خلال زيادة الإنتاجيّة التي تقود بدَورها إلى زيادة دخول الفقراء. فمن الناحية التاريخيّةَ، كان النموّ القوميّ المطّرد للناتج المحلّي الإجمالي مُقترنًا بزيادة الأجور والإنتاجيّة، وكان أحد الأسباب المهمّة التي ساعدت الدول الصناعية على الخروج من الفقر. وفي العقود الأخيرة، أسهمت المستويات العالية من النموّ الاقتصادي في بلدان شرق وجنوب آسيا في تخفيض نسبة الفقر فيها.

إنّ التباين في النظر إلى أهميّة الفقر يعود إلى التباين في توزيع الدخل، ولا سيّما ذلك الجزء الذي يسمى (الفائض) الذي يتحقّق من النشاط الاقتصادي في البلدان العربيّة متوسّطة الدخل، ومن (الريع) في البلدان النفطيّة، ويقود الفقر إلى تفشي ثقافته، التي تؤدّي في النهاية إلى إحساس غالبية المهمشين، ولا سيما الشباب منهم بالغربة عن وطنهم وتطلعهم إلى الهجرة منه. كما يؤدي عدم المساواة إلى صراعات تقيّد حركة المجتمع في سعيه إلىً الحداثة والتقدّم؛ بسبب استبعاد كتلة بشريّة ضخمة هي مجموع الفقراء التيً تؤلفً الغالبيَّة من عدد السكان في أيّ بلدٍ عربيّ (ما عدا البلدان النفطيّة).

وحين ينتشر الفقر على نطاقٍ واسع جدًّا تسودُ ثقافته، ويصبحُ من بعدُ ذلك مستحيلًا القضاء عليها. وفي إطار اقتصاد السوق تصبحُ الفئات الرأسماليّة هي المَسيطرةُ على العمليّة الاقتصاديّة برمّتها.

## أرقامٌ عن الفقر في الدول العربيّة:

تبلغُ المساحةُ الإجماليّةُ للدول العربيّة 13,2 مليون كيلومتر مربع، بنسبة 9,6% من إجمالي مساحة العالم، فيما يتجاوزُ عدد السكّان 431 مليون نسمة، بما يعادل 5,5% من إجمالي سكان العالم، فيما يبلغُ حجمُ القوّة العاملة عربيًّا نحوَ 139,8 مليون مواطن، بينما يتجاوزُ معدّل البطالة 12,7%، وعلى الجانب الآخر يصلُ إجمالي حجم الدين العام الخارجي للدول العربيّة إلى 364,9 مليار دولار، بما نسبته 42% من إجمالي الناتج العام المحلّي، فيما تبلغُ قيمةُ خدمة الدين 25,6 مليار دولار.

بلغ الناتج الإجمالي المحلّي للدول العربيّة في 2020 نحو 2432 مليار دولار، متراجعًا بنسبة 11,5% عن 2019، فيما ارتفعت معدّلات التضخم لتصل إلى 19,6% تصدرتها سوريا والسودان ولبنان وليبيا واليمن، أما بقية الدول فتأرجح المعدّل فيها بين 0,3% في الأردن و5,7% في مصر وتونس، بحسب التقرير الاقتصادي العربي 2021 الصادر عن صندوق النقد العربيّ بالاشتراك مع منظّمة الأوبك وجامعة الدول العربيّة، لتغطيّة أهمّ التطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الدول العربيّة.

أما فيما يتعلّق بأوضاع الفقر، يشيرُ التقرير إلى ارتفاع معدّلاته في الشرق الأوسط والمنطقة العربيّة، تشهدُ المنطقةُ العربيّةُ اتّجاهًا متزايدًا في معدلات الفقر وَفْقَ خطّ الفقر العالمي (1,9 دولار يوميًّا) بوتيرة متصاعدة مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، وتتصدرُ البلدان التي تنافس على صدارة الأكثر فقرًا عالميًّا الصومال بنسبة فقر تتجاوز 73% يليها اليمن بنسبة 48,6% ثم السودان بـ 46,5%.

## الثروات العربيّة:

لا تعكسُ مؤشراتُ الفقر تلك حجم ثرواتٍ وموارد الدول العربيّة، فهي تمتلكُ ثرواتٍ هائلة، فضلًا عن موقعها الجيوسياسي اللوجستي الكبير الذي يؤهلها لأنْ تكون من أكثر مناطق العالم ثراءً وأعلاها في مستوى دخل مواطنيها.

ففيما يتعلّقُ بمصادر الطاقة، تستحوذُ الدول العربيّة على أكثر من 55% من احتياطي النفط العالمي، وتعد السعوديّة والعراق والكويت والإمارات وليبيا ضمن قائمة العشرة الكبار، صاحبة أكبر احتياطي بإنتاج يبلغ 713 مليار برميل؛ الأمرُ ذاته في ثروات الغاز الطبيعي، حيث يبلغ احتياطي العرب من الغاز 54,3 تريليون متر مكعب، ما يعني 27,5% من الاحتياطي العالمي.

ومن الذهب الأسود إلى الأصفر، تمتلك الدول العربيّة أرصدةً كبيرةً، على رأسها السعودية التي يبلغ احتياطاتها من المعدن النفيس 323,1 طن، تحتلُّ به المركز الأول عربيًّا والـ18 عالميًّا، ثم لبنان في المرتبة الثانية عربيًّا والـ20 عالميًّا باحتياطي قدره 286,8 طن، ثم الجزائر بـ173,6 طن، تحتلّ به المركز الـ3 عربيًّا والـ26 عالميًّا، فيما يأتي العراق رابعًا على المستوى العربي باحتياطي 96,4 طن محتلًّا به المرتبة الـ38 عالميًّا، يليهم مصر بـ80,2 طن، ثم الكويت والإمارات وقطر والأردن ويتراوح احتياطيهم من الذهب بين 79 طنًّا إلى 52 طنًّا.

## المطلوب للقضاء على الفقر:

1. التعامل مع الفجوات في التعليم.
2. تعزيزُ الحماية الاجتماعية.
3. الاستثمارُ في الأطفال.
4. حل مشاكل الأمن الغذائي والتنمية الريفية.
5. حمايةُ الأشخاص ذوي الإعاقة.
6. إنشاءُ المركز العربي للسياسات الاجتماعية وخفض الفقر.
7. استخدامُ الدراسات والبيانات الإحصائية وتوظيفها.

إنّ العدالة في توزيع الثروة والدخل هي الهدفُ المنشود وهي أهمُّ عامل في محاربة الفقر وتحقيق التنمية؛ هل سيستطيع العرب تحقيق العدالة الاجتماعية والخلاص من الفقر وآثاره؟ أسئلةٌ مهمّةٌ نترك الإجابة عليها للزمن ■

# الخريطةُ الإدراكيّةُ الصهيونيّةُ
# واحتمالاتُ الحربِ الأهليّةِ واحتراقُ «إسرائيل»

نواف الزرو. كاتبٌ فلسطينيٌّ مختصٌّ في الشأنِ الصهيوني/ الأردن

**تتصاعدُ المظاهراتُ والاحتجاجاتُ الحزبيّةُ والشعبيّةُ في «إسرائيل» ضدَّ نتنياهو وحكومته الفاشيّة، وتشتدُّ الحملة التحريضيّة ضدّه مطالبةً بإسقاطه، فها هو إيهود باراك- رئيس الوزراء الأسبق يحذرُ في - يديعوت أحرونوت 2023/1/12 قائلا: «إنذار حقيقي.. متى يخرج المليون إسرائيليّ إلى الشوارع لمواجهة حكومة الظلام...؟». ويضيف: «ابدأ من النهاية، الكفاح بدأ... هذا إنذارٌ حقيقيٌّ، أمرٌ خطرٌ مؤكّدٌ وقريبٌ لانهيار الديمقراطيّة الإسرائيليّة»، وعدّ أنّ «الخلاف القائم مع حكومة بنيامين نتنياهو يصل إلى مرحلة خوض القتال، وهذا إنذارٌ حقيقيّ؛ لأنّ الخطرَ محدقٌ ووشيك فعلًا بالدولة، وانهيار نظامها السياسيّ، وستبقى الأشياءُ السيئة تستمرُّ في الحدوث عندما يلتزمُ الإسرائيليّون بالصمت، ممّا يستدعي منهم فتح أعينهم، ويسألون أنفسهم: أين يقفون في هذا النضال، ويتلقّون الإجابة الحقيقيّة، حتّى لو كانت مؤلمةً، وبقلبٍ مثقل».**

بينما جاءَ في مختلف المصادر العبريّة يومَ 2023/01/11، سلسلة من التصريحات والتهديدات التي يستوحى منها أنّ «إسرائيل» ذاهبةٌ إلى حربٍ أهليّة، ومنها: ما قاله عضو الكنيست عوفر كاسيف: «لابيد، غانتس: علينا أن نتّحدَ ضدّ حكومة نتنياهو الفاشية التي تشكّلُ خطرًا ملموسًا، سوف نتظاهرُ في كلّ مكان مع أعلام الشعب الفلسطينيّ المحتلّ، رافعين اللافتات ضدّ حكومة الاحتلال الدكتاتوريّة الفاشيّة»، ورئيس الحكومة الإسرائيليّة السابق يائير لابيد يهاجمُ حكومة نتنياهو: «هكذا تنهارُ الديمقراطيّةُ في يوم واحد، يقول بن غفير: إنّهم سيستخدمون شاحنات رشّ المياه على متظاهرينا، وعضو الكنيست فوغل يقول: إنّه يجب إلقاء القبض علينا أنا وغانتس ووضعنا في السجن بتهمة الخيانة، لن ندعهم يدوسوننا»، ونتنياهو يرد على لابيد: «صحيح لا يتم اعتقال قادة المعارضة، ولكن أيضًا لا يتم نعت وزراء الحكومة بالنازيين، ولا يتم تحريض الجمهور لتنفيذ أعمال شغب وعنف؟»، ولابيد يردُّ مرّةً أخرى على نتنياهو: «يا نتنياهو، في بلدٍ ديمقراطيّ لا يتمُّ دهسُ الجمهور، ولا الدوسُ على نظام القضاء، لقد أصبحت رئيس حكومة ضعيفًا، يرتجفُ خوفًا من شركائه المتطرّفين، إنّهم لا يحسبون لك حسابًا، ويقودون دولة إسرائيل إلى الانهيار». بينما يقول عضو الكنيست من حزب لابيد يوراي لاهف: «اليمين ينوي اعتقال قادة المعارضة، نتنياهو قام ببيع كلّ شيء حتى يهرب من المحاكمة، إنّه رئيس حكومة ضعيف ومبتزّ، وقمعي، وتتحكّم به عصابة من مؤيّدي الإرهاب العنصريين الخطرين»، أمّا الوزيرة السابقة من حزب لابيد ميراف كوهين فتوجه دعوة للخروج في تظاهرات ضد حكومة الاستبداد التي تهدد باعتقال المعارضة وتتهمنا بالخيانة». ودعت الوزيرةُ السابقة ميراف ميخائيلي الجماهير للحشد مع عائلاتكم وأطفالكم، في ساحة هابيما في تل أبيب، للتظاهر ضدّ عصابة نتنياهو التي ترهبُ الجمهور وتحرقُ المنطقة».

أما بن غفير فيرد على لابيد: «لا يا يائير.. تنهار الديمقراطيّةُ عندما يتمرّدُ رؤساء الحكومات السابقون على الحكومة الحالية، ويريدون القيام بثورة في إسرائيل، للتظاهر والصراخ والتلويح بالشعارات النازية وأعلام المنظمات الإرهابية والتحريض على القتل، لا ولا لذلك». ووزير الجيش السابق موشيه يعالون يهاجم بن غفير: «الكهاني الذي أدين بدعم الإرهاب، والمعروف حاليًا بوزير الأمن القومي، يستمر في ترديد الأكاذيب، البلاد في زوبعة بسبب حكومة إجراميّة، فاشيّة، فاسدة تولّت زمام الأمور، سنخرج في احتجاجات لنوقف هذا الجنون»، ودعا أعضاء كنيست من اليسار إلى عصيان مدني، بينما دعا أعضاء كنيست من اليمين إلى اعتقال قادة المعارضة بتهمة «الخيانة للوطن». ودعا عضو الكنيست السابق «يائير غولان» في تغريدةٍ إلى «عصيانٍ مدنيٍّ واسع النطاق».

وبعد هذه التصريحات قال عضو الكنيست من حزب بن غفير «تسفيكا فوغل»: «يجب اعتقال يائير لابيد، وبيني غانتس، ويائير غولان، وموشيه يعالون الآن بتهمة خيانة الوطن، إنّهم أخطر الناس ويتحدّثون عن الحرب ضدّنا، إنّهم يعاملوننا عدوًّا، وهذا مبرّرٌ لاعتقالهم»، وعزّزه نائب الوزير في مكتب رئيس الوزراء ألموع كوهين من حزب بن غفير: «إذا لم يتوقّف لابيد وغانتس عن التحريض ضدّ الحكومة، والرغبة في إراقة الدماء، فسيتمُّ اعتقالهم ويكبّلوا بالأصفاد».

وأخيرًا طالب الرئيسُ الإسرائيليُّ هرتسوغ السياسيّين «إظهار ضبط النفس والمسؤوليّة، هذا وقتٌ حسّاسٌ ومتفجّرٌ في الجمهور الإسرائيلي. يجب

علينا تهدئة الروح المعنوية وخفض النيران... ليس لدينا بلدٌ آخر».

وقبلَ ذلك بنحو عامين اشتعلت «إسرائيل» كذلك وتصاعدت الخلافات والصراعات السياسيّة، فانبرى رئيس حزب تيلم عضو الكنيست ووزير الحرب سابقًا موشيه يعلون، يهاجمُ نتنياهو ويقولُ وَفْقَ ما ذكرت القناة 7 العبريّة: «إنّ إسرائيل تحكمُها عصابةٌ إجراميّةٌ اليوم، ورئيسُ هذه العصابة هو نتنياهو- الخميس 02 /7/ 2020». والكاتب المَعروف ألوف بن يقولُ في هآرتس 2020/7/30: «إن نتنياهو يعيثُ في إسرائيل فسادًا وتدميرًا»، ليلحق به الكاتب يوسي فيرتر- ليؤكد في هآرتس 2020/7/30: «نتنياهو ينتقل إلى «المرحلة الحاسمة» من خطته: إحراق إسرائيل»، وليستخلص المعلق عاموس جلبوع في معاريف 2020/7/30: متحدّثًا عن «تفشّي الكراهية في مملكة إسرائيل الثالثة»، ثمَّ لتصبح «إسرائيل في خطر»، كما يؤكّدُ ميراف بطيطو في يديعوت2020/7/30. فإلى أي مدى يا ترى صوابيّة مثل هذه الأوصاف والتوقّعات السابقة والحاليّة..؟ فهل سيسقط نتنياهو وحكومته ويذهب إلى مزبلة التاريخ..؟ وهل من الممكن أن تحترق «إسرائيل» وتنهار داخليًّا...؟ وهل تذهبُ الأمورُ تجاهَ «حربٍ أهليّة» كما يحذّر ويتوقّع الكثيرون..؟

وقد يذهبُ البعض في قراءة هذا المشهد الإسرائيليّ الساخن ويقرأ المظاهرات المتصاعدة ضدّ نتنياهو، على أنّها ربّما تكونُ بدايةً لحرب أهليّة تقودُ لتفكّك المجتمع والمشروع الصهيونيّ، وهذا حُلمٌ يداعبُ الكثيرين، فالكثيرون راهنوا سابقًا وما يزال البعض يراهنون على تفكّك وانهيار المجتمع الصهيوني من الداخل، أو أنّه قد يؤدّي في النهاية إلى قرار إسرائيليّ بالانسحاب من الأراضي المحتلّة، لغاية توجيه المليارات المتوفّرة لإنقاذ تلك الدولة من الأزمات والضائقات الاقتصاديّة المتفاقمة، غيرَ أنّ الخريطة الإدراكيّة الصهيونيّة، وخريطة الرأي العام الإسرائيليّ تشيرُ إلى غير ذلك. فالخريطةُ الإدراكيّةُ الصهيونيّة، تربطُ ربطًا جدليًّا ما بين ثلاثة هواجس وجوديّة تهيمن على المجتمع الصهيوني هي: «الهاجس الديموغرافي وهاجس نهاية وجود إسرائيل دولةً يهوديّة، وهاجس حقّ العودة وتقرير المصير لملايين اللاجئين الفلسطينيين»، ويلاحظ أنّ كلّ البرامج السياسيّة الأمنيّة والاستيطانيّة الإسرائيليّة من وحي هذه الهواجس الوجوديّة.

لذلك، عملت القياداتُ والأحزابُ الصهيونيّةُ على تثقيف وتكوين وبلورة اصطفافات شعبيّة وراء برامجها الاستعمارية، وسياساتها الحربيّة والاستيطانيّة، وتشيرُ استطلاعات الرأي العام الإسرائيليّ التي تنشرُ شهريًّا تباعًا، إلى شبه إجماع على بقاء وتخليد الاحتلال للقدس والضفة الغربية، وإلى شبه إجماع على عدم السماح بعودة اللاجئين، وعدم السماح بإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة... وغير ذلك... ولنا هنا في الاحتجاجاتُ التي جرتْ عام 2011 عبرة... ففي الإجماع الصهيوني حول الاحتلال والاستيطان، تأتي شهادة عضو الكنيست المتنافسة على رئاسة حزب «العمل» آنذاك شيلي يحيموفيتش في مقابلة مع صحيفة هآرتس 2011/08/18، حيث قالت: إنّها بالتأكيدِ لا ترى في مشروع الاستيطان خطيئةً أو جريمة، وإنّما عمليّةٌ هي محطّ إجماع، وأن حزب العمل هو الذي «نهض بمشروع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وهذه حقيقةٌ تاريخيّة»، مضيفة «إنّها ترحّب بمشاركة المستوطنين في عمليات الاحتجاج»، معتبرة مشاركتهم «إحدى نقاط القوة الأهم في

عملية الاحتجاج من باب أنه لا ترفع هناك الشعارات السياسية التقليديّة، وإنما يوجد لغة جديدة، لغة توحد وتكتل الجميع».

وردًا على سؤال بشأن استثمار المليارات في داخل الخط الأخضر بدل الاستيطان، قالت: إنّها تعرف هذه المعادلة التي تقول إنّه: «بدون الاستيطان ستكون إسرائيل دولة رفاه... وتقليص نصف ميزانيّة الأمن يوفّر ميزانيّات للتعليم... ولكن هذه الرؤية ليست لها أيّ صلة بالواقع»، ورفضت بشدّة توجيه ميزانيّات أقلّ للاستيطان والأمن لصالح الرفاه، وقالت: «إنّ ذلك غيرُ صحيح، حيث إنّ المدرسة التي تقام في المستوطنة لتستوعبَ عددًا معيّنًا من الأولاد ستقامُ داخل الخطّ الأخضر بنفس التكلفة وتستوعبُ العدد نفسه.

وتحت عنوان الاحتلال... الكلمةُ المحظورةُ في حديثِ الخيام، كان ألون عيدان كتب في هآرتس 2011/8/14، كاشفًا حقيقة الاحتجاجات التي ترفضُ ذكر الاحتلال فيقول: «لماذا يمنع الاحتجاج استعمال كلمة احتلال؟

لأنّه إذا قيلت هذه الكلمة، فسيقلّ عددُ الناس المحتجين على نحو حادّ، ولأنّه سينشأ عدمُ إجماع عميق وانشقاقٌ مدمّرٌ على أثرِه، سيجعل الانشقاق الاحتجاج سياسيًّا بالمعنى الحزبي وتتلاشى قوّته الشعبيّة»، مضيفًا «لهذا يجب أن نسأل ما هو عمل الاحتلال الآخر زيادة على كونه ضرورة أمنيّة أو تحقيقًا عقائديًّا، يبدو أنّه يمكن بحسب لا استنتاج نعم: فإذا كان لا يجوز أن نقول احتلال كي لا نقسم الجمهور ونضرّ بالاحتجاج بذلك، فينتج أن عمل الاحتلال أن يُقسم الجمهور وأن يضر بذلك بإمكانيّة الاحتجاج».

وفي هذا الإجماع الصهيوني على الاحتلال والاستيطان، استخلص عالم الاجتماع الإسرائيليّ البروفيسور يهودا شنهاف من قراءته لمسار الاحتجاجات الإسرائيليّة «إنّها حراكٌ داخل الإجماع الصهيوني: (عن عرب48، 2011/08/05)، وإنّها «احتجاجاتٌ وطنيّةٌ إسرائيليّةٌ وصهيونيّة، ومع كلّ يوم يمرّ هناك أعلامٌ إسرائيليّةٌ أكثر وأكثر على الخيام، فالاحتجاجات المعادية للصهيونية لا تنجح في إسرائيل».

ويبدو أن هذه هي الحقيقة الكبرى في المشهد الاحتجاجي الإسرائيلي اليوم أيضًا، فالاحتجاجاتُ الجذريّةُ لا تنجح، فلو أجريَ استطلاعٌ للرأي العام الإسرائيليّ حول الانسحاب من القدس والضفّة الغربيّة، أو حول إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، أو حول حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وممتلكاتهم المهوّدة، فماذا ستكون النتائج يا ترى..؟

بالتأكيد سيكونُ هناك الاصطفافُ والتجييش الصهيونيّ الكبير من أقصى اليسار الصهيوني إلى أقصى اليمين الصهيوني، وراء لاءات نتنياهو الاستعماريّة والعنصريّة - الأبرتهايديّة■

# الكيانُ الصهيونيّ
# والعودةُ من الكنيستِ والجيشِ إلى الكنيس والعصابةِ

مصطفى سعادة ارشيد. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

**أثارَ تشكيلُ بنيامين نتنياهو لحكومته السادسة كثيرًا من اللغط السياسي والإعلامي، وهذا اللغط، وإن كان بمكانه؛ من ناحية كونها الحكومة الأكثر تطرّفًا في تاريخ دولتهم القصير، ولعلّها الأكثر صراحةً وصفاقةً ووقاحةً بشكل مكشوف لإعلانها دمويّتها وعنصريّتها، ولكن يخطئ من يقول إن وجودهم في أرضنا وسعيهم لامتلاكها كان قد اتّبع سياسات أكثر ليونةً أو إنسانيّة، وحكوماتهم جميعها على ذات نهج التطرّف والإجرام منذ حكومتهم الأولى برئاسة بن غوريون ومذابح دير ياسين وغيرها من عمليّات التطهير العرقي، مرورًا بحكومات حزب العمل – الشريك في عملية السلام، حكومة تكسير العظام برئاسة رابين وحكومة مذبحة قانا برئاسة بيرس، إذاً لا شيء تغير في النهج، وإنّما في الشكل مع الحكومة الحالية، في هذا المقال أحاول أن أقدّم مقاربة لما تغيّر حقًا في طبيعة الكيان الغاصب، ولما يمكن ملاحظته من زيف ونفاق الحكومات السابقة، التي شارك بعض منا في تسويقه.**

كانت عمليّةُ البحث عن مأوى ليهود روسيا وشرق أوروبا تشغل بال رأس المال الأوروبي مع مطلع القرن التاسع عشر، فقد قادت المذابح وسياسات الاضطهاد في روسيا إلى إحداث هجرات جماعيّة كبيرة لليهود من روسيا القيصريّة إلى غرب أوروبا، فأحدثتْ أزمةً شبيهةً بأزمة مهاجرينا إلى أوروبا من أوطاننا التي ضربها الربيع العربي الزائف، الذي سمّي تعسّفًا بالربيع العربي، التي يبحثُ الأوروبي لها اليوم عن حلول لما تسبّبت به من إرهاقات اقتصاداته ومجتمعاته. في هذه الأجواء انطلقت الحركاتُ اليهوديّةُ الأولى في مرحلة ما قبل صهيونيّة مؤتمر بازل 1897 متّخذةً هُويّةً دينيّة توراتيّة، هذه الحركاتُ وإن تعدّدت أسماؤها ومناطقها إلا أنّنا نستطيعُ إجمالها تحت عنوان حركات الإحياء اليهودي، اعتمدت تلك الحركات على روح الكنيس عقائديًّا، وعلى أموال أثرياء اليهود في غرب أوروبا الذين أزعجهم هذا الفائض السكاني المكوّن من متسولين ورعاع وذو أشكال شبحيّة مقرفة بثيابهم السوداء القذرة، ترى أنّ الأثرياء بدايةً يجبُ دفعُهم إلى الهجرة إلى الولايات المتّحدة ولاحقًا إلى شرق المتوسّط وتحديدًا إلى فلسطين، بعد أن استعادت المنطقة أهمّيتها الاستراتيجيّة إثرَ حملة نابليون على مصر 1798.

تصدّى للمهمة السيد موسى مونت فيوري الثري الإنجليزي ذو الأصل السفاردي ونسيب آل روتشيلد، فقام بزياراتٍ عدّة لفلسطين لبحث آفاق توطين فائض اليهود بها، وأجرى اتصالاته مع الدولة العثمانية مقدّمًا لها العروض المغرية ولموظفيها الصغار في فلسطين الرشاوى السخيّة، أسس لهذه الغاية الشركات والصناديق المالية لغاية شراء الأراضي، وقام بشراء قطعة أرض مجاورة لسور القدس من الناحية الغربيّة وأقام بها كنيس ومدرسة دينيّة وحي سكني وطاحونة حبوب هوائيّة ما زال يراها المارة غرب باب الخليل، ثمَّ قام بشراء أراضي ملبس قرب يافا، التي أصبحت مستوطنة بتاح تكفا، ثم عتليت في مرج بن عامر وأراضي أخرى، وفي مركز كلّ مستوطنةٍ كنيس ومدرسة دينيّة.

اعتمدت حركاتُ الإحياء اليهوديّ على نظرية الحق التوراتي لليهود في فلسطين ومعها المسيحيّة التطهيرية (البيوريتانية) التي اعتقدت أن عودة اليهود إلى فلسطين ضروريّةٌ مقدّمةٌ لظهور المسيح المخلّص، فتمَّ إنشاءُ صندوق إعادة اكتشاف فلسطين في إنجلترا، وانضمَّ لمشاريع الصندوق شبان في معظمهم من المثقفين والمغامرين والجواسيس، فدرسوا أوضاع فلسطين الاقتصادية والاجتماعية ورسموا الخرائط بناءً على المعطيات التوراتيّة، هذا فيما كانت القنصلية الإنجليزية بالقدس ترعى اليهود من أصل أشكنازي – روسي، وكأنّهم من رعاياها كما يذكر القنصل البريطاني في حينه جمس فن في كتابه (أزمنة مثيرة).

بدأت المرحلةُ الثانيةُ من العمل اليهودي مع هرتزل والمؤتمر الصهيوني في بازل 1897، حيث اتّخذ قاعدة نظريّة جديدة إذ ناقش وضع اليهود باعتبارهم شعبًا وليس انتماءً دينيًّا، لا يريد الذوبان في المجتمعات التي يعيش بها وهم في حاجة لأرض لإقامة وطن ودولة خاصّة بهم، دولة يهوديّة، فكانت اقتراحاتٌ عديدةٌ لمكان الدولة منها فلسطين والأرجنتين وأوغندا وقبرص، وذلك وفق ما يمكن الحصول عليه من الدول الكبرى، ولكن فلسطين بقيت الأكثر جذبًا لليهود من جانب،

وقرب انهيار الدولة العثمانية من جانب، وحاجة الإنجليز الاستراتيجية لفلسطين، تم إسقاط الخيارات الأخرى، وإثر المؤتمر أخذت هجراتٌ يهوديّةٌ ذات اتجاهات حداثيّة علمانيّة تفدُ إلى فلسطين، ضمت مثقفين واشتراكيين وليبراليينَ وشيوعيين، كل منهم يطمحُ بالدولة وفق عقيدته ويهوديته على حدٍ سواء، أسّس هؤلاء النقابات العمالية والأحزاب ومنها الاشتراكية التي تعايشت جنبًا إلى جنب مع عقيدة الكنيس والوعد التوراتي، ولكن الجميع انضوى في المؤسسة الصهيونية والمستوطنة الزراعية، التي عليها أن تكون الدولة المصغرة باقتصادها وآليات الدفاع عنها بتنظيم حراساتها التي تطوّرت لاحقًا، لتصبح قوّات الدفاع (هاجانا) ثمّ جيش الدفاع (الإسرائيلي) بعد إقامة الدولة.

كانت هذه المليشياتُ منفلتةً في تعاملها مع أهل فلسطين، لا بل وأقرب إلى عصابات اللصوص وقطاع الطرق والجريمة المنظمة، تسلّحت وتدرّبت ذاتيًا في البداية، ثمّ مع انخراط شبانها بالفيلق اليهودي الذي تأسّس عام 1917 للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء ثم في الحرب العالمية الثانية، فيما أدبيّات الحركة الصهيونيّة ركزت على خلق عقيدة قتاليّة عدوانيّة معتمدة على أساطيرَ توراتيّة مثل مساداه وباركوخبا، وما ورد في التوراة من رواياتٍ الإجرام الذي يتقمص أدوار البطولة.

شدّد قادة الحركة الصهيونيّة على مشروعية استخدام العنف المفرط تجاهَ الفلسطينيين بالقتل والمجازر الجماعيّة والتمثيل بالجثث؛ بهدف إفراغ البلاد من أصحابها وأن ذلك شرطٌ لا بدَّ منه من شروط إقامة الدولة، ولبناء منظومة ردع قائمة على الرعب في نهايات 1947، تم التصويت في الجمعية العمومية لصالح تقسيم فلسطين، وأعلنت بريطانيا فورًا انتهاء انتدابها، وجاءت ساعة الفعل الحقيقي والاختبار الجدي الذي أثبت فيه العرب عمومًا فشلهم، وأثبتت الحركة الصهيونية جاهزيتها لمثل ذلك اليوم، تسليحًا وتدريبًا وتنظيمًا بخرائطها الدقيقة وخططها الجاهزة، وباشرت عمليات التطهير العرقي.

في 15 أيار 1948 أعلنت إسرائيل الدولة، وتشكلت حكومةٌ مؤقتةٌ لحين إجراء انتخابات برئاسة دافيد بن غوريون الذي أعلن فور تشكيل الحكومة عن خطّةٍ نظاميّة، لتحويل المشروعيّة السياسيّة من الكنيس وما يراه الحاخامات حلالًا أو حرامًا إلى مجلس تشريعيٍّ (الكنيست)، و عن حلّ كافة المليشيات وتحويلها إلى جيش نظاميٍّ وأجهزة أمن تتبع القيادة السياسية (الحكومة)، وكادت أن تخوض حربًا أهليّة مع بعض المليشيات التي رفضت الانضواء تحت مظلّة الجيش النظامي في البداية، ومنها جماعات أراغون وشتيرن، لدرجة أن بن غوريون أصدر أمرًا إلى رئيس أركان الجيش في حينه، إيغال يادين بإغراق باخرة أسلحة ضخمة كانت مستوردة لصالح عصابة الأراغون، مما دعا منأحم بيغن زعيمها لإدراك جدية الحكومة، فقام بحل عصابته وحوّلها إلى حزب سياسيٍّ باسم حيروت، هكذا انتقلت (إسرائيل) من عهدٍ الكنيس والتوراة إلى عهد الكنيست والتشريعات العصريّة، ومن عهد العصابات والمليشيات إلى عهد الجيش النظامي وأجهزة الأمن التي تعمل بإشراف الحكومة.

عودٌ على بدء، ما الجديدُ في حكومة نتنياهو السادسة؟ وبماذا تختلف عن سابقاتها؟ وما الجديد الذي يقدّمه وزرائها من أمثال ايتامار بن غفير وسموترتش؟

إنّهم ينقلبون على سبعة عقود ونيف من عمر دولتهم القصير، إنّهم يريدون العودة بالدولة إلى مرحلة ما قبل الدولة، فالأساسُ في عقليّتهم ليست التشريعات الصادرة من الكنيست، وإنّما التعاليم التوراتيّة والتلموديّة وتراه حلالًا أو حرامًا، وهي المحرّكُ الأوّلُ ومصدرُ شرعيّةِ السلوك السياسيّ والعملانيّ تجاهَ المسجد الأقصى والقدس والضفة الغربيّة ومن الفلسطينيين، يعلن بن غفير عن نيته إنشاء جيش جديدٍ خاص بالضفة الغربية، جنوده من غلاة المستوطنينَ ومنٍ عصابات استيطانيّة تحملُ أسماءَ مختلفةً كفتيان التلال مثلًا، مليشيات وعصاباتٌ تتخصّص بإطلاق النار على الأطفال والمزارعين والرعاة، تسرقُ أغنامهم تقلع زيتونهم تحرق حقولهم، وثمة أخبار من صحافتهم تشير إلى أنه سيعرض على سجناء يقضون عقوبتهم في السجون لأسباب جنائيّة، أن بإمكانهم استبدال فترة سجنهم بالعمل في جيش الضفة هذا أو مليشيات بن غفير.

لا شيءَ تغيّر في النهج الإجرامي العدواني، ولكن المتغيّر هو العودة إلى مرحلة ما قبل الدولة■

# صدعٌ في جدارِ جابوتنسكي...!

أكرم عطالله. كاتبٌ صحفيّ/ بريطانيا

**لم تأتِ التّحوّلاتُ التي تشهدُها إسرائيلُ نتاجَ جولةِ الانتخابات الأخيرة فقط، شكلًا يستدعي مفاجآت تنتجها الصناديق أحيانًا، ولم تكن وليدةَ أحداث السنوات الماضية، بل نتاجُ التطوّر الطبيعي الذي يعود زاحفًا بهدوءٍ نحو أدراجه، فقد وقف هرم بورخوف على رأسه طويلًا، وها هو يعود لمنابعه الثقافيّة والفكريّة.**

لم يكن قرارُ المحكمة بعدم صلاحيّة تعيين زعيم حركة شاس أرييه درعي وزيرًا في الحكومة جزءًا من أزمة تتعلّقُ بفساد وزير أشغل السياسةَ الإسرائيليّة والنيابة بجرائم تحقيقاته خلال ربع القرن الأخير منذ أنّ تمَّ اعتقاله في سجن مسعياهو قبل أكثر من عقدين بعد تهمة الفساد الأولى، بل كان القرارُ وكذلك ردود الفعل المصاحبة من قبل أطراف الائتلاف فقط للحفاظ على الحكومة التي تمَّ المساسُ بأحد أقطابها، وكلّ ذلك كان يعكسُ أزمة النظام السياسي، التي هي انعكاسٌ طبيعيٌّ لأزمة مجتمع بات يدخلُ ما يشبه التّصادم بين ثقافتين متباعدتين تعبّرُ عنه تظاهرات السبت الأسبوعية.

يشعرُ جزءٌ من هذا المجتمع وهو الجزء الذي أصبح معارضًا أنّ هناك أصوليّة دينيّة باتت تستولي على الدولة وتقومُ بعمليّة تجريف لمؤسّساتها التي عدّت مراكز قوّتها وممكنات حصانتها خلال العقود الماضية في الجيش والتعليم والقضاء والقانون والحاخامية ومرجعية النظام... انقلابٌ كبيرٌ على الدولة بات يشكّلُ هاجسًا للقلقين على مستقبلها الذين يتيقّنون إلى أين يمكن أن يسحبها هذا التحالف المشكّل من مجموعة من الهواة المتطرفين تديرهمٌ مجموعة من الحاخامات الأشدّ تطرّفًا؟

مستقبلٌ مظلمٌ يراه متظاهرو السبت الذين باتوا يواظبون باستماتة تحت وقع التجهيز لمجزرة القضاءً التي يتحضر لها الائتلاف، وكان قد أعلن عنها مبكّرًا وزيرُ القضاء المقرب لبنيامين نتنياهو ياريف ليفين، التي ستطيحُ بواحد من أبرز مؤسسات الحصانة التيً اتكأت عليها الدولة منذ نشأتها، وتحويل سلطة القضاء إلى مؤسّسة استشاريّة تسيطرُ عليها المؤسّسةُ التّنفيذيّةُ في ضربة كبرى لاستقلال السلطات التي قامت منذ الأربعينات وشكّلت ضمانةً لاستمرارها ومراقبتها وضمانَ حلّ كلّ خلافاتها بلا عنف أو ازدواجيّات تفسيريّة، بل شكّلت ً الضامن الرئيسَ للفصل بين السلطات وللرقابة على أدائها.

كلّ شيء يبدو مستهدفًا من قبل الحكام الجُدد الذين لم يجيئوا فقط بثقافة مختلفة عن الثقافة السائدة، بل بموقف ضديٍّ من السائد؛ معتبرينه خصمًا متآمرًا، وخصوصًا أنّ أغلبهم أو بالتحديد الممسكين بمراكز القوة قد تعرضوا سابقًا وحاليًّا للاستهداف والملاحقة من قبل تلك المؤسّسات، ومن ثَمَّ رغبة التحطيم لا تنبع فقط من ثقافة مغايرة بل يضاف إليها نزعةٌ انتقاميّةً، ومثالٌ أرييه درعي اتّضح هذا الأسبوع لكن بنيامين نتنياهو ما يزالُ ملاحقًا في قضايا الفساد أما بن غفير، فقد عُدَّ بالنسبة لمؤسّسات الدولة خارجًا عن القانون، ووضعت ضدّه أكثر من خمسين لائحة اتّهام، وكذلك بتسلئيل سموتريتش ضُبطَ متلبّسًا بقضيّة حيازة موادّ خطرة وقد تعرّض للاعتقال، هؤلاءِ جميعًا تحرّكهم نزعة الانتقام.

### ما مستقبلُ الدولة؟

لنتوقّف عند صفات حكّامها الجدد: فاسدون، خارجون عن القانون، هواة، متطرفون، متدينون، عنصريون حتى ضد اليهود العلمانيين، وهو ما أشار له الكاتب الأميركي توماس فريدمان، تلك الصفات ماذا يمكن أن يتوقع منها؟

هذا السؤالُ الذي تجيب عليه التظاهراتُ القلقةُ حدَّ الفزع، فالمسألةُ بالنسبة لهم لم تعد ديمقراطيّةً وانتخابات وهم أقليّةٌ وعليهم احترام نتائج الصندوق، بل إنّ ما يحدثُ هو عمليّة

إطاحة للديمقراطيّة التي جاءت بخصومهم فهم يرون أنّ الدّولة الوحيدة الديمقراطيّة في الشرق الأوسط تلتحق بباقي الدول وتنشئ نظامًا تسيطرُ فيه السلطة التنفيذيّة على كلّ السّلطات كما يحدثُ في العالم الثالث، وأنّ «الفيلا التي أقيمت وسط الغابة» حسب وصف بنيامين نتنياهو لدولته لن تبقى كذلك.

فزع المعارضة أو بالأصح المحافظين على نظام الدولة لا تحرّكهم حساباتٌ انتخابيّةٌ ولا يقومون بالدور الطبيعي للمعارضة فلم يحدث في إسرائيل أن ينشأ احتجاجٌ بهذه الشدة في الشهر الأوّل لأيّة حكومة على الإطلاق، ولا حتّى في العالم كلّه؛ لأنّ الأمر يتعلّقُ بمكوّنات الدولة التي عاشوا ويريدون الاستمرار بها؛ لأنّ النظام القيمي للحكام الجدد لن يترك للمعارضة متّسعًا للبقاء في الدولة، وخصوصًا أنّ الكثيرين من اليهود يحملون جوازات سفر أخرى، فالشّرخُ لم يعد يتعلّقُ بالنظام القضائيّ، بل وصلَ لتفاصيل الحياة والنظام الصحي والعلاج حسب الثقافة والقيم وكذلك النّظام التعليميّ الذي يشرفُ على إدارته آفي ماعوز رئيس حزب نوعام الذي اقتطع له نتنياهو حصّةً من وزارة التعليم ليعيدَ تربية الأولاد حسب الأصول التوراتيّة؛ ما دعا موشيه يعلون - وزير دفاع سابق - لأنْ يقول ربّما يتوقّف الأولاد عن الذهاب للمدارس فالصدع وصل للتفاصيل.

من يرى التظاهراتُ القلقةُ التي تحوّلت إلى تقليد أسبوعيٍّ مع خروج كلّ سبت، ومن يراقب النقاش العامّ في إسرائيل باتَ يرى مجتمعين منقسمين بثقافتين مغايرتين، صحيحٌ أنّ إسرائيلَ استقبلت مهاجرين من كلّ الثقافات لكن نمط الدولة كان قائمًا على العلمانية والصهر والاندماج أمّا الآن، فإنّ النظام السائد هو نمط إقصائيٌّ منغلقٌ سقطت في يده كلّ إمكانيّات الدولة الهائلة لممارسة تفكيره وتطبيق قيمه، وإذا عملت مؤسّسة القضاء في إسرائيل على امتداد العقود الماضية على الفصل في أية خلافات وقادرة على الحسم في أيّ إشكال باتت الآن محلّ استهداف وسيتمُّ تحويلها وفقًا للمقترحات القانونيّة القادمة إلى ملحق بالسلطة التنفيذيّة أو ذراع استشاري يعملُ عند ثقافةٍ محدّدةٍ وجزء من الصدع القائم.

القلعةُ لا تخترقُ إلا من الداخل، تلك مقولةٌ قديمةٌ وقد تمكّنت إسرائيل من تحصين جبهتها الداخليّة خلال العقود الماضية بمنظومة من القوانين وبتحديد العلاقة بين السلطات ونظم تمكّنت من احتواء الجميع بمن فيهم بالعلاقة مع يهود العالم لكن كلّ شيء في هذا التراث يجري الانقلاب عليه؛ لتبدو إسرائيل المنقسمة محطّ أنظار العالم عما يحدث بها وإلى أن تنجرّ: هل نحو دكتاتوريّة وتغادر مربع الديمقراطية الذي وضعت نفسها به مبكرًا؟ أم نحو نزاع داخليٍّ أم تستولدُ شيئًا جديدًا من هذا الصراع الدائر على ممكنات الدولة؟

بكلّ الظروف وبغض النظر عما سينتجُ عن هذا النقاش الصاخب لا يمكن إلا أن نرى أن جدران القلعة تشهد قدرًا من التصدّع، وأن الجدار الحديدي الذي أشار له جابوتينسكي أواخر عشرينات القرن الماضي بدأ بالتشقّق وتلك بشرى لكلّ خصوم إسرائيل ■

# إسرائيلُ اليوم كما تصوّرها المؤسّسون

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي/ فلسطين

مع انتخاب حكومة جديدة في إسرائيل تَوصفُ بأنّها عنصريّة فاشيّةٌ فوقَ كونها دولةَ احتلال، وإرهابَ دولة، يكونُ المشروعُ الصهيونيُّ الأساسيُّ قد اكتمل، بكلّ ظلمه ووحشيّته، لم يعد ثمّة مجال لاستخدام المساحيق، لتغطية بشاعة المشروع الصهيوني، بكلّ أبعاده التي تشملُ كلّ أرض فلسطين التاريخيّة، وما بعدها إلى المحيط العربيّ.

الحكومةُ القائمةُ في إسرائيل اليوم، تضعُ نصب أعينها، الانتقال بمشروعها نحو تجفيف كلّ الحقوق الوطنيّة وحتى المدنيّة للفلسطينيين، وباعتبار أنّها صاحبةُ الأرض كما قال أكثر من مرّة سفير إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة جلعاد أردان. هذه يهودا والسامرة أرض الأب والأجداد، وهذه القدسُ العاصمة الموحّدة والأبدية لإسرائيل، هذا هو الالتزامُ الصارمُ الذي تبديه حكومة المجرمين كما يسمّيها يائير لابيد.

لم يعد ثمّة مجالٌ للمراهنة على مفاوضات وعمليّة سلام، أو حتى لرؤية الدولتين، حتّى لو كانت قزمة ومقسمة، وضعيفة، ومنزوعة الإرادة، والكرامة. المشروع الصهيوني كما يظهر في سياسة الائتلاف الفاشي العنصري، إن كان اليوم يركّزُ على عدم إمكانية قيام دولة فلسطينيّة، فإنّه يتضمنُ بعدًا مستقبليًّا لا يرى وجودًا لشعب فلسطينيٍّ على هذه الأرض. هذا الاستنتاجُ ليس قراءةً في فنجان أو نبوءةً فلكيّة، ذلك أنّه واقعٌ ملموسٌ ومقروءٌ بدليل أنّه يستفزُّ قطاعات من الإسرائيليّين واليهود في العالم، الذين يعدّون الحكومة الحاليّة، تشكّلُ خطرًا على إسرائيل.

في مواجهة هذه الحكومة يكفي أن يقوم الفلسطينيّون بواجباتهم الوطنيّة، من خلال استعادة الوحدة والإصلاح وتصعيد المقاومة الشعبيّة السلميّة والسياسيّة، والدبلوماسيّة، وما عليهم إلا أن يصبروا قليلًا، حتى يجدوا إسرائيل وقد دخلت في قفص العزلة، وتصاعد الاضطرابات والتناقضات الداخليّة ■

# أيُّ سلامٍ وأيُّ تطبيعٍ مع احتلالٍ استعماري كولونياليّ؟!

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ تركيا

**منذُ خمسة أعوام تقريبًا؛ أي منذُ أن تمَّ حلُّ الكنيست الإسرائيليّ الـ «19» بمبادرة من نتنياهو في كانون الأوّل عامَ 2018، وحتّى لحظة تشكّل حكومة ائتلاف أقصى اليمين الفاشي الديني والقوميّ المسياني الحريدي بزعامة الثلاثي بن غفير وسموتريش ونتنياهو في كانون الأوّل عامَ 2023.**

يتّخذُ هذا الائتلافُ من «أرض إسرائيل التوراتيّة» مرجعيّته العنصريّة للمواطنة، ومن الاستيطان مشروعه ومن الأيديولوجيّة المسيانية - دينيّة أو علمانيّة - خشبة خلاصه، ويقودُ هذا الائتلافُ نتنياهو وهو ينشط ضمنَ رؤية «يهوديّة قوميّة تاريخيّة» تبدأ منذُ تأسيس «المملكة الأولى» مرورًا «بالمملكة الثانية» وصولًا إلى يومنا هذا أي «المملكة الثالثة» التي تشكّل «إسرائيل الكبرى» من النهر إلى البحر، محصّلتها الحديثة.

ضمنَ هذه الرؤية علينا أن نقرأ أفعال حكومة ائتلاف بن غفير - سموتريش - نتنياهو وممارساتها، مثل سنّ قانون سحب الجنسيّة والإبعاد لكلّ من لا يعلنُ الولاء «لإسرائيل» ومشاريع الضمّ الزاحف للضفّة الفلسطينيّة والأغوار، فضلًا عن توسيع الاستيطان في الجليل والنقب والضفة، وسبق كل هذا «قانون أساس القوميّة»، وذلك في مسعًى لدخول هذا الائتلاف التاريخ مؤسِّسًا «لإسرائيل الثالثة»، ليس فقط أفعالًا محسوبة لفرض الهيمنة المطلقة على المجتمع، بل جزءًا أصيلًا من رؤية أيديولوجيّة مسيانية - «لإسرائيل التوراتيّة الحريديّة». ومن ثمَّ إلى الأرض والسكان اللذيْن يمثّل فيهما الفلسطينيّ امتدادًا حديثًا «للأغيار القدامى» الذين ينبغي سحقهم أو إخضاعهم، ويشدّد هذا الائتلاف على مركّب الهُويّة «اليهوديّة» في مقابل «دولة إسرائيل» وهو ما تمَّ تظهيره سابقًا عام 2018 عبرَ «قانون أساس القوميّة» واعتبار الاستيطان اليهوديّ «قيمةً قوميّة»، وأن «أرض إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي» وأن «إسرائيل» هي دولته القوميّة المحصور فيها حق تقرير المصير لليهود فقط.

مقابل هذا الائتلاف الثلاثي «المسياني الحريدي» يقف «تحالف بلا سياسة» يمثله الثنائي «بني غانس ولا بيد» ويسعى لاستعادة إسرائيل الصهيونية بطابعها «العلماني - الاشكينازي» الرسمي، مثلما تحقق في عام 1948 على يد عصابات الهاغانا والأرغون وشتيرن بزعامة بن غوريون وشامير وبيغن.

يتعاملُ هذا التحالف مع الشعب الفلسطيني بـ «استراتيجية التغييب»، فهو يزيح الخطاب السياسي المتمثل بالاحتلال إلى الهوامش؛ لأنّ مجرّد حضور القضيّة الفلسطينيّة يمكن أن يتفكّك هذا التحالف من الداخل؛ بسبب حجم التباينات بين مركّباته... وبفعل هذا الانسحاب الذي يخلّف ثغرةً في الرؤية المرتبطة بكيفية التعامل مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي.. يستحضر الائتلاف الثلاثي المسياني الحريدي بالخطاب الأمني مكثّفًا لغة «الردع والقوّة لإسرائيل الثالثة».

إنّ خطورة هذه الديناميّة - سواءً بدأ عصر بن غفير، سموتريش، نتنياهو أم لم يبدأ - تكمن في خواء المعارضة التي لا تطرح سوى إدارة الواقع، وليس اختراقه أو إنهاء الاحتلال؛ نظرًا لتركيبتها المتناقضة، ومن ثَمَّ في ترسيخ مقولة تحويل الشعب الفلسطيني إلى أقلّيّة سجينة في معازل «كانتونات» مقطّعة تدار ذاتيًّا، وتخضعُ لسيطرة أمنيّة إسرائيليّة كاملة!

ستواصلُ «إسرائيل» تمديد سيادتها بالتدريج على توسيع المستوطنات في المنطقة «ج» كاملة، خصوصًا مع وجود بيئة إقليميّة مريحة، تتميّزُ بانهماكَ النظام الرسمي العربي بالتطبيع، وانشغال شعوبه بهمومها وقضاياها الداخلية، ومن ثمَّ دعم أمريكي - غربي غير مسبوق، والأهم من ذلك كلّه، حالة فلسطينية مشروخة بين قطاع غزة والضفة الغربية... هذا الواقعُ القائمُ لا يمكن إيقافه، إلا إذا أمسك الشعب الفلسطينيّ وقواه الوطنيّة الديمقراطيّة بزمام المبادرة من جديد.

## مأزقُ إسرائيل الاستراتيجيّ

في ظلّ هذا الاستقطاب يجدُ الشعب الفلسطيني نفسه خارجَ حسابات الكتلتين البرلمانيتين الأكبر كونها حسابات يحددها المنطق الاستعلائي الاستيطاني الكولونيالي بخصوصيّته الصهيونيّة الشموليّة، فكلٌّ من الكتلتين حريصٌ على تهميش الحضور الوطني والسياسي والاجتماعي الفلسطيني، وتحييد تأثيراته على «المجتمع الإسرائيلي اليهودي».. وهو ما يسعى الائتلاف الثلاثي: بن غفير وسموتريش ونتنياهو لتكريسه عبر قانون القوميّة ولواحقه... كما يجد كل من التكتلين ما يسنده راهنًا، في التّحوّلات الجارية على الصعيدين:

-- دوليًّا: تزايد اتّجاهات الشعبويّة المحافظة والدينيّة القوميّة اليمينيّة.

- إقليميًّا: متمثّلا في توجّهات النظام

العربي الرسمي التطبيعيّة مع إسرائيل وداعمها الأمريكي.

إنّ التعبيرات التنظيميّة السياسيّة للتكوينات الهُويّاتيّة الأفقيّة في «إسرائيل» المترافقة مع الانقسام العمودي بين الاتجاه المتديّن الأصوليّ والعلمانيّ اليمينيّ واتّساع حدّة الفجوات الطبقيّة في المجتمع، تشكّل أبرز مكوّنات المأزق الإسرائيلي، صحيحٌ أنّه ينبغي عدم المبالغة بتأثير هذا الواقع في رسم توجّهات النخبة السياسيّة الإسرائيليّة إلّا أنّه من الحكمة عدم تجاهله في رسم الاستراتيجيّة السياسيّة النضاليّة الفلسطينيّة.

ضمنَ هذا الفهم لسمات الحقل السياسيّ «الإسرائيليّ» الذي تهيمن عليه أيديولوجيا شموليّة دينيّة حريديّة، ينبغي تحديد توجّهات الفعل الفلسطينيّ الوطنيّ والكفاحيّ والثّقافيّ... وهو فهمٌ ينطلق من إدراك أنّ السياسة الاستيطانية الكولونياليّة التي اعتمدتها الحركة الصهيونيّة منذ أكثر من قرن ويزيد، وواصلتها «إسرائيل» منذ نكبة عام 1948 واستمرّت في تبنّيها بعد هزيمة عام 1967، فشلت في تحقيق هدفها المتمثّل بتطهير وإفراغ أرض فلسطين من شعبها الأصلي.

واليوم وبعد انقضاء أكثر من عشرة عقود على هذا المشروع الكولونياليّ، لا يزال أكثر من نصف الشعب الفلسطيني مقيمًا على أرض وطنه التاريخيّة، كما أنّ عددَ الفلسطينيّين لا يقلّ عن عددِ اليهود «الإسرائيليّين».

لقد فشل الاستعمارُ الصهيونيُّ في المهمّة التي أنجزها استيطان «كندا وأستراليا وأمريكا الشماليّة»، ونحن في هذا السياق بحاجة إلى التمعّن بدلالات فشل المشروع الصهيوني في تصفية وجود الشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه وفشله في إخماد جذوة الكفاح والحيوية الوطنيّة الفلسطينيّة لدى مكوّنات الشعب داخل فلسطين التاريخيّة وخارجها.

## توجّهات الفعل الفلسطينيّ

ينبغي التأمل في حقيقة أنّ مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية المركّب، وتفكك حقلها السياسي الوطني إلى مكوّنات محلّيّة بعد تهميش واختفاء مؤسّساتها الجامعة، لم يُفقدا الهُويّة الفلسطينيّة حيويّتها، ولا تمسّك الشعب بروايته التاريخيّة المتجدّدة الفصول، ولا بنضال الشعب وديمغرافيّته وجغرافيّته... فعلى الرغم ممّا دخل على النظام العربي الرسمي من بصمات تطبيعيّة، ومن تبهيتٍ لحقوق شعبٍ فلسطين وتزييف روايته، فإنّ الشعوب العربيّة لم تشارك الأنظمة الحاكمة هذا التحوّل، وإنما هي ما زالت على تضامنها ودعمها لقضية الشعب الفلسطيني وعدائها للصهيونيّة ولإسرائيل الاستعماريّة... وهناك ما يدعمُ الاعتقادُ بأنّ ثمّة تحوّلات مهمّة في الرأي العام العالمي - خارج المؤسّسات الرسميّة - بما في ذلك في الولايات المتّحدة وأوروبا لجهة إدراك ما تمثله «إسرائيل» من ممارسات عدوانيّة، وعنصريّة لكلّ ما هو تقدّميٍ، فضلًا عن دعمها لكلّ ما هو كولونياليّ ومستبدّ وفاسد في هذا العالم.

إنّ وعيناً لكلّ ما يجري أمرٌ ضروريٌّ للحيلولة دون تحويلِ القضيّة الفلسطينيّة الجامعة إلى تفاصيلَ جزئيّة يصبحُ كلٌّ منها موضوعنا الشاغل، وهو أمرٌ ضروريٌّ كي لا نقع في فخّ الرأسماليّة الليبراليّة المتوحّشة التي تختزل المجتمعات إلى مجرّد سوقٍ وأفراد - سلعٍ وعمل - يحرّكها دَافع الرّبح الخاص أوّلًا وأخيرًا.

الأمرُ الذي ينبغي أن يوجّه الفعل الوطنيّ الفلسطينيّ إزاء مؤسّسات النظام السياسيّ الإسرائيليّ، والسعي لإرهاقها وتفكيكها بالتدريج على المدى المتوسّط والطويل، وإضعاف هيمنة «الصهيونيّة الشموليّة» على المجتمع وتنمية التناقضات داخلها وتوسيع بيكار التأييد للحق الفلسطيني المشروع في الحرية وتقرير المصير والاستقلال الناجز فوق ترابه الوطني.

ولعلّ المهمّة الفلسطينيّة الأولى هي توحيدُ الحركة الوطنية للشعب، عبرَ بناء مؤسّسات وطنيّة جامعة على أسس ديمقراطيّة، تنسحبُ علىً الأصعدة السياسية القطاعية والمهنية والثقافية من أجل تمثيل حقوق ومصالح الكل الفلسطيني.

إنّ غياب المؤسّسات التمثيليّة الجامعة كان سبب القلق الفلسطيني العام إزاء مشاهد انجرار النخب السياسية لمكونات الشعب - داخل فلسطين التاريخية وخارجها - بوصفها محليّة وخارج نصّ الكلّ الفلسطيني ومتنه الجامع. كما أن تشظي الحركة السياسيّة الفلسطينيّة إلى حركاتٍ محليّةٍ كان وما زال محرّك الدعوة إلىً صياغةً وبلورة مشروعٍ وطنيٍّ للكلٍّ الفلسطيني... مشروع لا يستثني خططًا تنمّي وتصون مصالح كلّ تجمّع في سياق متناغم ومنسجم مع حقوقٍ ومصالح الكل الفلسطيني.ً وعلى هذا المشروع الكفاحي الجامع أن يناقش رؤيته لمستقبل اليهود المتحرّرين من الصهيونيّة، وأن يطرح حلًا يتناقضُ مع ما يطرحه المشروع الصهيوني الاستيطاني الكولونياليّ من حيثُ القيم ورؤية المستقبل.

وهنا ينبغي معالجة مستقبل العلاقة بين الشعب الفلسطينيّ واليهود المعادين للحركة الصهيونيّة... بما في ذلك الرؤية إلى دولة ديمقراطيّة علمانيّة واحدة تعيدُ توحيد أرض فلسطينَ التاريخيّة، وتتصدّى للظلم التاريخيّ الذي ألحقته الحركة الصهيونيّة والقوى الداعمة لها بالشعب الفلسطيني، والأذى الذي سبّبته للشعوب العربيّة جمعاء.

لا يمكنُ للمشروع السياسي والكفاحي الجامع أن يتجاهل الواقع الذي تشكّل على أرض فلسطين التاريخيّة جراء المواجهة اليوميّة الدامية مع المستوطنين العنصريّين، ومع ممارسات التطهير العرقي... وهو واقعٌ يشتملُ على سمتين مهمّتين يصعبُ إغفالهما:

- **الأولى**: ليس لكلّ اليهود - مثلما كان حال المستوطنين الفرنسيين في الجزائر - بلد «أمٍّ» يعودون إليه، إذ إنّ نسبة ليست قليلة من هؤلاء باتت تحمل «الهُويّة الإسرائيليّة فقط».

- **الثانية**: فشل المشروع الصهيوني في إفراغ فلسطين من شعبها الأصلي، بالرغم من العقود المديدة، على بدء العمل بهذا الأمر، وبالرغمٍ من استخدام المشروع الصهيوني أشكالًا متعدّدة من العنف والإرهاب والقمع لدفع الشعب الفلسطينيّ إلى التخلّي عن حقوقه.

ينبغي التشديدُ على أنّ صياغة وطرح مشروع وطنيّ كفاحيّ جديد «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة الواحدة» = وهو ما يتعيّن على مكوّنات الشعب الفلسطيني كلّها أن تناقشه بعمق= لا يعني التخلّي عن مواصلة المقاومة والانتفاضة، وكل أشكال النضال الأخرى، بل ربّما يعني التشديد على ضرورة مواصلة هذا النضال ووضوح أهدافه، والعمل على كشف جميع أشكال التزوير والتزييف لرواية الشعب التاريخيّة ونضاله الطويل وتضحياته الجمّة ■

# إسرائيل: من إدارةِ الصّراعِ إلى محاولاتِ حسمِهِ وإنهائِه

نهاد أبو غوش. كاتبٌ ومحلّلٌ سياسيٌّ/ فلسطين

**نظريًّا، رسمَ اتّفاقُ أوسلو بين قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ودولة الاحتلال الإسرائيليّ إطارًا سياسيًّا وقانونيًّا لحلّ الصراع؛ من خلال المفاوضات الثنائيّة والرعاية الأميركيّة مع رقابة دوليّة شكليّة. لم يحدّد الاتّفاق أي جداول زمنيّة ملزمة، ولا وضع أهدافًا نهائيّةً لوصول المتفاوضين إليها، كهدف إنهاء الاحتلال الذي غاب عن اهتمام المفاوض الفلسطيني، كما خلا الاتّفاق من تثبيت مرجعيّات ملزمة لعمليّة التفاوض. مطالبُ كهذه طرحها المفاوض الفلسطيني في وقتٍ لاحقٍ، ولكنّ بعد فوات الأوان، وبعدما كشفت تطبيقات الاتفاق، أنّه مزروعٌ بألغامٍ قابلة للانفجار في أيّة لحظة، وأنّ الاتفاق هو مصيدةٌ للايقاع بالقيادة الفلسطينيّة، وإيهام العالم بوجود عمليّة سلام، وظلّ الطرف الأقوى هو الأقدرُ على تفسير الاتباسات، وتكييف النصوص لمصلحته، وبدت الرهانات على رغبة إسرائيل في سلام يستجيبُ لتطلّعات الشعب الفلسطيني محض أوهام، شأنُها شأنُ الرّهان على نزاهة الرّاعي الأميركي.**

اختارت إسرائيلُ - إذًا - من الاتفاق ما يلائمُ مصالحها، وأهملت ما يخالفها، ووجدت من الذرائع ما يبرّرُ تعطيلَ التقدّم في مسيرة التسوية، فمرّةً تدعي أن الطرف الفلسطيني لا يحارب الإرهاب، ومرّات كثيرة تدعي غياب الشريك المؤهّل. وفوق كلّ ما سبق، فإنّ كلّ حكومة جديدة تأتي بها الانتخابات تصرُّ على إعادة التفاوض حولَ مسائلَ جرى الاتّفاق بشأنها سابقًا. ومع الجنوح الإسرائيلي المتزايد نحو اليمين، يبتدعُ الإسرائيليّون مطالبَ جديدةً لم يسبق طرحها، مثل: مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهوديّة الدولة، أو يصطنعون رؤًى ونظريات جديدةً مثل صيغة «دولة منزوعة السلاح»، وصولًا إلى الدعوة لإنجاز «سلام اقتصاديّ»، و«تقليص الصراع».

لم تشغل إسرائيل نفسها كثيرًا بالصيغ النظريّة التي كان يجري تداولها في المؤتمرات العلميّة، بل ركّزت جهودها على أرض الواقع والميدان، وفي هذا المجال شكّلت سياسات وإجراءات الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة امتدادًا لبعضها البعض وتحديدًا في مجال توسيع الاستيطان وتهويد القدس وفصلها التام عن محيطها الفلسطيني، ومواصلة الضغط على السلطة الفلسطينيّة وإضعافها لاختزال دورها في مهامٍّ رئيسيّة تفيدُ إسرائيل، وهي: الوظيفةُ الأمنيّةُ وتشملُ التنسيق الأمنيّ، ومنع التحريض ومنع عمليّات المقاومة، وإعفاء إسرائيل من مسؤولياتها تجاهَ الحاجات المعيشيّة لملايين الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة، وإيهام العالم بأنّ ثمّة عمليّةَ سلام جارية، صحيحٌ أنّها تتعثر وتتعطل أحيانًا، لكنها يمكن أن تستأنف إذا أوفى الطرف الفلسطيني بمسؤولياته!

إلى جانبِ السياسات العمليّة تجاهَ الفلسطينيين والسلطة التي تهدف إلى إضعافها والتحكم بها وبمواردها المالية إلى درجة تبقيها عاجزةً عن اعتماد سياساتٍ وطنيّة جديّة في مواجهة الاحتلال، لا سيّمًا وأنّ السلطة تعرّف نفسها بأنّها نواةٌ لمشروع وطنيٍّ يهدفُ إلى بناء الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، أدركت إسرائيل في وقتٍ مبكّرٍ أنّ الانقسام الفلسطيني هو مكسبٌ صافٍ، ويمثّل مصلحة استراتيجيّةً لإسرائيل ويساعدها على الطعن في الصفة التمثيليّة لأيّة قيادة فلسطينيّة وأهليّتها لدخول مفاوضاتٍ جديّة، والانقسام يساعدُ إسرائيل على التعامل مع كلّ «تجمّع» فلسطينيّ على حدة بصفته تجمّعًا لـ«سكان» لا لـ«شعب» فلسطينيٍّ موحّد ذي حقوق وطنيّة، ومن ثمَّ فإنّ حاجات هؤلاء «السكان» سواء كانوا في الضفة أو في قطاع غزة تتلخّص في مطالبهم الحياتيّة اليوميّة من كهرباء وماء ووقود ومعابر وتسهيلات وحواجز، بمعزلٍ عن قضايا القدس والاستيطان واللاجئين والمصير النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلّة.

صفقة القرن:

على الرغم من التباينات والتجاذبات بين مختلف القوى والتيّارات السياسيّة الإسرائيليّة، التي تدورُ عمومًا حول المواقف من قضايا داخليّة، مثل: طبيعة النظام السياسي، والعلاقة بين السلطات الثلاث وعلاقة الدين بالدولة، فإنّ الغالبية الساحقة من هذه القوى باتت تجمع على مواقفَ موحّدة تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة والاحتلال، ويمكنُ تلخيصُ قضايا الإجماع بين القوى الصهيونيّة فيما يلي:

- تحميل الفلسطينيين مسؤوليّة تعثّر المفاوضات وفشلها إمّا بسبب غياب الشريك المؤهّل أو عدم جديّته في محاربة «الإرهاب».
- التنصّل من فكرة حلّ الدولتين، إمّا برفضها صراحةً أو الموافقة عليها نظريًّا والادّعاء بأنّها غيرُ ممكنة عمليًّا.
- رفض الانسحاب لحدود الخامس من حزيران 67، وتأييد الاستيطان والدعوة لتوسيعه ضمّ الكتل الاستيطانيّة الرئيسيّة.
- الإجماع على تهويد القدس وكونها العاصمة الموحّدة والأبديّة لإسرائيل.

- الرهان على قدرات إسرائيل وقوّتها العسكريّة وإجراءاتها الأحاديّة الجانب بديلًا عن أيّة مفاوضات.

يومًا بعد يوم تَعزّز هذا الإجماعُ وتحوّل إلى سمة لازمة للسياسة الإسرائيليّة برفض التَّعاطي مع السلطة الفلسطينيّة إلا في القضايا الأمنيّة والاقتصاديّة، ومواصلة ابتزازها والضغط عليها، ومع استمرار النزوع نحو اليمين واليمين المتطرّف، ووصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتّحدة، بلغ هذا الاتّجاه ذروته بالإعلان عن «صفقة القرن» في 2018، التي شكّلت انقلابًا تامًّا على مبادئ عمليّة التسوية التي انطلقت في مدريد أوسلو، من خلال إنكار الحقوق الوطنيّة للفلسطينيّين، والعمل على مقايضة هذه الحقوق بتحسين مستوى حياتهم الاقتصاديّة، وفي المقابل تشجيع تسوية إقليميّة تقومُ على تطبيع العلاقات العربيّة الإسرائيليّة من دون الحاجة إلى حلّ القضيّة الفلسطينيّة، بل على حساب هذا الحلّ.

## في انتظار معجزات لم تتحقّق:

أسهمت مَجموعةٌ من العوامل في تشجيع إسرائيل على حسم الصّراع من طرف واحد دون أيّ مفاوضات، أو تدخّلات دوليّة، فبالإضافة إلى استقرار حكم اليمين الإسرائيليّ والتدهور المطّرد لأوضاع «اليسار الصهيوني»، أدّت العوامل المحليّة الفلسطينيّة والإقليميّة العربيّة والدوليّة دورها في تشجيع نزعات الحسم الأحادي الجانب، واعتبار الظرف التاريخيّ المتاح في أواخر العقد الثاني من القرن 21 فرصة تاريخيّةً سانحةً لإنهاء الصراع وَفْقَ الشروط والأطماع الإسرائيليّة: أبرز هذه العوامل هي حالة الضعف الفلسطيني التي تكرّست بعد الانقسام، والتآكل المستمرّ في شعبية السلطة ومكانتها وعجزها عن كسر القيود التي كبّلتها بها اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس فمنعتها من اعتماد استراتيجيّة وطنيّة بديلة لحالة الارتهان لشروط أوسلو، وانتظار المعجزات سواءً من تغيّرات تأتي بها انتخاباتٌ إسرائيليّة أو أميركيّة، أو من تدخّلات دوليّة تأتي استجابةً للمناشدات الفلسطينيّة.

من الطبيعي أنّ شيئًا من هذه المعجزات لم يحصل، بل على العكس وقعت تطوّراتٌ عزّزت قناعةَ الإسرائيليين بالسعي للحسم الأحادي، وأبرزها استمرار حالة التفكك في المحيط العربي، وانشغال عدد من الدول العربيّة في مشاكلها وحروبها الداخليّة، ثم تراجع دور ومكانة النظام الرسمي العربي، وتكريس حالة من الانقسام لمحاور متصارعة وبروز التناقض بين بعض الدول العربيّة وإيران، ثمَّ هرولة عدد من هذه الدول للتطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسيّة وتعاون أمنيٍّ وعسكريٍّ معها على حساب القضية الفلسطينية. واستفادت إسرائيل إلى أبعد الحدود من أوضاع النظام الدولي القائم وغلبة المصالح على المبادئ في العلاقات الدوليّة، ما مكّنها من الانفتاح على دول وتكتّلات دوليّة كانت صديقة للفلسطينيين والعرب تاريخيًّا، مثل روسيا والصين والهند والبرازيل ودول شرق أوروبا وبعض الدول الإفريقيّة، حيث بنت مع هذه الدول علاقات تجاريّة وأمنيّة وثيقة. كما استغلّت إسرائيل انشغال العالم بالأزمات والكوارث الطبيعيّة والسياسيّة (مثل جائحة كورونا وما نجم عنها من أزمات في توريد الغذاء والطاقة، وبعدها الحرب في أوكرانيا والتوتّر الصينيّ الأميركي)، لكي تستفرد بالفلسطينيين وتملي شروطها السياسيّة عليهم.

معظمُ الساسة الإسرائيليّين مقتنعون أنّ إسرائيل هي الأقوى عسكريًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، بما لا يقارن بالفلسطينيين والعرب، وأنّها انتصرت في جميع حروبها مع العرب وتستطيع فرض شروط الاستسلام على المهزوم متجاهلةً أنّ الحروب التي انتصرت فيها كانت ضدّ دول وأنظمة وجيوش بينما حربها الحاليةُ هي ضدَّ شعبٍ، وفي مواجهة توقه للحريّة والاستقلال.

## تعثّرت الصفقة وبقيت عناصرها:

تعثّرت صفقةُ القرن؛ بسبب المعارضة الجدّيّة من قبل القيادة الفلسطينيّة، وبسبب معارضة أو عدم حماسة أطراف عربيّة مهمّة، مثل الأردن ومصر والسعودية، وفتور المواقف الدوليّة من الصيغة التي مثّلت انحيازًا أميركيًّا مطلقًا لإسرائيل، وتبنّي مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرّف.

حكومةُ نتنياهو السابقة سعت لاختزال هذه الصفقة في تنفيذ أطماعها التوسعية بضم مساحات واسعة من الضفة، لكن التردد الأميركي والفتور الدولي أسهم في كبح اندفاع إسرائيل لفرض المخطط، فاستبدلته بمراكمة إجراءات عمليّة صغيرة تقودُ إلى تنفيذ الخطّة على أرض الواقع دون ضجيج.

أدّى تغيير الحكم في إسرائيل وتغيير الإدارة الأميركيّة إلى سحب صفقة القرن رسميًّا من التداول، لكن عناصرها الرئيسيّة ظلّت هي المحرّكُ للسياسات الإسرائيليّة في عهد حكومة التغيير، التي تبنّى بعض أقطابها مصطلح «تقليص الصراع»، لكنّه في الجوهر لا يختلفُ عمّا فعلته الحكومات المتعاقبة من فرض إجراءات ماديّة على الأرض تقودُ إلى تدمير أيّ فرصةٍ لقيام دولة فلسطينيّة.

عودة تحالف اليمين المتطرّف عزّز الدعوات لفرض الحلّ النهائي من خلال استغلال التفوّق العسكريّ وحسم الصراع بالقوّة المسلّحة، بالحديد والنار والبلدوزرات، حلٌّ يقومُ على تصفية القضيّة الفلسطينيّة واختزال الحقوق الفلسطينيّة إلى مجرّد حقّ البقاء والعيش على هذه الأرض من دون أيّة حقوق وطنيّة وقوميّة، وإذا تمسّك الفلسطينيّون بحقوقهم القوميّة فعليهم البحثُ عنها في سوريا أو العراق كما يقترح سموتريتش.

تترجمُ حكومة التطرف الفاشي الإسرائيليّة هذه التوجّهات بسياسة تقوم على تكريس الاستيطانً وتوسيعه، والمضي في تهويد القدس، وفصم العلاقة بين فلسطينيي الداخل المحتل عام 1948 وفلسطينيّ الضفّة والقطاع، ومنع أي نشاط فلسطينيٍّ في الأراضي المصنّفة (ج) تمهيدًا لضمّها، ثمَّ إطلاق العنان لآلة القتل وسائر أدوات القمع لإخضاع الفلسطينيين ومحاربة أيّ مظهر من مظاهر المقاومة حتّى الأشكال السلميّة منها، وصولًا إلى جعل الأرض الفلسطينيّة المحتلّة مكانًا غيرَ ملائم للحياة الإنسانيّة وبيئةً طاردةً لأبنائها بما يحقّق عمليّات الترحيل الطوعي.

مشكلة إسرائيل كانت وما زالت أنّها ليست وحدها في الميدان، فهي تواجه شعبًا ينتجُ كلَّ يوم مزيدًا من الفدائيين والجيل الشاب الجديد الذي يمثّله شبان مثل: عدي التميمي وضياء حمارشة وإبراهيم النابلسي وتامر الكيلاني ورعد خازم، يبدو أكثر تصميمًا على مواجهة المشروع الصهيوني من سابقه، ولعلّ رؤيته للصراع أكثر شفافيّةً ووضوحًا■

# «الديمقراطية تموت في الظلام»: النسخة الصهيونيّة

شادي الزيد. كاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

**تضجُّ الحركةُ الصهيونيّةُ اليوم بصراع داخليٍّ بين يمينها ويمينها المتطرّف، متمثلين بتحالف بينيت-لابيد من جهة وتحالف نتنياهو-بن غفير من مكانٍ أبعد في نفس الجهة. جمعَ نتنياهو - هذا الرجل الذي سئمنا وجهه على مدار أكثرَ من عقد ونصف من الزّمان- المتطرفين من كلّ حدبٍ وصوبٍ في سبيل استعادةَ الكرسيّ، جالبًا معه إلى ضوء المسرح حركةً دينيّةً صاعدةً كانت تنازعُ من أجل جذب الانتباه من خلال الاستعراضات التافهة، كاقتحامات الأقصى والسجود الملحمي من قبل أمثال يهودا غليك.**

إنّ ما يميّزُ هذه الحركة السياسية عن غيرها من الحركات اليمينية في المساحة الصهيونية ليس اختلافًا حقيقيًّا في الأهداف على الأرض، بل إنّ ما يميّزها هو تخلّيها عن المظهر الليبرالي اللامع الذي تعتمدُ عليه الدولةُ لجذب التعاطف وتشجيع الهجرة اليهوديّة، خاصّةً أنّ أغلبية اليهود في الولايات المتّحدة يقطنون في معاقل الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي يدّعي التقدميّة الاجتماعيّة.

اشترك المتطرّفون في حكومات التسعينات والألفينات (كيهودا غليك السابق ذكره)، إلا أنّهم جلسوا في المقعد الخلفي مقارنةً بالتيّار المتلبرل السائد الذي دعمه نتنياهو خلال فترة وزارته السابقة؛ إذ تفاخر أمام الغرب بالتقدّم المزعوم في مجال حقوق النساء والمثليين، وأصبحت الأخيرة إحدى النقاط التي استخدمتها الهسبرا لكسب التعاطف في الخارج. أمّا مع الحكومة الجديدة هذه، فإنّ نتنياهو مضطرٌّ للتنازل الأيديولوجي أمام حلفائه المتدينين الذين يمسكون خناق حكومته في موجع، خاصّةً بالنسبة لموضوع المثليين الذي يعارضه هؤلاء بشدّة.

كتب الحاخامان يسحاق شابيرا ويوسف عليتزر من مستوطنة يتسهار عام 2009 كتابًا سمّاه «توراة الملك»، هو عبارةٌ عن تعاليمَ دينيّة تناسب المستوطن الصهيوني. أشهر ما جاء في هذا الكتاب فقرة تسمح بقتل الأطفال الفلسطينيين بداعي أنّهم «خطرٌ مستقبليٌّ على اليهود».

جذب هذا الكتاب وقت نشره امتعاض الحكومة والتيار اليهودي الإصلاحي الذي ينتمي له أغلبية اليهود الأمريكان، الذي تجمعه بالتيار اليهودي المحافظ عداوة شديدة وكره قديم متبادل (إذ إن بعض المحافظين لا يعدّون الإصلاحيين يهودًا أصلًا، بصورة شبيهة بالعلاقة التي تجمع المسلمين السلفيين والمسلمين القرآنيين)، إذ إنّه كفيلٌ بتشويه الصورة الليبرالية الوردية التي تبناها التيار السائد في «إسرائيل» حينها.

حصلت «توراة الملك» على رواج واسع وموافقة كبيرة في أوساط مستوطني الضفة الغربية الذين كانوا حينها في حالة حذر ونقمة إثرَ جلاء أمثالهم من غزّة عام 2005، ومنهم حاخام مستوطنة كريات أربع دوف ليور الذي يرأس اليوم «مجلس حاخامات يهودا والسامرة». صادرت الحكومة النسخ المطبوعة من هذا الكتاب في القدس، ولكنّها لم تحل دون تدريسه في مناهج اليشيفات (المدارس الدينية).

موضوعي الأساسي الذي مهّدت له هنا هو تحذيراتُ الصهاينة الليبراليين بأنّ «إسرائيل» ستخسر «ديمقراطيتها» بسبب هذه الحكومة ومتطرفيها، وأنّها ستصبح «مملكة توراتية» تأتمر بأمر الحاخامات والمتشددين وقانون الهالاخاه الديني (رغم أنّ أغلبيّة اليهود في فلسطين المحتلّة غير متدينين أصلًا).

يذكرني هذا النوع من الخطاب بالخطاب الأمريكي الليبرالي العقيم الذي يعاد بحذافيره مرّةً بعدَ مرّة إثر تولي أيّ رئيس جمهوريٍّ زمامَ البيت الأبيض، حيث يرعدُ ويزبدُ أتباع الحزب الديمقراطي ويتنبّؤون بمجيء الصاعقة الكبرى وبزوال «الديمقراطيّة» الأمريكيّة على يد رئيس من الحزب الجمهوري لا يختلف -على أرض الواقع- عن الرئيس الديمقراطي الذي سبقه إلا بالسطحيات، فبايدن ما زال يبني جدار ترامب مع المكسيك، وترامب رسّخ ديكتاتوريّةَ الشرطة ضدّ السود في منيابوليس كما فعل أوباما في فيرغسون، وأوباما أكمل ما يدعى زورا «الحرب على الإرهاب» التي بدأها بوش الابن، وهلمّ جرًّا من كلينتون إلى واشنطن المؤسّس (ولا أحتاج أن أذكّر القارئ أنهم كلّهم -دون أي استثناء- من أعتى حلفاء الصهيونيّة والعنصريّة والاستعمار، وسدنة في معبد النمرود الأمريكي المتجبر).

أنا أزعمُ أنّ هذه الهستيريا السياسيّة التي يعيشها الكيان الصهيوني اليوم ليست إلا نسخةً تافهةً من الهستيريا الأمريكيّة التافهة تلك، ويدلّ على كلامي هذا بداية مقال نشر في هآرتس للكاتب الليبرالي يوسي فيرتر يوم 20 كانون الثاني 2023، إذ يبدأ حديثه قائلًا: «عندما بدأت رحلة ترامب المعتوهة في البيت الأبيض، أضافت صحيفة

الواشنطن بوست إلى شعارها عبارةً قاتمةً تحذيريّة: Democracy Dies In Darkness (الديمقراطيّةُ تموتُ في الظلام). اليوم في «إسرائيل» تُقتل الديمقراطيّةُ في وضح النهار بصوت (فلان وعلان) من حزب الليكود».

(من الجدير بالذكر أن الواشنطن بوست استمرّت في طباعة بروباغندا وزارة الخارجيّة الأمريكيّة ضد الصين وفنزويلا وكوبا وكوريا الشماليّة... إلخ، طيلة فترة حكم ترامب دون أي تردّد أو انتقاد، مما يدفعني إلى أن أعتبر Democracy Dies In Darkness وعدًا من محرري البوست وليس تحذيرًا).

يختمُ السيد فيرتر مقاله الملحمي بهذه الكلمات: «إنّها معركةٌ لتحديد مستقبل الحركة الصهيونية (!)... إنّ المعركة هنا والآن، وإنّ البلاد والمدافعين عن بقائها قد لا يلقون من الخصم أية رحمة (؟؟؟!!!)».

ربّما يبلغُ السيد فيرتر من العمر 4 أعوام لم تفارقه براءةُ الطفولة، وربّما قد فقس من شرنقةٍ في شهر أيلول الماضي، وربّما هو قطةٌ رضيعةٌ لم تفتح عينيها بعد لترى العالم، وربّما هو صهيونيٌّ ليبراليٌّ يُزوِّرُ دماغُهُ لهُ الحقائقَ تلقائيًّا لئلا تتضارب معتقداته المتناقضة وتدمّر بعضها، لا أدري، ولكنّه يتناسى أو يتجاهل الحقيقة التاريخيّة الثابتة أنّ الاستعمار والديمقراطيّة لا يجتمعان مهما كان، وأنّ الصهيونيّة هي رأس الحربة الاستعماريّة وأقذع مثال على الظلم والقمع وسلب الحريات، وأنّه حتى لو استلمَ رئاسة الوزراء «الإسرائيليّة» ملاكٌ منزلٌ من السماء، فإنّهَ لن يتمكّن من تحويل هذا الكيان إلى دولةٍ ديمقراطيّةٍ عادلة.

إنّ التغيّر الذي سيطرأ على الحركة الصهيونيّة إثر تولي نتنياهو المنصب للمرّة المليون لن يتعدى بضع سنين من المسرحيات الانتخابيّة التي سيدفعُ بها اليمين المتطرّف وسيدفعُ ثمنها الشعب الفلسطيني، ولن يؤدّي إلا إلى تخفيضٍ مؤقّتٍ في عدد المستوطنين الجدد الذين يصوتّون لبايدن في الولايات المتّحدة، وربّما سيحظى الكيان بكلمات لاذعة رادعة عن احترام حقوق الإنسان من فم المناضل الأمميّ أنطونيو غوتيريش.

أودُّ أن أُطَمْئِنَ طاقمَ هآرتس أنّ «إسرائيل» لن تخسر ديمقراطيّتها؛ لأنّ فاقد الشيء لا يخسره■

# المعركة
# حول الإصلاحات القضائية الإسرائيلية

خاص (الهدف)

يولّدُ الجدلُ الدائرُ في الكيان الصهيوني حولَ الإصلاحات القضائيّة الكثيرَ من الجدل في السياقات الحزبيّة، لكن القليل من المعرفة حول هذه الإصلاحات؛ ومعارضو مقترحات الحكومة الجديدة يرون أنّها تجرّد القضاء من استقلاليّته، ومن ثمّ توجّه ضربةً لديمقراطية البلاد، بينما يرى المؤيّدون أنّها إصلاحاتٌ طال انتظارُها لتقييد النشاط القضائي وجعل القضاء يتماشى مع أنظمة الديمقراطيّات البرلمانيّة الأخرى.

**مقترحات الإصلاح الأربعة التي طرحها وزيرُ العدل الليكودي ياريف ليفين:**

الإصلاحُ الأوّل: سيمكّن الكنيست (مع بعض التحفظات) من إبطال قرارات المحكمة العليا التي تلغي القوانين التي سنّها الكنيست. وقد سبق للمحكمة أن ألغت 22 قانونًا مختلفًا أقرّتها الكنيست على أساس أنّ القوانين تتعارضُ مع القوانين الأساسيّة (التي، في حالة عدم وجود دستور مكتوب، تعملُ أساسًا قانونيًّا في قضايا، مثل حقوق الإنسان) وبموجب إصلاح ليُفين المقترح، ستكون هناك حاجةٌ لأغلبيّةٍ كبيرة من 12 من أصل 15 قاضيًّا في المحكمة لإلغاء القانون الذي يتمُّ الاعتراضُ عليه، في حين يمكن لأغلبيّةٍ بسيطةٍ في الكنيست أن تلغي القرار، بينما القوانين الأساسيّة، وهي قوانينُ شبهُ دستوريّة يمكنُ الموافقةُ عليها بأغلبيّة أصوات الكنيست، لن تخضع للمراجعة القضائيّة على الإطلاق.

الإصلاحُ الثانَي: سيمنعُ القضاءُ من إبطال إجراءات تنفيذيّة معيّنة، (مثل التعيينات في المناصب) على أساس أن الإجراء «غير معقول للغاية» وقد استخدمت المحكمة العليا مؤخرًا اختبار «المعقوليّة» لمنع رئيس حزب شاس، أرييه درعي، من تولي مناصبَ وزاريّة في الحكومة الجديدة.

الإصلاحُ الثالث: يغيّرُ تشكيل اللجنةَ التي تقوم بالتعيينات القضائيّة، حيث تضمُّ لجنة التعيينات الحالية أقليّة من السياسيين، وأغلبيّة من القضاة الحاليين وممثلي نقابة المحامين. سيعطي الإصلاح السياسيين في الحكومة الحاكمة أغلبيّةً مسيطرةً في اللجنة.

سيغير الإصلاح الرابع: هيكل تقديم التقارير للمستشارين القانونيين للوزارات الحكومية المختلفة من خلال جعلهم تابعين للوزراء الذين هم سياسيّون تعيّنهم الحكومة، بينما في الوقت الحالي، يقدّم المستشارون القانونيّون للوزارات تقاريرَهم مباشرةً إلى النائب العام المستقل، على أساس نظريّة أنّ المستشار القانوني للوزارات يجبُ أن يعمل للصالح العام وليس للوزير. يجادلُ مؤيّدو الإصلاح في أنّ الكثير من تحفظات المحامين جعلت من الصعب الحكم. ويحذر المعارضون من أن التغيير سيعطي السياسيين حريّةَ التّصرّفِ في الالتفاف على القانون.

وقد صرّحت رئيسةُ المحكمة العليا إستر حايوت أنّ مقترحاتِ الحكومة تتعارضُ مع استقلال القضاء، ودعمها منتدى من أساتذة القانون، خَلُصَ إلى أنّه: على الرغم من أنّ كلّ إصلاح من الإصلاحات الأربعة له نظيرٌ في الديمقراطيات الأخرى، فإنّ تأثيرها الإجمالي يرقى إلى تآكل استقلال القضاء، حيث يحتوي النموذجُ البرلمانيُّ البريطانيُّ الذي بُنيت عليهَ حكومةُ «إسرائيل» على آليّات أخرى، غير موجودة في «إسرائيل»، تسمح للمحاكم البريطانية بمراجعةٍ قضائيّةٍ فعّالة للإجراءات التنفيذيّة.

من بُين الانتقادات أنّ الإصلاحات هي انتقامٌ من المؤسّسة القانونيّة لمحاكمة نتنياهو، وأنّ الإصلاحات مجرّدُ حيلةٍ لإلغاء الإجراءات الجنائيّة ضدّه، التحذير الآخر ضد الإصلاحات هو أنّه من خلال تقليص استقلاليّة القضاء، فإنّها تجعل «إسرائيل» وجنودها ومواطنيها هدفًا سهلًا للإجراءات الجنائيّة الدوليّة على أساس جرائم الحرب. في الوقت الحاضر، أحد الدفاعات الفعّالةِ ضدّ مثل هذه الإجراءات هو أنّ القضاء «الإسرائيلي» نفسه يوفّر ملاذًا قانونيًّا فعّالًا للخطأ الرسميّ المحتمل، وقد يؤدّي تقليص استقلاليّة القضاء إلى تآكل هذا الدفاع.

ما تزال الإصلاحاتُ الأربعة بعيدةً كلَّ البعد عن أن تتحوّل إلى قانون. يبدو أن نقّاد الإعلام يعتقدون أنّه لن يتمَّ تمريرُ كَل ما قدمه ليفين، مع الإصلاح الأوّل - السماح للكنيست بإلغاء قرارات المحكمة - الذي جذب أقصى درجات الحرارة، فإنّ الضغط الجماهيري يتصاعد، والاحتجاجات تتزايد■

# القاطِرةُ البرازيليّةُ
# والاستدارةُ تجاهَ لولا داسيلفا

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ سورية

**منذُ أن تولّى لولا داسيلفا رئاسةَ البرازيل في الأوّل من كانون الثاني (يناير) 2023، بدأت الأنظارُ تتّجهُ نحو دول أميركا اللاتينيّة وبدأت الأسئلة تُطرَحُ حول إمكانيّة وقدرة اليسار على تولي الحكم وتنفيذ البرامج السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ وكما هو معروف، فإنّ البرازيل هي أكبرُ دول أميركا اللاتينيّة من حيث عدد السكان والإمكانيّات الاقتصاديّة المتوفرة فيها.**

كل تلك الأسئلة محطّ المتابعة؛ لأنّ المؤشّرات العامة تفيدُ بأنّ ما جرى في البرازيل هو فعلًا مؤشّرُ صعود اليسار في كافة دول أميركا اللاتينية، مَع الأخذ بعين الاعتبار أن قوى اليمين الليبرالي ما زلت تمتلكُ رصيدًا ودعمًا أميركيًّا وغربيًّا. وبالمحصّلة الأخيرة، فإنّ هذا الصعود محكومٌ بمعادلات شديدة التعقيد؛ لأنّ تجربة اليسار منذ مطلع تسعينات القرن الماضي وبالتحديد في البرازيل، وعلى الرغم من النجاحات التي حقّقتها إلا أنّها عاشت لحظات المد والجزر؛ بفعل عدم قدرتها على الإطاحة بالنظم الداخلية للدولة البرازيلية (الدولة العميقة) التي أثبتت قدرتها على ابتلاع كلّ منجزات اليسار البرازيلي.

الرئيسُ لولا أكّد منذ اليوم الأوّل لتوليّه السلطةَ أنّ الحكومة السابقة بزعامة بولسونارو، قد تركت الخزينةَ خاويةً بعد أن دمّرت معظم منجزات فترة حكمه السابق على صعيد البرامج الاجتماعية والتعليمية والنقابية والبيئية.

وقال لولا في خطابه الذي ألقاه في المجلس الأدنى بالكونغرس عند تنصيبه رسميًّا رئيسًا: «كانت حملةً صعبةً للغاية. لم تكن لولا ضد بولسونارو، كانت حملة ديمقراطيّة أمامَ همجيّة، ورسالتنا إلى البرازيل هي رسالةُ أملٍ وإعادة بناء (...) إن الصرح العظيمَ للحقوق والسيادة والتنمية الذي بنته هذه الأمة قد تمّ هدمُهُ بشكلٍ منهجيٍّ في السنوات الأخيرة. سنوجّهُ كلّ جهودنا لإعادة بناء هذا الصرح».

وأضاف أنّه سيرسلُ تقريرًا عن الإدارة السابقة إلى جميع المشرّعين والسلطات القضائيّة، وسيلغي «المراسيم الجنائيّة» لزعيم اليمين المتطرّف التي خفّفت السيطرة على السلاح، وتعهّد باتّخاذ إجراءات قويّة لحماية البيئة وتقليص مظاهرَ إزالةِ الغابات في الأمازون إلى معدّل الصفر بعد حلّ هيئاتِ الرقابة وسيحمّلُ الإدارة السابقة المسؤوليّة عن حالة الإنكار في مواجهة جائحة كورونا.

وأكّد بأنّ: «التزامنا الأكثر إلحاحًا هو القضاءُ على الجوع مرّةً أخرى وإعادة الديمقراطيّة».

المؤشّراتُ تقول: إنّ اليمين البرازيليّ لم يختفِ من المشهد بعد، حيث أقدم على افتعالَ أزمات سياسيّة منذ اليوم الأوّل، تحت حجة عدَم شرعيةً لولا، ومن الواضح أن المعركة في البرازيل بين اليمين واليسار، ليست معركةً سهلةً من جانب اليسار، وعلى الرغم من استنادها للدعم الشعبي، إلّا أنّ التجربة الجديدة اليوم، تؤكّدُ بأنّ الدعم الشعبي وحده، ليس كفيلًا بنجاحها، دون الولوج لعناصر القوّة التي يمتلكها هذا اليمينُ سواءً داخل أجهزة الدولة أو داخل طبقات المجتمع.

وبمعنى آخر، فإنّ التجربةَ الجديدة عليها أن تؤخذ بعين الاعتبار الكثير من العبر لتجربتها السابقة وأن تضيف إليها فهمها لعملية التحرر القومي من أسر منظومة الاستبداد الدولية واتباعها فيَ الداخل. ففي الوقت الذي غادر جايير بولسونارو قصر الرئاسة بقي نحو 40% من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب والمشرّعون والحكام يمثّلون اليمين ومجموعات مصالح، قد تتضرّر إن جرى

اعتماد وتطبيق القوانين والبرامج التي تعهد بها داسيلفا، ولذلك سيتعيّن عليه أن يتعامل مع هذه المجموعات في كلّ ما يريدُ أن يفعله. فالمسرحُ السياسيُّ في البرازيل اليوم لا يحتمل المحافظة على الإنجازات ومراكماتها دون الخوض في عمق المشكلة الأساسية، التي تقومُ على ثنائيّة التحرّر والاستتباع.

لكن الشعب البرازيلي أعلن كلمته: أنّنا لن نحتمل أربعَ سنوات أخرى من حكم بولسونارو، الذي أخلّ بالضوابط والتوازنات، ومارس الضغوطات على القضاء والمجتمع المدني، وأعلن عن سياسات شعبويّة يمينيّة وقلّص الدعم عن الخدمات الاجتماعيّة والصحيّة العامة، وازدادت خلال فترة رئاسته مظاهر إزالة الغابات في منطقة الأمازون بنسبة 50%. وارتفع معدّل الجريمة بنسبة 9% في المناطق الريفية، و13,8% في البلدات الصغيرة بمنطقة الأمازون، وبرزت ظاهرة اغتيال الناشطين البيئيين المؤثرين بين العامين 2018 و2020.

وبعدَ أسبوع واحد من التنصيب في 8 كانون الثاني (يناير) اقتحم الآلافُ من اتّباع الرئيس الخاسر البرلمانَ والحيَّ الحكوميَّ ومقارًا حكوميّةً أخرى في برازيليا، وذلك احتجاجًا على الهزيمة. وبرز التساؤل حول مستقبل الديمقراطيّة في البرازيل، حيث كادت الديمقراطيّةُ أن تتعرّض إلى ضربة مؤلمة، ولكن الإجراءات الحازمة للحكومةُ الفيدراليّة والتكاتف السياسيّ الكبير والالتفاف الجماهيري المؤسّساتي حولَ داسيلفا أحالوا دون الإطاحةِ بالديمقراطيّة البرازيليّة.

وبحسب أصداء الجماهير البرازيليّة، فإنّ الأزمة مستمرّةٌ منذ 4 سنوات عند انتخاب بولسونارو، الذي أتى إلى السلطة والبرازيل، تعيشُ انقسامًا حادًّا في المجتمع بين اليمين المتطرّف واليسار وهو ليس فقط عرقيًّا وله جوانبُ عديدة، حيث يرتكزُ اليمين على ثلاثة ركائز أساسيّة (الإقطاع الزراعي الذي يدعمُ إزالة الغابات بشكل منهجيّ، والإنجيليّين الجدد الذين يؤيدّون اليمين المتطرف، والسيطرة على المنظومة الإلكترونيّة وصناعة الهايتك). وقد وصفت جماهير لولا داسيلفا تأييدهم له كبحر أحمر اللون متدفّق لإضفاء الشرعية على الانتخابات وأكدوا: أنّه من أهم الأعوام في حياة البرازيل السياسية ولا يريدون ترك حيّز للفاشية. فلديهم الأمل أن يعاد إنتاج الإنجاز العظيم الذي حققته حكومته الأولى، عندما ارتقى أكثر من 30 مليون برازيلي إلى الطبقة الوسطى من خلال البرامج الاجتماعيّة الحكوميّة.

فهو الزعيمُ النقابيُّ المؤسّسُ لحزب العمّال ورئيس البلاد مرتين، وجاء من عائلة ريفيّة إلى ساوباوبو بحثًا عن حياةً أفضل، حيث كان يعمل والدُهُ في الزراعة، ووالدته كانت تعمل خياطة، وكان هو يعملُ في تلميع الأحذية وبيع الفول السوداني في الشوارع، واستطاع في الستينات العمل في مصنع للصلب خسر فيه أحد أصابع يده اليسرى. وعمل لولا من أجل ضمان حصول العائلات البرازيليّة على ما يكفي من الطعام، وتمكّن من إخراج البرازيل من خريطة الجوع العالمي وأدرك ضرورة تطبيق التنمية الاجتماعيّة والتوزيع العادل للثروات، فأغلبيّةُ أصوات داسيلفا من الفقراء والنساء اللائي يتلقين المعونات الحكوميّة، بالإضافة إلى الناخبين الشباب والطلاب وأصحاب البشرة السمراء وأعضاء المجتمع الأهلي، فأطلق برامجَ عديدةً منها معونات، خاصة للأطفال وبرنامج الاستفادة من المنح الدراسية وحقيبة لكل أسرة لضمان ذهاب كل طفل إلى المدرسة، وبفضل سياساته دخل جيل برازيلي كامل الجامعات، وبرنامج الكهرباء للجميع والتمكّن من امتلاك منازل. ورؤية دا سيلفا لم تقتصرْ على المعونة ذاتِ الـ (130$)، بل تجاوز ذلك وخلق طبقةً برازيليّةً وسطى. وفي سنوات حكمه الماضية رئيسًا ينتمي لحزب العمّال خلال الفترة من 2003 إلى 2010، نجح في إخراج 26 مليون شخص من الفقر، وخلق 15 مليون وظيفة وعيّن 11 امرأة، منهم مغنية وأول وزيرة للشعوب الأصلية وأسس لأكبر حراك طبقيٍّ عرفته البرازيل، ومنح المزارعينَ قروضَ ائتمان بأسعار فائدة منخفضة مقابلَ حمايتهم للغابات حيثُما تلقت البرازيل أكثر من مليار دولار من ألمانيا والنرويج في إطار «صندوق الأمازون» (Amazon Fund) لحماية الغابة المطيرة، وقد تقلّصت نتيجةً لذلك ظاهرة إزالة الغابات بين الـ 2005 و2012 بمعدل 76%.

ووقتها تعهّد بسنّ حزمة إصلاحات هائلة منها خروج البرازيل من تسلّط صندوق النقد الدولي وشرع باقتراحات جديدة من بينها: تشجيع التصنيع، زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصاديّة، سياسة إحلال الواردات، فتح علاقات جديدة مع الاتّحاد الأوروبي، تطوير في قوانين الاستثمار، تشجيع الزراعة، تشجيع السياحة هكذا استطاع دا سيلفا أن يعيد للبرازيل مكانتها من جديد، فقد حقّقت سياساته الإصلاحيّة الجديدة نجاحات أبهرت العالم وأخرجت البرازيل من إحدى أسوء الأزمات التي عرفتها، وفي عام 2010 تربّعت البرازيل في المركز السابع عالميًّا من حيث قوّة الاقتصاد محقّقةً نسبة نمو 7,5% ، وأصبحت من ضمن ما يعرف The Acronym BRIC وهي دولٌ تضمُّ كلًّا من البرازيل، روسيا، الصين، الهند وهي الدول التي حقّقت معدلات نموٍّ قويّة، وأسهمت في انتعاش الاقتصاد العالمي. فمن مستقبل الديمقراطيّة إلى قضية المناخ، فالأمنُ الغذائي العالمي الذي تؤدي فيه البرازيلُ دورًا رئيسيًّا بوصفها واحدةً من كبار مصدّري المواد الأساسيّة على مستوى العالم.

تبدو تداعيات الانتخابات الرئاسيّة مرشّحةً إلى تجاوز حدود البلاد إلى محيطها، بل وربّما العالم بأسره، حيث يشكّلُ انتصار لولا دا سيلفا في الانتخابات الرئاسيّة البرازيليّة لحظةً فاصلةً في السياسات الدوليّة المتعلّقة بتغيّر المناخ. ومن الواضح أن داسيلفا ماضٍ بسعيٍّ حثيث إلى ترسيخ معادلة التحرر في مواجهة الاستتباع، ويكفي الإشارة إلى أن اليوم الأول لتوليه الحكم أدرج القضية الفلسطينية ضمن أولوياته، وهو يدركُ مسبقًا أنّ هذا الإدراج هو عاملُ تحدٍّ للإمبرياليّة الدوليّة، وذلك بعد أن أقدم على استدعاء السفير البرازيليّ في تل أبيب، وهو امتدادٌ لليمين البرازيليّ المساند لكيان الاحتلال، وأعاد من جديد الخطابَ السياسيَّ المناصرَ للقضية الفلسطينيّة، ليس داخل البرازيل فحسب بل وخارجها، هذا المؤشّرُ يعطي الانطباع أن تجربته ليست داخليّة، فهو يريدُ للبرازيل أن تحضر على المسرح الدولي؛ لأنّها تمتلك كلّ مؤشّرات النهوض.

نعم... هناك ثقة في لولا دا سيلفا زعيمًا، وأيضًا هناك ثقةٌ في النخبة التي أحضرها معه لتولّي الحكم، إلّا أنّ الحكمَ على هذه التجربة الجديدة بحاجة إلى مزيدٍ من الوقت؛ لتتضحَ معالمُها■

# دروسٌ واستخلاصاتٌ ثوريّةٌ من أمريكا اللاتينيّة

اسحق أبو الوليد. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ فنزويلا

**تكتسبُ أمريكا اللاتينيّة أهميّتها الاستراتيجيّة في العمليّة الثوريّة من أجل التحرّر والاستقلال والسيادة؛ بسبب قربها من الولايات المتّحدة؛ القوّة المهيمنة على النظام الدولي، ومحاولتها الدؤوبة لإحكام السيطرة على ما تدعي أنّه حديقتها الخلفيّة، بالأساليب والوسائل كافة بما يضمنُ لها التحكم باحتياطاتها الباطنيّة، المعدنيّة والنفطيّة والمائيّة الهائلة، الضروريّة لاستمرار تطوّرها الصناعيّ والعمرانيّ «وفرض هيمنتها وقيادتها للعالم» كما قال كيسنجر عندما برّر سبب الإطاحة بالرئيس الشيلي المنتخب، الاشتراكي سلفادور الليندي، عام 1973، وتنصيب نظام عسكريٍّ فاشيٍّ دمويّ، بقيادة وزير الدفاع آنذاك أغوستو بينوشيت، استمرّ أكثرَ منْ عشرين عامًا.**

وجاء عزلُ الرئيس الشرعي المنتخب بيدرو كاستييو بانقلابٍ برلمانيٍّ يمينيٍّ رجعيٍّ في البيرو قبل بضعة أسابيع، واعتراف إدارة بايدن الفوريّ بحكومة الانقلابين برئاسة دينا بوارتي، التي شغلت منصب نائبة الرئيس كاستييو، دليلًا آخرَ على تورّط هذه الإدارة في الانقلاب، وعلى نفاقها في «الدفاع» الكاذب عن «الحريّة والديموقراطيّة» وعلى عدائها المطلق لاستقلال وسيادة الشعوب.

ما يجري في أمريكا اللاتينيّة ليس صدفةً ولم يأتِ من فراغ. لقد خضعت للاستعمار الأوروبيّ الكولونياليّ الوحشيّ المباشر، وخاصّة الإسباني والبرتغالي، لأكثر من 300 عام، تمّ خلالها إبادة ما يزيد عن 110 مليون من سكان شعوبها الأصليّة، كما يؤكّدُ الباحثُ الأمريكيّ من أصل فلسطينيٍّ منير عكش في بحثه «حقّ التضحية بالآخر»، أي تمَّ القضاءُ شبه الكاملِ على شعوبها الأصليّة، وثقافتها ومعتقداتها وحضارتها وجمال عمرانها وتشكّلت على أنقاضها شعوبٌ جديدةٌ، امتزج فيها من تبقّى من شعوبها الأصليّة مع الملايين من «المهاجرين» الجدد الذين أحضروا معهم «العبيد» الأفارقة ونظام العبوديّة والاستغلال، وأسهمت عواملُ عدّةٌ في التطوّر السريع، للتكوين المجتمعيّ الطبقيّ الجديد، ونمت فيه مبكّرًا وسريعًا النزعةُ الاستقلاليّةُ التي قادها أبناءُ المستعمرين أنفسهم، التي ترافقت أيضًا مع نموّ وتصاعد حدّة التناقضات والصراعات ذات الطابع المزدوج. فعلًا، استطاع الإقطاعيّون الجدد بتحالفهم مع الشرائح البيروقراطيّة والبرجوازيّة الكومبرادوريّة التي تكوّنت ونمت في أحشاء الاستعمار، حسم حروب «الاستقلال» والصراع الداخلي لصالحهم، وتمَّ عزلُ المحرّر سيمون بوليفار وخيانته على يد كبار مساعديه الذين اختاروا طريقَ نهج التجزئة والاستقلال القطريّ الشكليّ الخالي من أيِّ نوعٍ من أنواع السيادة، أمّنت بموجبه القوى الاستعماريّةُ إعادةَ صياغة وترتيب علاقتها مع الحكومات الجديدة، بما يضمنُ مصالحها الاستراتيجيّة بعد إنهاء استعمارها المباشر لمستعمراتها التي حلّت محلّها دولٌ جديدةٌ «مستقلّةٌ» شكلًا، وتابعةٌ فعليًّا للمراكز الاستعماريّة الرأسماليّة.

حروبُ الاستقلال» هذه في وسط وجنوب القارة اللاتينيّة، من شمالها إلى أقصى جنوبها، جاءت بعد حصول المستعمرات البريطانيّة في الشمال على استقلالها عام 1783، تحت اسم الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وقد جاء تشكيلُ هذه الدولة الجديدة، التي ولدت من رحم النظام الرأسمالي الإقطاعي الأوروبي؛ تلبيةً لاحتياجات التحالف الطبقي الإقطاعي البرجوازي للسلطة؛ لتنظيم المجتمع الجديد، وإضفاء الشرعيّة على كلّ ما استحوذت عليه هذه الطبقةُ من ثروات باطنيّة هائلة تمَّ احتكارُها من كارتيلاتٍ صناعيّةٍ وأراضٍ زراعيّة شاسعةٍ، امتلكتها شركاتٌ إقطاعيّة، مكّنها من تأسيس أقوى وأحدث نظام بنكيٍّ مالي في العالم؛ ما ساعدها علىَ النمو السريع واستكمال تشكيل شعب جديد وقوميّة جديدة، على أنقاض الشعوبِ الأصليةً. أمّ وَرّثها الاستعمارُ الإنجليزيُّ الأوروبيُّ كلّ جيناته ومواصفاته وعاداته واستراتيجيّاته وميوله التوسعيّة العدوانيّة، الذي لم تقطع معه حبلها السري، بل ازداد مع الزمن متانةً وقوّة.

سيمون بوليفار، محرّر فنزويلا وسبعة دول أخرى في أمريكا اللاتينية وصاحب النظرة الاستراتيجية الثاقبة، أدرك هذه الحقيقة مبكرًا «وتنبّأ» بالطبيعة العدوانيّة للولايات المتحدة الأمريكيّة أو «أمّة الشمال» كما كان يسمّيها. ففي رسالة وجّهها من واياكيل (مدينة في الإكوادور) للعقيد باتريسيو كامبيل في 5 آب عام 1829، كتب له قائلا: «هذه الأمّة، التي اسمُها الولاياتُ المتّحدة، بسبب مغالاتها في الحيطة والحذر، مصيرها أن تسبّب النكبات لشعوب أمريكا اللاتينيّة، وإغراقها في الفقر المدقع باسم الدفاع عن الحرّيّة». هذه القراءة هي أحدُ القراءات النادرة، الصحيحة والعلمية، لأساليب وسلوك «أمة الشمال»، التي لم تجلد بسوط «الدفاع عن الحرية» شعوب أمريكا اللاتينية فقط، بل طالت وما تزال تطال البشرية بأكملها. في المقابل، ورغم الصعوبات والظروف الموضوعية

القاسية ومرور النضال في مراحل من المد والجزر بسبب القمع والبطش، إلا أنّه لم يتوقّف يومًا، وتطوّر بشكل واسع منذ بداية القرن العشرين بقيادة أحزاب تقدّميّة ويساريّة جديدة، وخاصّة الأحزاب الشيوعيّة، للتحرّر من الأنظمة التابعة وريثة الاستعمار، ومن الهيمنة الإمبرياليّة الأمريكيّة، حيث خاضت هذه القوى كل أشكال النضال، بما فيه النضال المسلّح ضدّ أنظمة الحكم الرجعيّة الفاشيّة التابعة للولايات المتّحدة، قدّمت خلاله التضحيات الكبيرة، دون أن تتمكّن من تحقيق أهدافها. لقد شكّلتْ تلك التجاربُ والتضحياتُ خميرة الإرهاصات والهبات الثوريّة الحديثة، حيث بعضها تمكّن من إسقاط أنظمة، كما حدث في كوبا عام 1959 ولاحقًا في نيكاراغوا عام 1979.

إنّ ما تشهدُهُ دولُ وسط وجنوب القارة من معارك كرٍّ وفرٍّ مع الرجعيّة المحليّة وأسيادها، تعكسُ حيويّةَ الحركة الثوريّة الشعبيّة وقواها السياسيّة التي تنتقل بعد كلّ معركة أو إخفاق إلى مزيد من التجذير الثوريّ. فبرغم نجاح الإمبرياليّة لبعضِ الوقت في نيكاراغوا، عندما هزم حلفاءها في جبهة اليمين بقيادة فيوليتا تشامور، السنديين بقيادة دانيال أورتيغا عام 1990، تمكّنت الجبهةُ الساندينيّة من العودة، بعد 16 عامًا، إلى السلطة بفوز دانيل أورتيغا في الانتخابات الديمقراطية التي جرت عام 2006 بأعلى نسبة (64٪)، هذا الانتصار لم يحدث صدفةً، فرغم أن انتصار الثورتين الكوبيّة والنكاراغوية تمَّ في حقبة ما سمي التعايش السلمي، بين النظامين الاشتراكي بقيادة الاتّحاد السوفييتي والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، شكّل خلالها الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكيّة حليفًا وسندًا اقتصاديًّا لقوى التحرّر ورادعًا للعدوانيّة الأمريكيّة، إلا أن الانتصار الجديد جاء في حقبة القطب الأمريكي الأوحد، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه واختفاء المنظومة الاشتراكية.

أمريكا اللاتينية كانت بمثابة «الماء الذي يُكذب الغطاس»، ففي أقل من عشرة أعوام على سقوط الاتّحاد السوفييتي، أي في كانون أول عام 1999، فاز في الانتخابات القائد البوليفاري الماركسي، هوغو تشافيز، على مرشح اليمين، الصهيوني من أصل ألمانيٍّ سالس رومر. فوز تشافيز، دشن عصر الانتصارات في حقبة أحاديّة القطبيّة وأربك حسابات وتقديرات إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، في السنة الأخيرة من ولايته، الذي بذل أقصى جهوده لاحتواء الرئيس الفنزويلي اليساري، ولكنّه فشل «رغم كل الإغراءات السخيّة» التي عرضها عليه، مقابل قبوله «تعين وزراء تمَّ اختيارهم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد» كما كان يحدثُ مع الحكومات السابقة.

الرئيس تشافيز، تعرّض بسبب رفضه الاستجابة لإرادة وخطط البيت الأبيض لانقلاب في 11 نيسان عام 2002، أي بعد عامين من وصوله إلى الرئاسة، أفشلته القوّاتُ المسلّحةُ والحركة الشعبيّة بأقل من 48 ساعة. إنّ العامل الأساسي في إفشال الانقلاب اليميني، تمثّل في التحالف الشعبيّ العسكريّ وانحياز القيادات العسكريّة الأدنى للشعب المنتفض ضدّ القيادات العسكريّة والسياسيّة العليا المتآمرة، والحب المنقطع النظير للقائد تشافيز الذي جدّد الأمل بمستقبل أفضل، وفجّر الإمكانيّات من أجل تحقيقه. بعد فشل الانقلاب وعودته إلى الرئاسة، وصف الرئيس الراحل نفسه «بتشافيز الجديد» الجذريّ الذي لا يهادن، وعليه أن يستخلص الدروس من «لطمات سوط الثورة المضادة»، التي من أهمّها هو أنّ « أيّ مفاوضات بين قيادة الثورة واليمين، المستفيد منها هو اليمين، وأيّ اتّفاق بين الثورة وأعدائها سيكونُ لصالح أعدائها» وأنّ الثورة السلميّة، أيّة ثورة طبعًا، يجبُ - وبالضرورة - أن «تُحمى بالسلاح الثوريّ وإلا ستنتهي وتضيع». هذا الاستخلاصُ تمسّك به القائد الراحل تشافيز حتّى آخر يوم في حياته، وكان لوفائه والتزامه به الفضل في مواجهة اليَمين والإمبرياليّة وتحقيق النهوض الاقتصادي والتقدّم الاجتماعيّ وتطوّر الوعي الثوريّ في حقبةِ حكمِهِ التي تسمّى بحق «الحقبة الذهبيّة».

إنّ حركة التاريخ مطلقةٌ ولا تتوقّف، وأيضًا النضال الجماهيري الثوريّ من أجل التخلّص من اضطهاد الرأسمال والهيمنة الإمبرياليّة والاستعمار لا يتوقّف أيضًا ويتكيّف مع الظروف الجديدة. ففي حقبة أحاديّة القطبيّة، ليس فقط ممكنًا، بل وضروري، وأيضًا أثبتَ الواقعُ والتجربة وجود إمكانيّة فعليّة للوصول إلى الحكم وتغيير السلطة القائمة، وما على القوى الثوريّة إلا أن تأخذ القرار الثوري الصحيح في الوقت المناسب، تطبيقًا للمبدأ اللينيني الذي لخّصه لينين عندما أخذ قرار البدء بثورة أكتوبر «بالأمس كان مبكّرًا، وغدًا سيكون متأخّرًا لنبدأ اليوم».

وإذا عدنا مجدّدًا إلى ما يحدث في البيرو نجد أن الرئيس بيذروا كاستييو «دفع ثمن» موقفه المتردد والوسطي من مسألة ضرورة استلام السلطة، وليس فقط الوصول إلى الحكم. كان عليه أن يأخذ فورًا وفي أقصى الدعم الشعبي قرارَ تغيير الدستور وتأسيس بيرو الجديدة، أي كان يجب عليه أن يستجيب للتيار الثوري الذي طالب بذلك، وكان يجب أن يستغل هزيمة اليمين الرجعي الفاشي، وألا يسمحَ له بإعادة ترتيب أوضاعه وقواه. اليمين من طرفه استغلّ عامل الوقت، ووضع استراتيجيّة عدم السماح للرئيس أن يمارس مهامّه وسلطته، وحقّقوا أوّل نجاح عندما اعترضوا على وزير الداخليّة واتّهامه أنّه من أتباع الطوميرو سينديرو (الطريق المضيء) الذين خاضوا الكفاح المسلح في الثمانينات من القرن الماضي بقيادة الحزب الشيوعي وسيطروا على مساحات شاسعة من البلاد، ومن أجل القضاء على الثورة استعانَ اليمينُ بالدعم الأمريكيّ الصهيونيّ في مجال الاستخبارات والتسليح والتدريب واتّبعوا سياسة الأرض المحروقة ضدها، حيث ما يزال المئات من الذين شاركوا في القتال ضد السلطة معتقلين أو مطاردين. إنّ استجابة الرئيس كاستييوا لمطالب اليمين وقبوله تعيين وزير مقبول من «الطرفين»، أي عمليًّا من اليمين، دقّ أوّل مسمارٍ في نَعش حكمه، وأخذ اليمين يعترض على آخرين بنفسِ الحجة، حتى وصلوا لخلع الرئيس نفسه. كان من المفروض أن يصغى الرئيس للأصوات التي نادت بخوض معركة تغيير الدستور مبكّرًا، حيث ميزان القوى كان لصالح الاقتراح، عن طريق انتخاب جمعيّة دستوريّة، تجري بعدها انتخاباتٌ جديدةٌ على أساس الدستور الجديد، فخلال الفترة الممتدة من 15 حزيران 2021 التي أجريت فيها الانتخابات، وفاز بها حتى تاريخ الإطاحة به، هدر الرئيس كاستيوا الفترة الذهبيّة لترسيخ حكمه، في وقت اخترق اليمين بالتعاون مع الإدارة الأمريكيّة حزب «بيرو الجديدة» وتمَّ تضييق الخناق على الرئيس، ما اضطرّه لاتّخاذ قراره بحلّ البرلمان والدعوة لتغيير الدستور، ولكن الوقت كان متأخّرًا جدًّا وما «زاد الطين بلة» الخيانة من قسم من حزبه بمن فيهم نائبته■

# أيُّ جحيمٍ ينتظرُ المنطقة بوأد الاتّفاق النوويّ الإيرانيّ؟

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

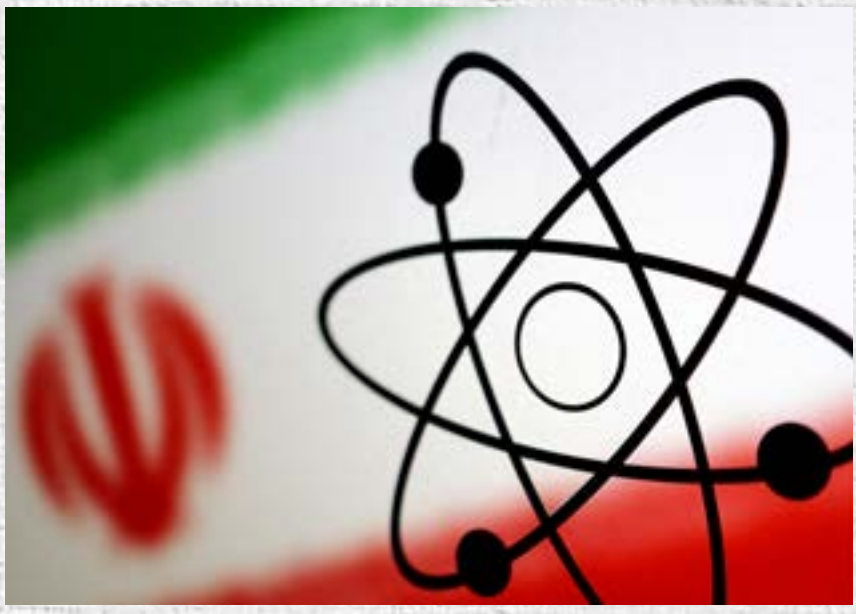

**تتصاعدُ أصواتُ قرع طبول الحرب في منطقة الخليج العربيّ برضوخ واشنطن والعواصم الأوروبيّة لضغوطات الكيان الصهيونيّ وإعلان الرئيس الأمريكيّ أنّ الاتّفاق النوويّ مع إيران قد «مات»، ووصول العديد من الملفات العالقة في الإقليم إلى طريق مسدود وتغلغل الكيان في المنطقة بفعل اتّفاقات إبراهام التطبيعيّة، وتنفيذ الولايات المتّحدة لقرارها القاضي بالانسحاب من أفغانستان، والتفرّغ إلى الصّراع مع الصين، باعتباره صراعَ البقاء على قمّة الاقتصاد والنفوذ العالمي، حيث تقول واشنطن: إنّ وجودها في أفغانستان كلّفها أكثر من تريليوني دولار منذ غزوها عام 2001 حتى هروبها في 31 أغسطس 2021 الذي يشبه الهروب من فيتنام عام 1975.**

لكن المعركة الأكبر ما تزالُ قائمةً وهي المواجهة مع إيران التي أصبحت همًّا بارزًا في المنطقة، وعنوانُها الأبرزُ الملفُّ النوويُّ الذي دخل في غيبوبة؛ بفعل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وحلفاء الكيان في أكثر من مكان باعتباره صهيونيًّا، الملف الأكثر خطورةً على الحالة الوجوديّة، وقد تمكّن حتى اللحظة من جعله في موت سريريّ. بعيد تسلم الرئيس الأمريكيّ السابق دونالد ترامب مقاليد الرئاسة في 2016، أعلن رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو عن امتلاكه وثائق تثبت أنّ «إيران خدعت العالم بإنكار أنّها كانت تسعى لإنتاج أسلحة نوويّة»، لكن الاتّحاد الأوروبي تمسّكَ بالاتفاق مع إيران، في الوقت الذي سارعت فيه الخارجيّة الأمريكيّة باعتبار الوثائق التي تحدّث عنها نتنياهو هي «وثائق حقيقيّة». ولأنّ هناك انسجامًا كبيرًا بين موقف الكيان وبين الحزب الجمهوري إزاءَ معارضة البرنامج النووي الإيراني، فقد أصدر ترامب في 2018 قرارًا أحادي الجانب يفيدُ بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ليتماهى مع الموقف الصهيوني الذي لم يتوقف عن التهديد بتدمير المفاعلات النوويّة الإيرانيّة، كما سبق له وأن ارتكب جريمة تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981، دون أن يكون هناك ردود فعل بمستوى ما جرى، لا من الدول العربيةً التي اكتفت بالإدانات اللفظية، ولا من الدول الغربية التي كانت وما تزال في موقع المتحالف مع الكيان الصهيوني وتبرّر جرائمه في فلسطين والبلدان العربية، بما فيها فرنسا التي بنت المفاعل العراقي.

جاء الاتّفاق النووي الإيراني بعد سنوات من المفاوضات الماراثونيّة الصعبةً والمبادرات والوساطات العديدة التي توجت جميعها بالتوصّل إلى اتّفاق بين إيران ومجموعة 5+1 في الثاني منَ أبريل 2015 بمدينة لوزان السويسرية، وأطلق عليه «اتفاق إطار» كان يفترض أن يؤدّي إلى حلٍ نهائيٍّ لملف البرنامج النووي الإيراني. وقد تضمّن الاتّفاق تخلّي إيران عن آلاف من أجهزة الطرد المركزي، ومن ثَمَّ تخلّيها عن أجزاء مهمّة من برنامجها النووي مقابلَ رفعً العقوبات المفروضة عليها. وقد دخل حيّز التنفيذ في 15 يناير 2016، لكنّه اصطدمَ بموقف الجمهوريين، فأعلن دونالد ترامب تخليه عن الاتفاق في 2018 وبدأت واشنطن في إعادة فرض العقوبات التي رفعتها، وسنّت عقوبات أخرى أكثرَ قسوةً منها لتصلَ إلى مراحلً حرجة بلغت حدّ الهاوية، حتى أبريل 2021ً عندما بدأت طهران ومجموعة الخمس الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بالإضافة لألمانيا، مفاوضات جديدةً لإحياء الاتّفاق النووي، بيدَ أنّها تعثّرت في مطلع سبتمبر 2022، بعد أن اعتبرت الأطراف الأوروبيّة والولايات المتّحدة ردَّ إيران على مُسَوَّدَة التفاهم «غير بناء». بعد أسبوعين منَ توقف المفاوضات، اندلعت الاحتجاجات في إيران على خلفية مقتل الشابة الإيرانية مهسا أميني عندما كانت محتجزةً لدى شرطة الآداب بتهمة عدم التزامها باللباس الإسلامي المعمول به. كما قامت الدول الغربيّة التي تدعمُ الاحتجاجات بفرض المزيد من العقوبات آخرها ما صرّحت به مفوضة الاتحاد الأوروبي يوم 18 يناير/كانون الثاني 2023 بشمول الحرس الثوري بالمزيد من العقوبات.

لم يكن البرنامج النووي الإيراني وليد الألفية الثالثة، ولا حتى من إرهاصات ورغبات الثورة التي انتصرت في فبراير/ شباط 1979، بل إنّ المحطّة الأولى في تاريخ الملف النووي الإيراني تعودُ إلى خمسينات القرن العشرين، في عهد الرئيس الأمريكي آيزينهاور وضمن برنامجه الذي أطلق عليه «الذرة من أجل السلام». تدرّجت إيران في هذا الجانب أيّام حكم الشاه محمد رضا بهلوي حليف

الولايات المتحدة وكلب حراستها في الخليج العربي، فتمّ عام 1967 التوقيعُ على اتفاقيّة بين إيران والوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة وأمريكا؛ بهدف توريد اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم، كما تمّ في العام نفسه تأسيسُ مركز طهران للبحوث النووية بدعم أمريكي. بعدها بعام وقّعت طهران على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة، ولم تمرَّ إلا سنواتٌ قليلةٌ ليعلن شاه إيران مطلع سبعينات القرن الماضي عن توجهه لتشييد 23 مفاعلاً نوويًّا حتى نهاية التسعينات، ووضع ذلك تحت يافطة التحضير لمرحلة ما بعد النفط، وشدّد الشاه، حينها، على أن إيران لا تسعى لبناء أسلحة نوويّة، لكنّه أكّد أيضًا أنّه «في حالٍ بدأت دولٌ صغيرةٌ في المنطقة ببناء ترسانة نوويّة، فستعيد إيران النظر في سياستها». وفي منتصف السبعينات وقّعت إحدى الشركات التابعة لشركة سيمنز الألمانيّة اتّفاقًا مع إيران تقومُ بموجبه الشركة الألمانية ببناء مفاعل بوشهر النووي، وفي 1977 وافقت الحكومة الألمانية للشركة التي كانت تبني مفاعل بوشهر على بناء 4 مفاعلات إضافيّة.

مع انتصار الثورة الإيرانية في فبراير 1979، قرّرت واشنطن إيقاف إمداداتها من اليورانيوم المخصّب لإيران، بينما علقت الشركة الألمانية أعمال بناء مفاعل بوشهر قبل أن يتم إنجازه، لكن روسيا في حقبة بوريس يلتسن دخلت على الخطّ مطلع التسعينات وأرسلت خبراء الطاقة لإيران وتم تأسيس منظّمة بحثيّة مشتركة مع إيران باسم «برسيبوليس»، وتوّج منتصف العقد التسعيني بتوقيع اتفاق روسيّ إيرانيٍّ لاستكمال العمل في مفاعل بوشهر.

هذا التطوّرُ أخاف الغرب، وادّعت الولايات المتحدة حصولها على معلومات من المعارضة الإيرانيّة تفيد أن إيرانَ تبني مفاعل لإنتاج الماء الثقيل في مدينة آراك (تشبه هذه الادعاءات حجة واشنطن بوجود أسلحة دمار شامل قالها معارضٌ عراقيٌّ في رَسالةٍ ماجستير)، ولأنّ هذا المفاعل يمكنُهُ إنتاج مادة البلوتونيوم التي يتطلبها إنتاج السلاح النووي، فقد سارع الاتحاد الأوروبي إلى تهديد إيران ودعوتها للتوقيع على البروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة، كما طالب طهران بالسماح الفوري بتفتيش المنشآت النووية الإيرانية دون قيد أو شرط. وبالتوازي أصدرت الوكالةُ الدولية للطاقة قرارًا في سبتمبر 2003 يقضي بإلزام إيران «بالوقف الكامل لكل أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وبتوقيع البروتوكول الإضافي، في تماه جليٍّ مع موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية. لكن طهران رفضت الضغوطات واستمرت في تخصيب اليورانيوم، وأعلنت في أبريل 2006 نجاحها في عمليات التخصيب بنسبة 3,5 بالمئة الصالحة للأغراض السلمية والبعيدة عن الأغراض العسكرية التي يجب أن تصل فيها نسبة التخصيب إلى أكثرَ من 90 بالمئة. قاد هذا إلى مسارعة مجلس الأمن الدولي في إصدار قرار رقم 1737 في ديسمبر 2006 يمنع بموجبه أي دولة من تسليم إيران أو بيعها أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تساعدها في نشاطات نوويّة وبالستية، بالإضافة إلى تجميد أصول 10 شركات و12 شخصًا لهم علاقة بالبرامج.

لكن المشهد الآخر الذي دفعت إيران الكثير من أجل أن تتبوأه هو إصرارها على عدم الولوج في مستنقع الدين الخارجي المذل الذي يتحكّم في مصائر الناس، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإيران في 2021 ما يزيد على 359,7 مليار دولار، وقدر صندوق النقد الدولي نسبة الدين الخارجي الإيراني إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 بـ 0,5٪ فقط، وأعلن الصندوق «أن الدين الخارجي لإيران أقلّ من جميع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، وفق ما ذكرته وسائل الإعلام الدوليّة.

تناول الصندوق أيضًا في تقريره المعنون بـ «الآفاق الاقتصاديّة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، حجم الديون الخارجيّة لـ28 دولة في المنطقة ومنها إيران التي سجّل أن لديها أدنى نسبة من الدين الخارجي قياسًا إلى الناتج المحلّي الإجماليّ في العام 2022، بالمقابل قدر الصندوق متوسّط ديون دول المنطقة من إجمالي ناتجها المحلي بنحو 35,8%، كما تم الإعلان عن نسبة ديون الدول المصدرة للنفط في المنطقة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 30,9%.

لا شكَّ أن تدني الدين الخارجي تسجّل إيجابيّة لإيران، إلّا أنّه لا يمكنُ له أن يغطي على المصاعب الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد الإيراني رغم أهميّة عدم الارتهان المالي للخارج، باعتبار ذلك جزءًا من معركة الاستقلالية. فقد خسرت العملة الوطنية الإيرانية ما مقداره 20 بالمئة من قيمتها خلال الأشهر الماضية التي أعقبت الاحتجاجات التي اندلعت في منتصف سبتمبر/أيلول 2022، وذلك رغمَ ما تسجّلُهُ الأرقامُ من احتياطيات لإيران من المعادن المكتشفة التيِ تمتلكها والبالغة 57 مليار طن تتضمّنُ نحو 10 آلاف معدن، أهمُّها الحديد وتمتلكُ إيران منه 2,7 مليار طن، والفحم 1,2 مليار طن والذهب بنحو 300 طن، و6 ملايين طن من الزنك..الخ، حيث تشكل هذه ثروة تبلغ قيمتها الإجماليّة الأولية أكثر من 773 مليار دولار، ناهيك عن النفط والغاز باعتبارهما الثروة الطبيعية الاكثر تأثيرًا في الاقتصاد الوطني. ولا يمنع وجود هذه الثروات من تردي الاقتصاد الإيراني والبلاد تخوض مع الدول الغربية والكيان الصهيوني معركة الاتفاق النووي ومعركة النفوذ في المنطقة، حيث واجهت إيران مصاعب كبيرةً في العديد من مفاصل الاقتصاد، ومنها ارتفاع إيجارات المساكن بمعدل 5 آلاف بالمئة خلال عقد من الزمن، وفق ما أشارت له صحيفة «اعتماد» الإيرانية، بينما قالت صحيفة «افتاب يزد»، إن أسعار الدواء تضاعفت بمعدل الضعفين بالنسبة للدواء المحلي وستة أضعاف للدواء الأجنبي وذلك بعد إعلان الحكومة عن عزمها على رفع الدعم عن الدولار المخصص لشراء الدواء، وضاعف من الأزمات المتناسلة شح المياه الذي تعاني منه نحو 300 مدينة إيرانيّة ذات كثافة سكانيّة عالية. أما صحيفة «ابتكار» فقد ذهبتْ بعيدًا حين تحدثت عن سيطرة المافيا على مفاصل في الاقتصاد الإيراني تضاهي في بعض الأحيان قوّة الحكومة في التحكّم بالأسعار؛ الأمرُ الذي أدّى إلى زيادة عدد الأسر الفقيرة من 11 بالمئة عام 2018 إلى 25 بالمئة في 2021، وانخفاض الخصوبة من 1,24 بالمئة في 2011–2016 إلى 0,68 بالمئة عام 2020، وهذا تراجعٌ له دلالاتُهُ المهمّة.

بعد كلّ هذه السنوات تقرعُ طبول الحرب التي يمكنُ التكهّن بشراراتها الأولى، لكن من الصعب معرفة إلى أيّ جحيم ستُصلى به المنطقة بعد انطلاق الرصاصة الأولى من بيت النار؟ ■

# هجومُ الرّبيعِ الرّوسيّ هل يحسمُ حرب الجليد؟

د. سامح إسماعيل. باحثٌ ومحاضرٌ في العلومِ السياسيّةِ وفلسفةِ التّاريخ/ مصر

**بعد تراجعٍ روسيٍّ ملحوظ على جبهات القتال في أوكرانيا، بالتزامن مع خسائر غير متوقّعة في الأرواح والمعدّات، تجمّدت جبهات القتال الساخنة، ربّما بفعل برودة الشتاء، ولرغبة القادة العسكريّين في وقفة تعبويّة. وعليه أصبح الجميعُ يتحدّث عن حملة الربيع المتوقعة، التي ربّما تحسمُ الحربَ أيًّا كانت النتائج.**

### تجاوزُ الخطوط الحمراء:

بعد تحفّظ مثيَر للجدل، قرّرت برلين – أخيرًا - الموافقة على تزويد كييف بدبابات (Léopard 2) المتطوّرة، في خطوة تمثّل تحوّلًا ملحوظًا في الاستراتيجيّة الغربيّة تجاهَ الضغط العسكري على آلة الحربِ الروسيّة.

من جهته، أعرب أندري ميليك، نائب وزير الخارجيّة الأوكراني، والسفير السابق لدى برلين، عن سعادته بالقرار الألماني، واصفًا إيّاه بالتاريخي، مطالبًا الحلفاء الغربيّين بالمزيد من الدّعم من أجل دفع الغزاة الروس.

القرارُ الألمانيّ الخطير، ربّما يدفعُ تجاهَ المزيد من التصعيد بين الغرب وروسيا، حيث إنّه بالإضافة إلى ما تحملُهُ الخطوة من استفزاز لموسكو، يمثّلُ القرار تحوّلًا كبيرًا في السياسة الألمانيّة، حيث جاء بعد أن كان، أولاف شولز، مترددًا منذ فترة طويلة، تجاهَ تزويد أوكرانيا بالدروع الثقيلة، خوفًا من أن يزيد ذلك من خطرِ المواجهة المباشرة بين روسيا والناتو.

ألمانيا أكّدت أنّها لن تذهب وحدها تجاهَ المواجهة مع موسكو، وأصرّت على أن يشاركها في ذلك حلفاؤها، وخاصّةً الولايات المتّحدة. وتشير التقارير إلى أنّها اشترطت أن تقوم واشنطن بتسليم عددٍ مماثلٍ من دبابات أبرامز، كما تشير التقاريرِ إلى أنّها تحفّظت على عدد الدبّابات الّتي تقرّر إرسالها إلى كييف، مكتفيةً بعدد 14 دبابةً فقط، يتمُّ تدريبُ الطواقم الأوكرانية عليها بعيدًا عن ساحات القتال، وربما يتم ذلك في قواعد الجيش الألماني.

على الصعيد الميداني، تؤكّدُ كييف أنّ الدبابات الألمانية سوف تساعدها على استعادة المبادرة، وإعادة أراضيها المحتلة، بالإضافة إلى ردع الهجوم الروسي المتوقّع على نطاقٍ واسعٍ في أوائل الربيع.

### سباقُ التسليح هل يحسمُ الحربَ؟

يربطُ كثيرٌ من المحلّلين بين تحديد التوقيت الدقيق لنهاية الحربِ، والسرعة التي يقدّم بها الناتو حزمةً جديدةً من الأسلحة الهجوميّة العسكريّة لأوكرانيا، وبالأخصّ تمكّنها من حسم معركة ميليتوبول، ذلك أنّ استعادة المدينة سوف يمكّنُ الأوكرانيين من الوصول بسهولةٍ إلى بحر آزوف، ما يقطعُ فعليًا خطوطَ الإمداد والاتّصالات الروسيّة عن شبه جزيرة القرم.

وتطمعُ القوى الغربيّة في دفع الجيش الروسيّ إلى الاستسلام؛ ومن ثَمّ تشكيل بنيةٍ أمنيّةٍ دوليّةٍ جديدة، يتم فيها تحجيم موسكو خلف حدودها، التي ربّما تتغيّر وفقًا لمستجدات الحرب، وربّما يتحقّق ذلك السيناريو بسبب تكاليف الحرب، الماديّة والبشريّة، التي قد تؤدّي إلى كسر مستوى التزام النخبة السياسيّة الروسيّة تجاهَ بوتن، وهو ما يحاول الرئيس الروسي تفاديه عبر مواصلة الهجمات طيلة الشتاء، على البنية التحتيّة الأوكرانيّة؛ لكسر الروح المعنويّة للأوكرانيين، وتقويض قدرتهم على التحمّل، قبل حملة الربيع الحاسمة، بينما تظلّ آفاق التفاوض

مغلقةً، حيث لم تتغيّر المطالب الأساسيّة لأيٍّ من الجانبين.

لم يُعد أمام الغرب، مع طول أمد الحرب، سوى محاولة تغيير معادلة القوّة، عبر تزويد أوكرانيا بصواريخ ستينغر، وصواريخ IRIS-T المضادة للطائرات على ارتفاعات منخفضة، ومدفعيّة صواريخ HIMARS، ودفاعات باتريوت الجوية على ارتفاعات عالية، ومركبات المشاة القتالية، فائقة التطوّر، ما يعني تجاوز كل الخطوط الحمراء في الصّراع بين الناتو وموسكو.

على الرغم من هذا الدعم الغربي السخي، والمكاسب العسكريّة التي حقّقتها أوكرانيا، يذهبُ الصّراعُ تجاهَ الثبات حدّ الجمود، حيث استمرّت الحرب بالفعل لفترة أطول من العديد من الحروب الإقليميّة، ولا يلوح في الأفقِ نصر أو تراجع.

## هل يفيدُ سقوطُ روسيا؟

يمكن القول: إنّ الرهان أصبح مقتصرًا على ظهور البجعة السوداء وحدها، بحيث تتمُّ الإطاحة ببوتين وفق سيناريوهات متعدّدة، من قبل قوّات الأمن المنشقة، أو تمرّد وحدات الفاغنر التي يقودها يفغيني بريغوزين، أو انقلاب يدعمه الزعيم الشيشاني المتهوّر رمضان قديروف. لكن السؤال المهمّ، هل يفيدُ حقًا سقوط روسيا من الداخل؟

قد تصبحُ روسيا بعد بوتن غيرَ قابلة للحكم، وقد يواجهُ الغربُ أزمةَ لاجئين عنيفة، بالإضافة إلى أنَّ انهيار الاقتصاد الروسيّ، وفقدان التحكّم في تلك المساحات الهائلة من الأراضي، وهذا العددُ الكبيرُ من السّكان، يعني كارثة عالميّة بكلّ المقاييس.

في تشرين الأوّل (أكتوبر) الفائت، قال رئيس المخابرات البريطانيّة: إنّ القوّات الرّوسيّة في أوكرانيا منهكةٌ وتتدرّب في قواعدَ متداعية، وتقاتل بمعدّات قديمة، وتفتقر إلى الإمدادات الطبيّة، كما يشكو الجنود من إرسالهم إلى الموت، وشهدت المواقعُ بعض حالات التمرّد، وخلال هذا الشتاء قد يتجمّد البعض دون ملابس دافئة. لكن ذلك كلّه لا يعني حتميّة سقوط الجيش الروسي بسهولة، بالإضافة إلى الدعم الشيشاني، ووحدات الفاغنر من المرتزقة، وكل ذلك يعني أنّ أمد الحرب ربّما يطول.

لقد صدّ الجيش الأوكراني الاندفاعات الروسيّة المبكّرة، للاستيلاء على أكبر ثلاث مدن في أوكرانيا هي: كييف وخاركيف وأوديسا. في الآونة الأخيرة، استعادت القوّاتُ الأوكرانيّةُ نصف الأراضي في شرق وجنوب أوكرانيا، التي استولى عليها الروس، بما في ذلك العاصمة الإقليميّة الوحيدة التي تمَّ الاستيلاءُ عليها منذ ذلك الحين، خيرسون. وقد يقوم الجيش الأوكراني بعمليّات للتوغّل بعمق أكثر في المناطق المحتلّة، حتى شبه جزيرة القرم، التي يمكن أن تكون معرّضة للخطر، إذا استولى الأوكرانيّون على مركز السكك الحديديّة في ميليتوبول، ولكن يجب أن يتمَّ كلّ هذا، قبل أن يتمكّن الجيش الروسيّ من تجهيز حملة الربيع، وهو أمرٌ ربّما يكونُ صعب التحقّق في ظلّ الظروف الميدانيّة الحاليّة.

## مفاجآتٌ متوقّعة:

في المقابل، يمكنُ للجيش الروسي أن يشنَّ هجمات مباشرة على قواعد الإمداد والتدريب في دول الناتو القريبة، أوَ اللجوء للاستخدام المحدود للأسلحة النوويّة، وحينها لن يكون بمقدور أحد توقّع المستقبل، لكن اتّساع ميدان القتال، وتورّط أطراف إقليميّة بشكلٍ مباشر، يعني الدخول في حربٍ عالميّة قد تمتدُّ إلى سنوات.

ويبدوَ أنّ الغرب سيستمرُّ في ضمان احتفاظ القوات الأوكرانية بالتفوق النوعي في مجال الأسلحة، في المقابل سوف تؤدي التعبئة الروسية لمزيد من المجندين، إلى تعزيز الدفاعات الروسية. وعليه يكون المسرح مهيّأً لحرب استنزاف مطوّلة.

يقول مايكل كلارك، المدير المساعد لمعهدَ الدراسات الاستراتيجية، إكستر، بالمملكة المتحدة: إنّ هجوم الربيع الروسي قادمٌ لا محالة. لافتًا إلى أنّ أولئك الذين يسعون إلى غزو بلد آخر، عبرَ سهول أوراسيا العظيمة، محكومٌ عليهم في نهايةِ المطاف بالتجمّد في الشتاء فيها. وعليه فإنّ بوتن استفاد من الدرس الذي لقنه الشتاء لنابليون وهتلر، فآثر التمهّل، والعمل على أن يرسخ قواعده ويواصل تعزيزاته؛ في انتظار هجوم روسيٍّ جديدٍ في الربيع.

وبحسب كلارك، يحتاجُ كلا الجانبين إلى وقفة، لكن الأوكرانيين أفضل تجهيزًا وحافزًا للاستمرار، ويمكنهم الحفاظ على الضغط، على الأقل في دونباس. بالإضافة إلى أنّهم قريبون جدًا من تحقيق اختراقٍ كبيرٍ حول سفاتوف وكريمينا؛ وهو اختراقٌ من شأنه أن يعيدَ القوات الروسية إلى خط الدفاع الطبيعي التالي على بعد 40 ميلًا، بالقرب من المكان الذي بدأ فيه غزوهم فعليًا في شباط فبراير الفائت.

ومع ذلك، قد تتوقّف الهجمات الأوكرانيّة في الجنوب الغربي، بعد استعادة خيرسون.

وقد يكون العبور إلى الجانب الشرقي من نهر دنيبرو، للضغط على الطرق الروسيّة الضعيفة، وروابط السكك الحديدية في شبه جزيرة القرم، أمرًا صعبًا للغاية. لكن احتمال شنّ كييف هجومًا جديدًا مفاجئًا لا يمكنُ أبدًا استبعاده.

وعلى أيِ حال، يبدو أنّ زمن الحرب سوف يطول، وهو أمرٌ ربّما تدركهُ جيّدًا الدوائر السياسيّة الأمريكيّة، التي تعملُ على استنزاف الطرف الروسيّ قدر الإمكان، قبل أنْ يتمَّ الجلوسُ إلى طاولة المفاوضات■

# عن محاولةِ الانقلابِ الفاشلة في البرازيل

د. بلال رامز بكري. كاتبٌ ومحلّلٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ البرازيل

**الشرخُ الذي أحدثه الإستقطاب السياسي في البرازيل في الأعوام الأخيرة كانت له نتائجُ كارثيّةٌ مع بداية ثاني أسبوع من هذا العام. ففي الثامن من شهر كانون الثاني/يناير الجاري، اقتحمت جموعٌ يمينيّةٌ متطرّفةٌ مقرّات السلطة في برازيليا، وعاثت فيها خرابًا وإفسادًا وتكسيرًا، محدثةً أضرارًا جسيمةً في المنشآت والممتلكات العامة ومهدّدةً حكومة الرئيس الحالي «لويز إيناسيو لولا دا سيلفا». كان مشهدًا سورياليًّا فجائعيًّا بامتياز، مع أنه لم يشهد سقوط ضحايا بالأرواح، وكان اقتصار الأضرار على الماديات.**

اقتحمت الجموع الهائجة القصر الرئاسي، وهو مقرّ السلطة التنفيذيّة، والبرلمان، وهو مقرّ السلطة التشريعيّة، والمحكمة الفيدراليّة العليا، ومقرّ السلطة القضائيّة. والخسائر كانت بالملايين، والأعطاب التي لحقت بالأعمال الفنية والتحف التراثية ربما لن يكون بالإمكان ترميمها أبدًا. لذلك فإنّ وصف «الهمجيين» الذي أطلقه الرئيس «لولا» على هذه الجموع هو وصفٌ غيرُ مجافٍ للحقيقة.

في ساعاتٍ قليلة تمّت السيطرةُ على الموقف، وأستطاعت قوّاتُ الأمن والقوات المسلّحة طَرد المُقتحمين الذين وصفتهم بعض القنوات الإعلاميّة وبعض السياسيين بـ «الإرهابيين». ولكن السهولة التي تمّت فيها الاقتحامات المفاجئة طرحت علاماتِ استفهامٍ كبيرةً حولَ تقصير أو حتى تواطؤ السلطات الأمنية في برازيليا والقوّاتِ المسلّحة، ولم يتورّع الرئيس «لولا» عن اتهام العديد من المسؤولين بالتواطؤ الواضح والصريح.

لم تكن اتّهامات الرئيس لقوّات الأمن وللقوّات المسلّحة آتية من العدم، فالقرائنُ تشيرُ إلى تورّطٍ مفضوح لمسؤولي الأمن في المقاطعة الفيدراليّة، وهذا أدّى إلى إقالة مدير الأمن في برازيليا، بالإضافة إلى توقيفه اللاحق، كما أدّى إلى إبعاد حاكم المقاطعة الفيدراليّة عن منصبه بموجب حكم قضائي. هذا دون الحديث عن توقيف المئات من المتسبّبين بأعمال الشغب والتكسير والتخريب.

أُحبطت محاولةُ الانقلاب وتمّ التعاملُ بحسم وحزم مع الأحداث من قِبَل الحكومة الفيدراليّة في برازيليا، وظهرت بشكل جليٍّ زعامةُ «لولا» وحنكته السياسية في احتواء الأزمة، ويبدو أن اليمين المتطرّف البرازيلي أصيب في مقتل، و زعيمه الرئيس السابق بولسونارو قد بات ورقةً محترقةً في السياسة البرازيليّة. بالأخصّ إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ بولسونارو نفسه قد أُدرِجَ اسمه في لائحة أولئك الذين تطالهم التحقيقات القضائيّة على ضوء الأحداث الأخيرة.

لم تكن محاولةُ الانقلاب هذه مفاجئةً بمجرياتها ووقائعها بقدر ما كانت مفاجئة بتوقيتها، فقد كان التيار اليميني المتطرّف بزعامة الرئيس السابق لا يألوا جهدًا في الطعن بنتائج الانتخابات وذلك منذ الإعلان الرسمي للنتائج في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم. وكانت التجمّعات والتحرّكات اليمينيّة المتطرّفة تطالب بالانقلاب العسكري على الشرعيّة والديمقراطيّة منذ إعلان فوز «لولا». وقد قاموا بقطع الطرقات السريعة وبالتجمّع والاعتصام أمام الثكنات العسكريّة، وحتّى بالتخطيط والتدبير لعمليّاتٍ إرهابيّة.

كان غالبُ الظنّ أنّ التسلّمَ السلمي للسلطة في أوّل يوم من هذا العام لن تعقبه أحداثٌ كاقتحامات برازيليا واحتلال قصور السلطات الثلاث، وهذا رغم ما صاحب هذا الاستلام من سابقة تاريخيّة تجلّت في تنصّل «السلف» بولسونارو عن تسليم الوشاح الرئاسي للخلف «لولا». مرّ يوم التنصيب بسلام، وكذلك الأيام الأولى التي تلته. لكن يوم الأحد الثاني من العام الجاري، كان الشاهد على سابقةٍ تاريخيّةٍ غير مشهودةٍ في تاريخ البرازيل.

في المحصّلة، جاءت رياحُ أحداث برازيليا بغير ما تشتهيه سفن اليمين المتطرّف وزعيمه «بولسونارو». فالنتيجةُ الفوريّةُ كانت انفضاض الكثير من قطاعات اليمين المعتدل وقوى الوسط عن اليمين المتطرّف، مع ما صاحبها من إدانات واسعة النطاق من قِبَل الهيئات والمؤسّسات والنقابات في كافة مستويات المجتمع، وأدّى هذا الأمرُ إلى ازدياد الالتفاف الوطني حول الزعيم «لولا» وإلى تعزيز الجبهة العريضة للتحالف الذي جاء به إلى السلطة في عهده الثالث بعد عهدين متتاليين كانا في أوّل عقدٍ من هذا القرن.

وفي العشرين من شهر كانون الثاني الجاري جاءت إقالة الرئيس «لولا» لقائد الجيش بسبب اتهاماته بالتقصير والتواطؤ في أحداث وتعيين قائد جديد للجيش جاءت إجراءً يفيدُ أخذ «لولا» بزمام القوات المسلحة، وتأكيده على التعامل بحزم مع أي محاولات انقلابيّة أو خروج على الشرعية والديمقراطية. يُذكَرُ أنّ الدستور البرازيلي يعطي رئيس الجمهورية صلاحيّة القيادة العليا للقوّات المسلّحة. لذلك فإنّ «لولا» بقراره هذا يعطي إشارةً واضحةً إلى أنّه لن يتسامح مع أي قيادة عسكريّة غير موالية للدولة. بمعنى أن احترامَ الدستور والشرعيّة يجب أن يكون في صميم توجّهات وميول أي قيادةٍ عسكريّة مرموقة.

كل المؤشرات تفيدُ أن الدولة العميقة في البرازيل قد اتّخذت قرارها بالتعامل بصرامة وحزم مع حالة النشاز البولسونارية، وأنّها لن تتساهل مع أي محاولات للطعن في الشرعية وفي المسار الديمقراطي، ولنا في الإجراءات والقرارات والتدابير التي اتّخذتها المحكمة الفيدراليّة العليا خير دليل على هذا المنحى والتوجّه للدولة العميقة في البرازيل. ما من شكٍ في أنّ وقوف السلطة القضائيّة مع الرئيس «لولا» هو أحد تجلّيات قرار الدولة العميقة في وأد الحالة البولسونارية وفي طيّ صفحة اليمين المتطرّف ربّما إلى الأبد.

ستشهدُ الأسابيع القادمة تطوّرات وتحدّيات خطيرة وكبيرة فيما يخصّ التعاملَ مع هذه الأزمة ومع ذيولها. وفي تقديرنا، فإنّ اليمين المتطرّف سيواصل مرحلة انكفائه. ومؤسّسات الدولة وأجهزتها سوف تسعى إلى تعزيز الشرعية. لكن على الرئيس لولا وفريق عمله أن يتنبّهوا ويتيقظوا، فما حصل في برازيليا ليس بالأمر الهيّن اليسير، وليس من خصال اليمينَ المتطرّف التسليم بالهزيمة بسهولة. إنّ التنظيف يجب أن يشمل كلّ من تظهره التحقيقات ضالعًا أو متورّطًا أو متواطئًا، ويجب أن تكون الإقالات والإبعادات والتوقيفات خير عون للرئيس لولا في توطيد أركان ودعائمَ ولايته الثالثة في رئاسة الجمهوريّة ■

# محمد أركون: علينا تحرير الفكر العربي من السجن الدوغمائي

عدَّ بعضُ النقّاد والمثقّفين العرب أنّ مشروعَ المفكّر العربيّ محمد أركون للتّراث الديني هو وحده الذي بقي صامدًا في الساحة العربيّة، في حين تبخّرت كلّ المشاريع الأخرى إلى حدّ كبير، أو اندثرت أو فقدت مصداقيتها؛ والسبب في ذلك ـ برأيهم - هو أنّه يذهبُ إلى أعماق الأشياء ولا يتوقّف في منتصف الطريق، وأنّ فكره عبارةٌ عن حفر أركيولوجي في الأعماق أو أعماق الأعماق، حتّى يصل إلى عقدة العقد التراثيّة المستعصية؛ فيفكّها ويضيئها بشكل غير مسبوق. وبتفكيكها وإضاءتها يحصلُ شيءٌ خارقٌ يشبه المعجزة: "لقد تحرّرنا من إرهابنا اللاهوتي المزمن لأوّل مرّة وتنفسنا الصعداء! هناك سببٌ آخرُ هو أنّه يسيطرُ على المنهج والمصطلح بكلّ تمكّنٍ واقتدار.

ويذهبُ هاشم صالح إلى أن «أركون»: أوضح أكثر من مرّة الفرقَ الأساسي بين إسلام العصر الذهبي وإسلام عصر الانحطاط. لقد بيّن الفرق بين الأخلاق الإسلاميّة - الفلسفيّة النبيلة التي بلورها كبارُ مفكري العصر الذهبي من معتزلة وفلاسفة، وبين الموجة الظلامية المنتشرة حاليًا التي لا علاقة لها بالأخلاق ولا بالنزعة الإنسانيّة. ولهذا السبب يرى أركون أنه ينبغي تحرير الفكر العربي من السجن الدوغمائي المغلق الذي سجنتنا فيه عقلية القرون الوسطى. لقد دعا إلى الخروج من العقليّة الدوغمائيّة والطائفيّة الضيقة؛ فالدوغمائية إذا زادت على حدّها تتحوّل إلى تحجّر؛ فتعصّب؛ فإرهاب. لقد كان إسلام العصر الذهبي المجيد، منفتحًا على الفلسفة اليونانيّة وبخاصّة فلسفة أفلاطون وأرسطو... إلخ. أما اليوم فلا يوجد أيُّ انفتاحٍ وإنّما انغلاقٌ وانغلاقٌ الانغلاق.

وبرأي «أركون» بأنّه: لولا الانفتاح على الحضارات الأخرى لما كانت كنوزُ التراث العربيّ التي لا تزال تدهشنا وتبهرنا حتى اليوم، حيث كان الإسلام آنذاكَ حضاريًا مشرقًا منفتحًا على الآخرين ومتسامحًا معهم، ومحترمًا لكرامتهم الإنسانيّة، وما كان يشتمهم أو يكفرهم لأنّهم ليسوا مسلمين! ولكن كل ذلك اختفى من ساحة الفكر العربي، ولم يعد له من وجود بعد إغلاق باب الاجتهاد والدخول في عصر الانحطاط وهيمنة السلاجقة الأتراك.

وعليه؛ يؤكّدُ هاشم صالح أنّ: فكر أركونٍ سوف ينتصر أكثر في المستقبل؛ لأنّه جاء في الوقت المناسب، ولبّى حاجة تاريخيّة. لقد استطاع أن يعرّي الأصوليّة من جذورها؛ من أساساتها؛ من أساسات أساساتها، وهو ما عجز عنه كلّ مثقفي العرب والإسلام قاطبة■

# الكاتبةُ والشاعرةُ تغريد عبد العال «للهدف»:
# المخيّمُ مكانٌ مؤقّتٌ لكنّه أيضًا مَرَكب، فهو يتمسّكُ بالذاكرة، ولكنّه أيضًا يحلمُ بأَمكنةٍ أوسع

أجرى المقابلة: أحمد بدير (محرّر ومعدّ تقارير في الهدف).

حوار

***عليَّ أن أصغي لكلِّ شيءٍ حولي، وليس فقط الكتب، ففي ذلك ما يجعلني أختار ما يشبهني حتّى في خياراتي الشخصيّة في الحياة.***

***لقد أسطرناه كثيرًا، -المخيم - لكنّه في العمق مليءٌ بالحزن ويتألّم بسبب الفقد، لقد جعلناه بطلًا، رغم أنه كذلك، لكنّنا نسينا أنّه مجرّد طفلٍ منعوه أن يكبر***

كاتبةٌ فلسطينيّةٌ ولدت في مخيّم نهر البارد، وتعيش في بيروت، عملت في التعليم سابقًا، والآن تعمل في العمل الثقافيّ وتكتبُ للصحافة الثقافيّة، لها ثلاث مجموعاتٍ شعريّةٍ وقصّة للاطفال. أقامت ورشاتٍ فنيّةً وإبداعيّةً للاطفالِ في المخيّمات.

*** كيف كانت بدايتُك مع الكتابة؟ ومتى تشكّلت لديكِ هذه الموهبة والعوامل التي أسهمت في تكوينها؟**

** كانت بدايتي مع الكتابة في أكثرَ من محطّة في حياتي، لكن في طفولتي، تعرّفت إليها من خلال القرّاءة، فوالدي قارئ وكاتب ورسام، وفي بيتنا مكتبةٌ كبيرةٌ ومهمّة. تعرّفت إلى الكتب واللوحات في عمر صغير، واكتشفت أنّها لا تشبهُ كثيرًا العالمَ في الخارج، أي في المخيّم. وبعدها طبعًا بدأت كتابة القصّة والقصيدة وبدأت أتعرّف إلى الكتّاب الفلسطينيين والعرب وكتّاب من العالم. في المحطّة الأخرى التي اكتشفت فيها الكتابة كانت في تجربتي مع الحياة ومع اليوميّات واصطدامي بحواجزَ وعقبات كثيرة، فعرفت أنّ الكتابة طريقي، وعليّ أن أصغي لكلّ شيء حولي، وليس فقط الكتب، ففي ذلك ما يجعلني أختار ما يُشبهني حتّى في خياراتي الشخصيّة في الحياة.

***من أسهم في صقل شخصيّة الكاتبة تغريد والكينونة الأدبيّة لها، سواءً كتّاب أو أدباء؟**

** البيئةُ التي ولدتُ بها؛ أمي وأبي وتلك الكتب واللوحات في المنزل، ولكن هناك أيضًا شخصيّات حولي تسهمُ بطريقتها في جعلي أقرأ كلَّ شيء حولي بطريقة تُعنيني. كان الشاعرُ الروسيّ بوشكين هو أوّلُ الشعراء الذينَ وجدتهم في مكتبة البيت، بالإضافة إلى قصص غسّان كنفاني التي تحاورت معها طويلًا قبلَ أن أبدأ رحلتي في القراءة، فوجدتُ شعرًا داخلها. كان النقاشُ الذي يدور في البيت من أفكار وآراء مهمّا في جعلي أناقش كلّ شيء وأحاوره داخلي. لكنّي أذكر ماركيز وعناوين رواياته التي كنت أتأمّلها أحيانًا دون أن أقرأها، وعدتُ إليها فيما بعد عندما كبرت. هناك الكثيرُ من الشعراء والكتّاب والفنّانين الذين أشعر دائمًا أنّهم يضيفون شيئًا ما داخلي. هناك مثلًا مريد البرغوثي الذي شعرتُ بقصائده أنّ هناك شيئًا يدفعني إلى الكتابة، وهناك أيضًا حتّى الآن الكثير من الكتاب كساراماغو الذي يشعرني أنّ الكتابة تجربة عميقةٌ جدًّا تذهبُ إلى أماكنَ بعيدة وحميميّة.

***المخيّمُ رمزًا لقضيّة اللجوء، ونهر البارد رمزًا للجوء مرّتين... ما مدى تأثُّر شخصيّتك أو صقلها من خلال هذا «الرّمز» مكانًا خارجَ الزّمن الفلسطينيّ الطبيعيّ؟**

** المخيّمُ مكانٌ مؤقّتٌ لكنّه أيضًا مركّب، فهو يتمسّكُ بالذاكرة، لكنّه أيضًا يحلم بأمكنة أوسع، وهو جغرافيا تحاولُ أن تتعرّف إلى نفسها دائمًا؛ لأنّه ولد على الطريق بعد النكبة. فهو يحنّ لفلسطين وينقل جوّها الخاص داخله، لكنّه أيضًا مشحونٌ بسؤال المستقبل والعودة. لقد ولدت في هذا المكان، وتعرّفت إلى ذاكرتي وإلى فلسطين داخله؛ وفي الوقت نفسه كان أيضًا نافذتي على كلّ أحلامي، لا يمكنني أن أستثنيه من داخلي. لقد مرّ وقتٌ طويلٌ لكي أتفاهمَ معه، كنتُ لا أريدُهُ مجرّد مكان للاجئين، كنتُ أحلمُ أن يكونَ محفّزًا للتعرّف إلى أمكنة أخرى، ويتصالح معها، لذلك أستطيعُ القول: إنّي أصبحتُ أعلم من هو بداخلي. إنّه كما قلت: خارجَ الزمن الفلسطيني الطبيعي، لكنّه داخل الزمن الخاص لكلّ واحد منا، فهو الذي عرفني على ذاتي وعلى حياتي، وكلّما ابتعدت عنه اكتشفت أنه كوّنك وصقلك.

نعم، لقد أسطرناه كثيرًا، لكنّه في العمق مليءٌ بالحزن ويتألّم بسبب الفقد، لقد جعلناه بطلًا، رغم أنه كذلك، لكنّنا نسينا أنّه مجرّد طفلٍ منعوه أن يكبر. لقد سدّوا عليه نافذةَ

ستؤلمك وردة وحيدة
بقيت في الكأس لشهور
ستعلمك التفاصيل الصغيرة السؤال
عن الحدائق والغابات
ويكسرك الوحيد الذي مشى في الزقاق وتاه لسنتين
لكنك و أنت تحركين كل ما يشغلك في القاع
ستخرج الى السطح
بقايا السكر الذي رفض الذوبان

من قصيدة: سكر : مجموعة «العشب بين طريقين»

التنفّس حين وضعوه في قوالبَ ضيقة ورأوه مجرّدَ مكان معزول. تعلمت داخله أن أنظر إلى الخارج، وأن أتفهّم معنى المكان، وأن أحبّ الأمكنة التي تولد على الطريق، وأن أقدر من يمشي في طريقه إلى مكان آخر، ومن يحبّ هذا المكان ويبقى، وتعلمتُ أيضًا أن أبحثَ عن فلسطين في داخلي.

*** معاناةُ اللاجئين في مُخيّمات اللجوء لا تُوصف، كيف توظّفت هذه المعاناة من خلال كتابات الكاتبة تغريد؟**

** ربّما يجعلني الألمُ من حولي أدركُ ما أستطيعُ فعله في هذا العالم، فهو ينبّهني لسؤال من أنا، ويحفّزني لأفكّرَ في معنى وجودي، وذلك هو أهمُّ مَحفّز للكتابة؛ أن تدركَ مبكّرًا أنّك في مكان قسريٍّ وفي ظروف ليست سهلة من حولك.

هناك دائمًا إحساسٌ أنّ الكتابةَ ستفتحُ آفاقًا أخرى وزوايا للنظر إلى المعاناة تحفيزًا لاكتشاف الذات والهُويّة. طبعًا شاهدت الكثير من معاناة اللاجئين من خلال عملي السابق في التعليم، وذلك أتاح لي لأوّل مرّة أن أعلم أنّنا - نحن الضحايا - يجبُ أن نفكّر ألا نبقى كذلكَ أو نستسلم لذلك، بل ربّما نكون مسؤولين أكثر عن أنفسنا، وأن نعمل، وأن ننتج

إبداعًا يعيدُ رؤيتنا مبدعين ومنتجين.

*** هل الحروبُ والأزماتُ تُؤطّرُ أو تحجّمُ أفكارنا وتحد من خيالنا، أم أنّ العكس هو الصحيح؟**

** ربّما تجعلنا الحروب نفكّر أن ننجو، ليس فقط ننجو بحياتنا بل بوعينا وأحلامنا وقيمنا؛ لأنّ من يدمّر يسعى لأن يدمّرك من الداخل، وأن يقتل شغفك في الحياة وسعيك لأن تجد ما تحب، ذاك هو العدو. لذلك أرى أنّه حال استطاعت تلك الحروب أن تعيقنا فقد هزمنا. علينا دائمًا أن نعيد أسئلتنا لنقرأها أمام أنفسنا لنعلم كم تراجعنا. ولقد شاهدنا وقرأنا كم وُلد من الحروب مبدعون ومفكّرون وقادة، وفي الوقت نفسه كم ضاعت طاقات وأهدرت. ومن هنا تأتي قوة الخيالَ والإيمان بالذات، وقوة الحلم على الوقوف بوجه تلك الطاقة المدمّرة التي تقتل وتنهب وتسرق الطاقات المحفّزة والفاعلة...

*** هل يمكنُ للاديبِ الفلسطينيّ أن ينجحَ في النجاة من المعارك، وخاصّة السياسيّة في كتاباته ويبقى في المنتصف؟ أم أنّ الحياديّة ليس لها مكانٌ هنا؟**

** لا أسمّيها حياديّةً، بل بالنسبة لي الذهاب إلى المناطق الخفيّة في الأشياء والخروج من أمكنة جاهزة ومعروفة. ربّما أميل أكثر إلى التعرّف إلى الأشياء من جديدٍ في كلّ ما أقرأ، أي ألا أجد السياسة المباشرة، بل أن يجعلني الكاتب أدرك القضايا بطريقة مختلفة، حتى لو كانت تلك القضايا سياسيّة بطريقة ما. وفي حالة الفلسطيني، الموضوعُ ربّما أصعبُ؛ لأنّ كلّ ما يعانيه ويتألّم من أجله هو شأنٌ سياسيّ، لكنّه في الوقت نفسه شأنٌ خاصٌّ وحميميٌّ وذاتيٌّ، ويعني أي شخصٍ يتألّم في هذا العالم. لا أحبُّ تصنيف الأشياء؛ لأنّني أحيانًا أراها تتداخلُ وتفترق في الوقت نفسه. ومتعة الأدب الجميل برأيي أن يرينا كيف تتداخل هذه المواضيع بطريقة لافتة، كما قال إدوارد سعيد: الممتعُ في الأدب هو درجة امتزاجه بالأشياء الأخرى، لا نقاوته. لكن أوافق أيضًا أن يبتعد أو يحاول الكاتب الابتعاد عن السياسة أو الشّعارات السياسيّة أو يكتفي بنظرةٍ سياسيّةٍ لما يريدُ قوله...

***في أدب الأسرى، من اللافت أنّ هذا الأدب ينفتحُ على مضامين غير سؤال السجن والأسر، كيف تقرأين ذلك؟**

** من خلال قراءتي لبعض روايات الأسرى المبدعين، شعرت أنّهم أيضًا يحرّرون لغتهم من السجن ويكتبون عن أشياء أخرى، ولكن بقي سؤال الحرية في العمق، وهذا أثّرَ بي كثيرًا. أحسستُ أنّهم يكتبون لأنّهم أحرارٌ كما قال وليد دقة: «أكتبُ كي أتحرّر من السجن، على أمل أن أحرّره مني». لقد جعلوني أتأكّد دائمًا أن الكتابة حريّةٌ ومسؤوليّة. عندما قرأتُ سر الزيت لوليد دقة وأيضًا العاصي لسائد سلامة ومسك الكفاية لباسم خندقجي عرفتُ أنّ كلّ واحدٍ منهم يحفرُ خندقًا في اللغة مختلفًا عن الآخر، وهناك أيضًا الكثيرين ممّن يحاولون ذلك. لهذا السبب أرى أنّهم لا يكتبون سيرتهم فقط، رغم أنّ معظم الروايات هي مستلهمةٌ من قصّتهم الذاتيّة، بل إنّهم يبتكرون سيرةً مختلفةً من خلال قراءاتهم ومناقشاتهم وتفكيرهم بمعنى التحرّر داخليًّا ونفسيًّا. لقد كانت المضامين الأخرى التي تنفتحُ عليها تجربتهم هي تجربةُ النضال، الحريّة، المرأة، الخيال، المستقبل والكتابة والقراءة. ربّما نستطيعُ القول: إنّهم يخوضون تجربةً في الإبداع، التي هي من صلب نضالهم.

أكثر الأشياء التي تنفلت من يدي
هي المزهرية التي رسمت عليها وجهك
فقط سقطت دون أن تنكسر
تحرك داخلي وقتها حنين لطيف
أن أوجل حديثي معها
لماذا أحدث وجوها لم تعد معي
هل لتكون هناك أيد خفية
تحمل الأشياء بحذر الى الغرفة
أم لأرى وجهي يحمل زهورا
ويخبئها في الليل
أريد أن أحدثك عن قطعة ليل
عالقة في يدي
وكل مرة تنبت في الأسفل

من قصيدة: قطعة ليل

***يقولُ غسّان كنفاني إنّ «الإنسان في نهاية الأمر قضيّة»، هل هذا شعارٌ أم أنّ غسّان تلمّس دواخلنا والكامن فيها وعبّر عن مقاومتنا وإنسانيّتنا؟**

** ليته يتحوّل إلى مبدأ؛ لأنّه يقفُ ضدَّ شعارات كثيرة تؤطّر القضايا، الإنسان كما رآه غسان قضيّة، والقضيّة الفلسطينيّة إنسانيّةٌ بالنهاية، وهذا كان واضحًا في فكر غسان الذي أنسن القضيّة وأعطى أبعادها السياسيّة أبعادًا أخرى إنسانيّة في فكره وأدبه...

*** كيف قرأت تغريد عبد العال فلسطين من خلال ما تركه لنا غسّان كنفاني من إنتاجٍ فكريٍّ وأدبيّ؟**

** أستطيعُ أن أقول: إنني بدأت بالتعرّف إلى فلسطين من قصص غسان بعيدًا عن حكايات الأجداد عنها، كنت أريدُ أن أكتشفها أكثر، فرأيتها بعين غسان وروحه، ربّما رأيت في البداية كاتبًا يسردُها قصصًا وروايات ويحول حياته فيها إلى فنّ. رأيت عظمتها ورأيت كيف تصبح مكانًا عظيمًا في الروح. في «أم سعد» مثلًا، نراها بلادًا تجعل النساء استثنائيّات، وفي عائد إلى حيفا تصبحُ سؤالًا مستقبليًّا وفلسفيًّا وفي رجال في الشمس تأخذنا إلى شتات يطرح علينا الأسئلة. لم تكن العلاقة مع فلسطين سهلة في كتابات غسّان بل علاقةُ عشقٍ مفعمةٌ بالفكر والاطلاع والاستكشاف والحوار والتساؤل.

***أخيرًا، من يرسم طريق من: الكاتب أم الشخصيّات الروائيّة؟ ومن يأسر الآخر في أزقة الرواية؟**

** ربّما سأسأل هذا السؤال للروائيّين، وقد قرأت أن بعضهم يترك الشخصيّات الروائيّة تقوده، كساراماغو مثلًا. لقد شغلني هذا السؤال يومًا، رغمَ أنّي لم أكتب الرواية يومًا؛ لأنّه برأيي من الشيّق أن نتعرّف على عمل الروائيّين وطريقة تفكيرهم بالكتابة، ففي ذلك ما يدفعنا أن نتعرّف على عوالمَ خفيّة وغير ظاهرة في الرواية. ولأنّي أيضًا أقدّر الروائيّين وأقدّر الشخصيّات الروائيّة أيضًا وهي التي تترك أثرًا كبيرًا داخلنا وبعضهم يسهمون في تغييرنا إلى الأفضل..■

ربما تستطيع رقصة واحدة
أن تجعلك تنظرين إلى الخلف
لكنك ستأخذين الطريق معك
إلى الجسر اللامرئي
الذي يفصل كلماتك عن اللحن الخفيف

فهناك جسر
تسمعين الخطوات وهي تعبر فوقه
خشبي كذلك الذي تركته في مسقط رأسك
وجسر آخر
ترسمين أطر افه و أنت تنظرين الى الضفاف
وآخر
يوقظك من نومك
حين تسرعين الى خطوة غريبة

من قصيدة: جسر

# قِراءَةٌ في قَصيْدَة شَخْصيَّة شعْريَّة مُرَمَّزة
## "فعَلَهُ صَغيْرُهُمْ هَذَا عَنَانٌ"
## (3/3)
# فِلَسْطِينُ وشَعْبُهَا: تَمَاهٍ كُلِّيّ، وَوَلَهٌ أَقْصَى

عبد الرحمن بسيسو. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سلوفاكيا

لوحة الأسير الصغير. للفنانة هيا علوش

**لعلّ الوصيّة، أو الخلاصة الجوهريّة المنطقيّة العقليّة، والوجوديّة الشّاعريّة، في آنٍ معًا، والتي باقتباسها أكملنا القسمَ السّابقَ من هذه المُقاربة النّقديّة القارئة، وهي الوصيّة الخُلاصة التي تقول: «لا تُبدّل هواك/ وكُنْ جَسَداً واحِداً في الرّهانْ»*، لعلّها أنْ تكون، من حيث صَفْرها الهوى بالهُويّة في صُلب مَدْلُول جوهريّ واحد، يَنْبوعَ كلّ الوصايا، ولُبّ جوهرها المكنوز، وصُلبَ كلّ أصلابها الرّاسخات؛ كوصايا، هي في حدّ ذاتها، خلاصات تجارب حياة، قاسية ونبيلة، تُودعُها «الذّاتُ الشّاعرة» في وِجْدان «قرينها المُلازم»، أو «طفلها الشّعريّ» الرّائي بلا أدنى خفش في البَصر، أو التباس في البصيرة: «عَنانْ»؛ فهي تؤكّدُ كلّ دلالات التّشبث بالمَحْبوبة الخالدة: «فلسطينْ» التي تتبادلُ، مع شعْبها، كلّ مُكوّنات الهُويّة الوطنيّة الإنسانيّة الجامعة كليهما في إهاب كينونة حياتيّة وُجوديّة ذات هُويّة مُلتحمة، وذلك مُذْ لحظة وجُودهما الصّميميّ المُتزامن مع لحْظة انبثاق فجر الحضارة الإنسانيّة، والمُتواصل، بلا أدنى انقطاع، على مدى أزمنة التّاريخ حتّى هذه اللّحظة من لحظات أزمنته الصّائرة، والمُتحوّلة، وغير القابلة لترك أمرٍ زائفٍ، أو حالٍ غير سويٍّ، على ما هُما عليه من زيفٍ وعدمٍ سواءٍ، أبداً.**

وبضَفر الهَوَى بالهُويّة، وفْقَ تأويل دلاليّ سَيُعَزّزُ الشّقّ الثّاني من الوصيّة صدْقيّتَهُ، سَيتَجاوبُ عدمُ تَبْديْل الهَوَى مع عدم تَبْديْل الهُويّة تَجَاوبًا تَرادُفيّاً يُعْطي مَعْنَى ثَلاثيّاً مُتَشابكاً: رُسُوخُ الانتماءِ إلى فلسْطينَ: أرضاً، وشعباً، وقضيّةً؛ والانْخراطُ الحَيَويّ في المُقاومَة الشّعْبيّة الهَادفة إلى تحريرها واستعادَتها؛ وتَعزيزُ اللّحْمَة الوطنيّة الفلَسْطينيّة التي تَكْفُلُ، بالتّضافُر مع الأَمرين السّابقين، الفَوزَ برهان الصّراع الوجوديّ؛ إذْ ليسَ لانْكسار هذه اللّحْمَة، أو لضَعْفها، أنْ يُمَكّنَ الشّعبَ الفلَسْطيْنيّ منَ اجتَثاث الغُزاة، وتحرير فلَسْطيْن واستعادتها كاملةً غيرَ مَنقوصَة، ومن الشّروع، منْ ثَمّ، في تجلية وُجُودها الحَيويّ، القديْم والمُعاصر والمفتوح على المُستَقْبَل، في شتّى مَدارات الحياة والوجود الإنْسَانيّ الحَقّ.

وفي ضَوء ما تقولُهُ شبَكَةُ دلالات القَصيْدَة، سيكونُ لهذا المعنى الثّلاثيّ أنْ يُشكّلَ ثالوث أعْمدَة المحْور الرّأسيّ الثابت الذي عَليْه تَدُورُ صيرورةُ الهُويّة الفلسطينيّة، وتَحوّلاتها المُمْكنَةُ، في مجرى الصّراع الحياتيّ الوجوديّ المفتوح مع الغُزاة، فيما لتجلياته المُتنوّعَة أنْ تُفصحَ عَنْ أنّ علاقةَ الحُبّ العشْقيّ، الحَيَاتيّ الوُجُوديّ، المُتَبادَل بيْن فلَسْطيْنَ وشعْبها، قد رَسَخَتْ وسَمَتْ حتّى وصَلَتْ حدّ التّماهي الكُلّيّ والوَلَه الأقْصَى؛ فقد وهبتْ فلَسْطينُ رُوْحَها وكُلّ نفْسها لشعْبها، ووهَبَها شعْبُها كُلّ نفْسه ورُوْحَه، فكانَ كُلّ منهُما أمّاً لآخره وأَباً، وابْنَةً وابْناً، ومرآةً يُبْصرُ آخرُهُ فيْها إذْ يُبْصرُ نفْسَهُ، ومَجالاً حَيَويّاً لصَيْرورة حياتهما الحيويّة المُتَجَدّدة أبداً، ولتجلية وجودهما الإنسانيّ الحياتيّ الوُجُوديّ الدّافق والمُلْتحم.

شَتَاتٌ مَرفُوضٌ وصِرَاعُ وُجُودْ

وفي ضوء هذا التّأويل الدّلاليّ النّابع من قراءة العَلاقات التّفاعُليّة القائمة بين مكوناتِ شبكةَ دلالات القصيدة بأسرها،

سنكون مؤهلينَ لاستنباط الصِّفَة التي يُمْكِنُ لإضافتها إلى الكلمة «الرِّهَانْ» التي قرأناها تَوّاً، أنْ نُعَرِّفَ هذا «الرِّهَانَ»، لنُدرِكَ، إدراكاً مَفْهُومِيّاً سَاطعاً، مَعْنَاهُ؛ وما هذه الصِّفَةُ التي تُحَفِّزُنا معطياتُ الشَّبَكَة الدلاليّة الكُلّيّة على استنباطِهَا منها، إلّا «الوجوديُّ». إنّهُ، إذنْ، «الرِّهَانُ الوُجُوديُّ»؛ أو هُوَ «الصِّراعُ الوُجُوديُّ» الذي لا يُمْكِنُ لشَعْبٍ مُسْتَهْدَفٍ من قبل التّوحُّش البشريّ بالإبادة، والإفْنَاء، وتعديم الوجود، أنْ يَخُوضَ غِمَارَهُ مُراهناً على الفوز فيه، أو أنْ ينخرط في مَسَاراته النِّضَاليَّة، بكفاءة قادرة وبَسَالة نَاجعة، تُمَكِّنَاهُ من الفوز برهان خوضه عبرَ تحقيق الانتصارِ الحَاسِمِ والنِّهائيّ فيه، إنْ لم يَكُنْ هذا الشَّعْبُ «جَسَداً واحداً»؛ أي كَيْنُونَةً حَيَاتِيَّةً ووجُوديّةً مُلْتَحِمَةً، تَدُلُّ أجزاؤها على جَوْهَرِهَا الجَامِعِ وكُلِّيَّةِ كينونتها، ويَدُلُّ جَوهَرُهَا الجَامعُ وكينونَتُهَا الكُلِّيَّةُ على أجزائهَا التي تُجَلِّي في ذاتهَا، وفي انفرادهَا، وفي التحامها بهما، وُجُودَهَا ووجُودَهُمَا، بلا أدنى شُبْهَةٍ لوجودِ أدْنَى انْقِسَامٍ، أو تَبَايُنٍ، أو انْفِصَامْ.

وتأسيساً على مؤسّسات هذه الوصيّة، النّابعة، أصْلاً، منْ فلسْطينَ، المَحْمُولِ نِدَاؤُهَا على صَوتِ الوجُود الإنسانيّ الحَقّ، تَذهبُ «الذّاتُ الشّاعِرَةُ» التي التقطتْ، برهافة، هذا النِّداءَ، إلى مُخَاطَبَة «عَنَانَ»، باسم كُلِّ فلسطينيّ المَنَافي والشّتَات الذين «يُجَرْجِرُهُمْ» السّعيّ اللّاهبُ لمواجهة عقابيل المآسي والنّكبات، وشتّى ضُروب الاستبداد والقهر، ولتخفيف وطْآت شروط العيش الضّاريَة في مُخَيّمَات اللُّجُوء القَسْريّ، وتأمين حَاجاتِ البقاءِ على قيدِ الحياة لأسرهم ولأنفسهم، من مَنْفًى إلى مَنْفًى، ومن شَتَاتٍ إلى شَتَاتٍ، في أصقاع أروض ليست لهم، ويرفضُ وجدانُهُمُ الكُلّيّ أنْ يكونَ أيّ صَقْعٍ منها بديلَ وطنهم المأسُور، والمَائر وجُودُهُ في وُجْدان كُلٍّ منهم، وفي أصْلاب كينونته كذاتٍ فلسطينيّةٍ إنسانيّةٍ، فرديّةٍ وجمْعيّةٍ، مُلْتَحِمَةٍ.

وما «عَنَانُ» المُخَاطَبُ، هُنَا، إلا رمزاً على كُلِّ فلسطينيّ المنافي والشّتَات المُقْتَلِعينَ من «فلسْطينِهِمْ»، والعَاقِدِيْنَ العَزْمَ على تحريرها واستعادتها، وذلكَ بقدر ما هُوَ رمزٌ على الذّات الشّاعرة التي تُخَاطِبُهُ، لكونه، وفْقَ تجليات حُضُوره المُبَاشِر في هذا الكتاب الشّعْريّ عبرَ هذه القصيدة، وقصيدتين أخريين هُمَا: «أمل»؛ و«أيُّهَا المَاءُ»، ومقْطع أخير من قصيدة مُطولة عُنوانُها «آخرُ اللّيْل»، وفي ضوء تجلياته الدّلاليّة المبثوثة في فضاءات قصائدَ عديدة أخرى، هُوَ «الرّمزُ الشّعْريُّ الكُلّيّ» الدّال على أبناء فلسْطينَ وبنَاتها أجمعينَ، ولا سيّمَا منْهُمْ، ومنهُنّ، الأوفياءَ المُخْلِصِينَ، والوَفيّاتِ المخْلِصَاتْ، راسخي الانْتمَاء وراسخاته.

ومَعَ اكتمال «ترميز عَنَانَ» على النّحْو الكُلّيّ الذي بيّنّاهُ بتُؤدة وبعض إسْهَاب، تذهبُ الذّاتُ الشّاعرةُ إلى مُنَاداته منْ جديدٍ، لمُتابعَة مُخَاطَبَته وإبلاغه المزيدَ من وَصَايَاهَا، فكأنّي بهَا تُنَادي نفْسَهَا إذْ تُنَاديهِ، وتخاطبُ نفْسَهَا إذْ تُخَاطِبُهُ، فتقولُ لنفْسهَا مَا تَقُولُهُ لَهُ، وتكشفُ لنفْسهَا ما تكْشِفُهُ لَهُ، فتَلْمَسُ برُوْحِهَا شُقُوقَ رُوْحِه، وتَتَحَسّسُ بأصَابعهَا جُروحَهُ وحُروقَ جَسَده، وتُعَاني، بكَامِلِ كينونتهَا الحياتيّةَ الوجوديّة، مُكَابَدَاته وعَذَاباته، فيما هُوَ يَلْمَسُ برُوحه شُقُوقَ رُوحِهَا، ويتَحَسّسُ بأصابعه جُروحَهَا وحُروقَ جَسَدِهَا، ويُعَاني، بكَامل كينونته الحَيَاتيّةَ الوُجوديّة، مَا تُعَانِيهِ من مُكَابَدَاتٍ قَاسيَةٍ، وضراوةَ عَذَابَاتٍ، وآلام.

وإنْ تركّزَ المُقْطَعُ الشّعْريّ السّادسُ من هذه القصيدة،

من أعمال الفنان الفلسطيني عبد الناصر الصوراني

على سَرد إلْمَاحي مُرمّز لمَا اقترفَتْهُ أنْظمَةٌ سيَاسيّةٌ عربيّةٌ مُسْتَلَبَةُ الإرادة تَقْبَعُ رؤُوسُهَا منَ «السّادَة الإمّعَات» مَنْزوعي الوطنيّة والوعْي والضمير في «عَوَاصِمَ ذئبَةَ» تُنَاقِضُ «القُدْسَ»، فتَتَضَافَرُ اقترافاتُهَا التّوحُّشيّةُ، والتّكْبيليّةُ المُغلّةُ، بحَقّ فلسْطينَ وشَعْبهَا، مَعَ اقترافات الغُزاة الصّهاينَة المُستَعْمرينَ المُسْتَوطنينَ المُتَوحّشينَ، وجرائمهم المُتَوَاصلة، بحقّهمَا، فإنّهُ لَيَكْشِفُ، في مُقَابل كُلّ هذا الاستهداف التّوحّشي، وفي سياق بَلْوَرَة مَاهيّة الاستجابَة الفلسْطينيّة المُجْديَة، والقابلة للوجود الحيويّ الفعّال، على التّحدّيات التي يُمْليْهَا هذا الاسْتهْدَافُ التّوحُّشيُّ، مُكوّنات جوهريّة أخرى تتفاعلُ في صَوْغ «هُويّة عَنَانَ» التي تُحَدّدُ ماهيّةَ الاسْتجَابَات الواجب عليه اتّخاذُهَا إزَاءَ أيّ تَحَدٍّ لا مَندوحَةَ لَهُ منْ مواجهته، فهُوَ الحُرُّ الذي لا يُؤْمَرُ، والذي ليسَ لدمه النّازفَ أنْ يصيرَ «حبْراً على وَرَق الصّفقات»، وهو الكائنُ الوجوديُّ الإنْسَانُ الذي لفعْل يديه القوّيتين أنْ يكونَ واسعاً شاملاً وُسْعَ السّمَاء وشُمُولَهَا، والذي بوسْع يَدَه أنْ تلتقط، بأمر أمّه فلسْطينَ، ولأجْلهَا، أعْلى نُجُوم السّماء التي هي، في البَدْء والمُنْتَهَى، سَمَاؤُهَا المُضَاءَةُ بأنوارِ نُجُومهَا الوقّادة أبداً: أبناؤها وبناتُهَا «الشُّهَدَاءْ»:

«يَا عَنَانْ
لا حُدُودَ لَهُم
فَلمَاذَا أقَامُوا الحُدُودَ عَلَيكْ
والسّمَاءُ اتّسَاعُ يَدَيكْ
لَسْتَ حبْراً على وَرَق الصّفَقَاتْ
كُلُّ عَاصِمَة مَا خَلا القُدْسَ عَاصِمَةٌ ذِئْبَةٌ
وشَتَاتٌ يُجَرْجِرُنَا لشَتَاتْ»

قصيْدةُ شُخْصيّة شَعْريّة مُرَمّزة للتّأمّل في كيفيّة بَنْيَنَة المقطع السّابع والأخير من هذه القصيدة، وفي أسلوب صَوغه الذي يَضْفُرُ مفرداته التّفصيّلة ليَقْصُرَهُ على متتالية شعْريّة مُفردة تتكوّنُ من أحَدَ عَشَرَ سَطْراً، أنْ يُفْصحَ عَن الوظيفيّة الجَماليّة والرّؤيويّة المُتَواشجَة التي أُرِيْدَ لَهُ أنْ يُؤدّيها، ذلكَ أنّهُ يتأسّسُ على إقامة التّناقض

الجَذرِيّ بين مُفْتَتَحه، وبَيْنَ ما انْتَهى المقْطعُ الذي سَبَقَهُ إليْهِ؛ أيّ المَقْطع الذي قرأناهُ للتّوّ، من توصيفَ للشُّروطَ الضّاريةِ الحَاكمةَ الفلسطينيِّ المُشرّدَ، بالإرهابَ والقَهْرَ، خَارج وطَنه، والتي تُجَرجرُ خَطوَهُ مَن شتات إلَى شَتَات، فيْمَا هيَ تُكبّلُ يَديْهِ لتَحول دونَهُ والتّحليْقَ في فضاءاتَ الفعْلِ الخَلّاق، وتَغُلُّ قَدَمَيْه لتَكْبَحَهُ عن الخَطْو صَوبَ وطنه الأسيْرَ المَسْرُوق، سَعْيًا لتَحْريره، واستَعادته، وإعادته إلى جَوهَرِ هُويّتَه الفلسطينيَّةِ الحَضَارَيَّة التّاريخيَّة، وإلَى كينونة ذاتِه الوطنيَّة الثّقافيَّة الوَجُوديَّة الكُلِّيَّة، الإنْسَانيَّة الجَوْهَرِ والامتدادَات والأبْعَادْ.

وستلعب أوّلُ صُورة شعريّة تَأْتي بَعْدَ صِيْغَة النّداء: «يَا عَنَانْ» الّتي تفتتحُ هَذا المَقْطَعَ على غرَار المَقاطعِ الشّعْريّة السّتّة التي سبقتْهُ، سَتَلْعَبُ دَوْراً رَؤيَويّاً وبَنائيّاً لافتاً، ليسِ في إقامة التّناقُض بين المَنْفى والوطن، فَحَسْبُ، بل في الدّلالة على أنّ وجودَ الفلسطينيّ في أي حيّز مَكانيّ من أحْيَاز «المَنْفَى»، سَواءٌ أكَانَ هذا الحَيّزُ داخلَ «وطَنه» أم كانَ خَارجهُ، ليس إلّا رديفًا فعليّاً لحالة «الموتِ في الحَيَاة» و«الوُجُود المُرَاوِغ أو المُؤجّلِ»، بينَمَا غَذّ الفلسْطيْنيِّ خَطَوه صَوْبَ «وطنه»، واختَراقَ كُلّ «حَدَ» اصْطُنعَ ليَحُولَ دونَهُ والوصُول إلَيه، هُوَ الحَيَاةُ الحَقّةُ بأثرى معانيهاَ، وأغزرها تَجَسّداً حَضَاريّاً إنسانيّاً في رحَاب أرض هذا الوَطن الخَالد: «فلَسْطِيْنَ»، وأجَلّهَا تجلّيَاً إنْسَانيا مَشْحُوذاً بضَوءٍ شَمْسِيّ يُنيرُ شَتّى مداراتِ الوُجُودْ:

«يَا عَنَانْ
إنّ خَلْفِ الحُدُود نَخِيلاً كَثِيراً يَمُدّ يَدَيْهِ
فَمُدّ يَدَاً للحَيَاة
كُلّ شَيء يَمُوتُ سوَى الشّهَداء
وما تَرَكَ الرّاحِلُونَ مِنَ الذّكرياتْ
كُلّ شيء يَمُوتُ
فَإنْ سَألُوكَ فَقُلْ:
(فَعَلَهُ صَغيرُهُم هَذَا )
عَنَانْ
خُطْوَتَانْ
خُطْوَتَانْ»

هكذا، إذنْ، مع انبثاق ما «خَلْفَ الحُدُود» من نخيلٍ كثيرٍ «يَمُدّ يَدَيْه» مُنَادياً أبناءَ فلَسْطينَ وبناتها المَقْذوفينَ والمَقْذُوفَاتِ في هَجيْر الشّتات القَسْريّ الحَارق، وفي صَقيْعه الجليْديّ المُجمّد، أنْ يَخترقوا ويَخْتَرقْنَ كُلّ «الحُدُودَ».

ومع إقامتِهِ التّنَاقُضَ الوُجُوديَّ بين ما يَمُوتُ وما لا يَمُوتُ؛ أي بينِ الوجُود والعَدَم، كتناقض بَدَا، في تَصَوّر الأعَمَّ الأغْلَبَ ممَّنَ لا يلَتقطونَ نداءات الوجُودَ من النّاس، تَنَاقُضاً جذرياً غَيرَ قابِلَ للرّفْع أو الإزاحة، يَذْهَبُ هذا المقْطعُ الشّعَريُّ إلى بَلْوَرة رؤيَة تَقُولُ إنّ أحَداً لا يَسْتطيْعُ إزاحَةَ هذا التّناقُض، أو رَفْعَهُ علَى نَحْو تفاعُليّ بينَ طَرفَيْه، «سوى الشّهَداء» الخَالديْنَ» أبداً، وذلكَ بتَمْديْدهِمْ أوّلَهُمَا: «الوُجُودْ»، لاجْتِثَاثِ ثانيْهِمَا: «العَدَمْ».

ومع تكرار الكَلِمَة المُثَنّاة: «خُطْوَتَان» مرتين، لَتَكُونَ هي آخرُ كلمَاتَ القَصَيْدة، فإنّ لهذا التّكْرار أنْ يَسْتَدعيَ أوّل كَلمَاتها: «خُطْوَتَان»، ليَضعَنا إزاءَ ثلاثَةِ متُكررات للكلَمة نفسها: «خُطْوَتَان». وإذْ كانَ لأوّل حُضُور لهَذه الكلمَة أنْ يَفْتَحَ أوّل متتالَية شعريّة في أوّل مَقْطع من مقاطع القصيدة؛ وهي المُتَتَاليَةُ الشّعْرِيّةُ الوحيدةُ المنطوقةُ بصوتَ «عَنَانَ»، لَيْسَ في هذه القصيدة فَحَسْبُ، بل في هذا الكتاب الشّعْريّ بأسره، فَإنّ لتكْرار الكلمة نَفْسَهَا مَرّتينَ في خاتمة القَصيدة، لتَكونَ هي آخرُ كلماتها وخَتَامُ قَولهَا، أَنْ يُسْمعَنا «صَوتَ عَنَانَ» الذي نَطَقَهَا لأوّل مرّة، وأنْ يُعيْدَ إطلاقَهُ في فَضَاء القَصيْدة، لنصْغيَ إليه مَائراً فيْه، مُوَحّدَ النّبرَات مع «صَوت الذّاتَ الشّاعرَة» التي يَمُورُ في أعْمَاق صَوْتهَا صَوتُهُ، وذلك على نَحْو يُسْهِمُ، بفاعلَيّة جماليّة ورؤَيَويّة، ليسَ بتدوير القَصيْدَة عبرَ إعَادة مُنْتَهَاهَا على بَدْئهَا، فَحَسْبُ، وإنّما أيَضاً بتكثيف مَدْلُولهَا الكُلّيّ، ومَغزاها الجَوهريّ العميق، عَبْرَ بَثّ جَوهَر رسالتها التّحرّريّةَ الإنسانيّة: «خُطْوتان ونفتَحُ بوّابة الغَيْم» بصَوت جَمْعيّ يَضْفرُ في إهابه صَوتَ الذّاتَ الشّاعرَة وصَوتَ قرينهَا عَنَانَ الذي رمّزته تَرْميزاً كُلّيّاً، وجسّدتْ حُضُوره كشخصيّة شعريّة حيَويّة، وجعَلَتْ صَوْتَهُ صَوتاً جَمْعيّاً مُوَحّدَ الرّؤى، مُلْتَحمَ النّبراتْ.

وهكَذا يَتعزّزُ وُجُودُ هذه القَصيدة، على المُستَويين الرؤيَويّ والجَماليّ، بوصْفهَا «قَصيدةَ شَخْصيّة شَعريّة مُرَمّزَة» اختارَت «المُونُولوج الدّرَامي»، كشكلٍ شعْريّ، بيتاً لسُكناهَا، فَبَنَتْهُ بنفسهاً، لتَسْكُنُهُ بصُحْبَة الذّات الشّاعرة، وعَنانهَا. وقَدْ كَانَ لإصغائنا إلى صَوتَ عَنانَ في مُفْتَتَح نَصّ هذا المُونُولُوج الدّراميّ، ولتكرارَ صيْغَة النّداء: «يَا عَنَانَ» في مفتتح ستّة مقَاطعَ من مقاطعه السّبْعَة، ولالتَحام «صَوتِ «عَنانَ» بـ«صَوتِ الذّاتِ الشّاعرة» في آخرِ كلمتين تَوّجَتَا خِتَامَه، وفَتَحَتَاهُ، تكْراراً لمرّتينَ، على مُبْتَدَئه، أنْ يُسْهِمَ بفاعليّة جماَليّة مُمَيّزة في بلورة الشّرط البنَائيّ المعياريّ الجَوهَريّ لوُجُود «المُونُولُوجَ الدّراميّ» الذي لَا يَتَمَثّلُ في وجُود المُخَاطَبَ والمُخَاطِب، المُنَادِي والمُنَادَى، النّاطَق والسّامع، داخلَ نَصّه كقصيدة دراَميَّة، فَحَسْبُ، وإنّمَا أيَضاً، وفي تصَاحُب صَميميّ مع هذا المعيار، في استمرارً بَقاء إمكانيّة سَمَاعنا صَوتَ السّامع، الذي هُو هُنَا «صَوتُ عَنَانْ»، في أيِّ لحْظة من لَحَظات القصيدة، إمكانيَّة مُجَرَّدةً قَائمَةً مُذْ بَدْئهَا حتّى مُنْتَهاها، وقابلَةً للتحويل، في أيِّ لحظة من لحظاتها، إلى إمكانيَّة فعليَّة، وهو الأمرُ الذي تَحقّق، كما قد بيّنتْ قراءتُنا، في بدْئهَا وفي مُنْتَهاهَا، والذي أبقى عَنَان حَاضرا، حُضورا حيويًا، في كُلّ كلمَة من كلماتها، وفي كُلّ خَفْقَة من خَفَقَات تشكّلهَا.

وإلى ذلك، وفي ضَوء كُلّ ما قَدْ وفّرتْهُ القراءةُ المُتَبَصّرةُ من مُعْطيَات، فإنّنا لَنَخْلُصُ إلى القَول، إنّ هذه القصيدةَ الواسمَةَ: «فعَلَهُ صَغيرهُم هذا عَنَان»، قدْ تَمَكّنتْ، بإبداعيّة لافتة، منْ تجليَة وُجود هذا الـ«عَنَانَ» علَى نَحو جماليٍّ ورؤيويّ مُتَضَافر ومُتَعَدّد التّجلّيات؛ فهو: شخصية شعرية مستقلّةٌ عن الشّاعر، وهو رمَزٌ كُلّيّ على الشّعب الفلسطيني بأسره، وربّما على كُلّ إنسان إنْسَان، وهو قرينُ الذّات الشّاعرةَ، وقَسيْمُهَا المثالي، وناصحُهَا، ومُرْشدُهَا الذي لا تُعَوّلُ على سَواهُ، فيما هي قَريْنُهُ، وقَسَيْمُهُ المثَاليّ، وناصِحُهُ، ومُرْشدهُ الذي لا يُصْغي، بإرهَاف سَمْع وتَصْديْق، إلى أحَد سواهُ. ولعلّ في هذهَ الخُلاصَةَ ما يُؤهّلُنَا لتوقّع ميلاد «عَنَانَ» من رحمَ هذه التّجربَة الإبداعيّة الشعريّة المُمَيَّزَة، كقناع شعْريّ مُحْكَم التّكوين والبناء، للشّاعر الرؤياوي المبدع «صلاح أبو لاوي»، في عَمَل شعْريّ كبير نتَطَلّعُ، بشغَف لاهب، إلَى قدُومه والسّفر، بصُحبَة صَوتِ عَنَانَ، في مدارَاته ■

**(انتهى)**

* جميعُ المُقتبسات الواردة في هذه المُقاربَة النّقديّة مأخوذةٌ عن نصّ القصيدة المُضَمّنة في الكتاب الشّعْريِّ الذي يَحَملُ عنوانَها: صلاح أبولاوي: فَعَلَهُ صَغيرُهُم هذا عَنانْ، دار الفينيق للنّشر والتّوزيع، عَمّان، الطّبْعَة الأولى، 2022، الصّفحات من 52 إلى 56

# الإنسانيُّة التي نريدها...!

مريانا أمين. كاتبةٌ وشاعرة/ لبنان

**هي الإنسانيّةُ التي تشعرُنا بالمساواةِ مع الآخرين في العالمِ أجمع، بمعزلٍ عن العرق أو اللون أو الجنس، أو الدين.**
**إنسانيّةٌ تكمنُ في احترامِ الإنسانِ لأخيهِ الإنسان، بعيدًا عن العنصريّةِ والكراهية، والعدوانِ.**
**وكبشرٍ، فإنّ احترامَ حقوقِ الإنسانِ واجبٌ علينا، يمليه الضميرُ والوجدان، أكان هذا الإنسانُ حيًّا أو ميتًا.**

ما يرتكبُهُ المحتلّون الصهاينةُ بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني فاق كلَّ تصوّرٍ وحدود؛ إذ ما يحدثُ في فلسطين من احتجازٍ لجثامين الشهداء لهو جريمةٌ بشعةٌ ضدّ الإنسانيّة، وانتهاكٌ فاضحٌ للقوانين والأعرافِ الدولية والمبادئ الإنسانيّة ذات الصلة.

ليعرف العالم أجمع أنّنا شعبٌ مناضلٌ مقاومٌ لا يساوم على أرضه وحقّه، ولا يهابُ الموت، وأنّ تقديمَ العزاء بشهدائنا الأحياء ليس غايتنا، بل نريدُ جثامين شهدائنا لنزفّهم أمامَ شعبنا وشعوب العالم الحرّة، في ساحة المقاومة والكرامةِ في فلسطين، بطريقةٍ تليقُ بهم وبأهلهم وشعبهم، وهم يرفعون على الأكُفّ ويزفّون في عرس النضال.

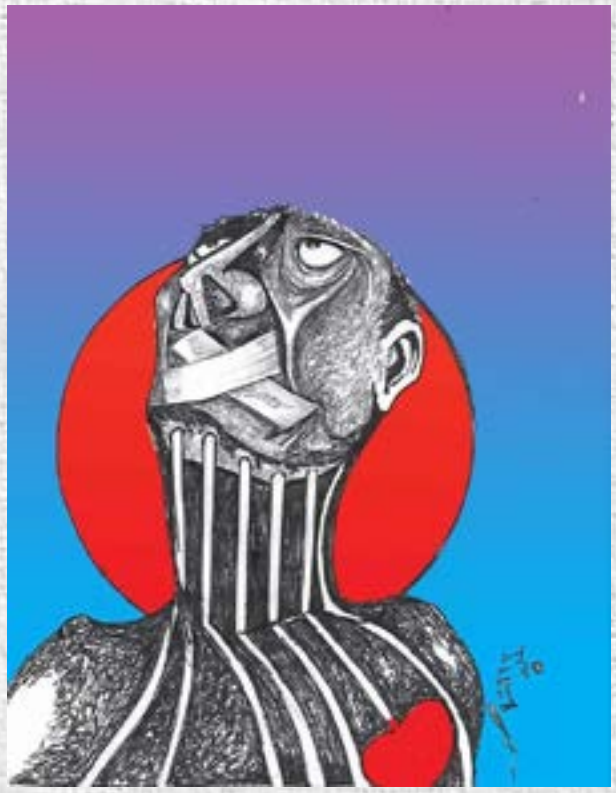

من أعمال الفنان الفلسطيني عبد الناصر الحوراني

إنّ احتجاز العدوّ الإسرائيليّ جثامينَ الشهداء، ليدلّ مرّةً تلو مرّة، على مدى بشاعة جرائم الاحتلال ووحشيّته، وفقدانه لأبسط المبادئ الإنسانيّة، وهو يدوسُ كلّ القيم الأخلاقيّة والقانونيّة.

إنّنا نهيبُ بالأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، والدول الحرّة في العالم، التحرّك لإرغام إسرائيل على تسليم جثث الشهداء الذين سقطوا على يد الاحتلال الإسرائيلي، لذويهم دون قيدٍ أو شرط، وتحميل سلطات الاحتلال المسؤوليّة الكاملة الناجمة عن «اعتقال» جثامين الشهداء.

ليعلم العدوّ الصهيونيّ، أنّ شعلة المقاومة والنضال لن تنطفئ، فوهجُها لا يغيبُ عن تغطية أرضنا وزيتوننا. فلنا الإرادةُ والنضال، ولنا البحرُ والسّماءُ والمقاومون، وقوافل الشّهداء التي تجوبُ كلّ ساحٍ وجبلٍ وسهلٍ وواد. شهداء من تحت أقدامهم تهتزّ الأرضُ وتروي دماؤهم الزكيّة الطاهرة سنابلَ القمح، وأشجارَ الليمون، وأزهارَ الياسمين.

سلامٌ على فلسطين وقدسِها، وإن اقتحمها لوقتٍ لن يطول لصوصُ الليل، شذّاذُ الآفاق، أعداءُ الفجر.

لك يا قدسُ منا ألف سلام، ونحن نردد أناشيد الثورة والوفاء كل يوم في وجوه الذئاب!

للقدس مناديلُ تلوح
وآهاتُ الجروح
تغني العودة إليك

رغم أنف خفافيش الظلام، أعداء الحياة. لقاؤنا بك مع طلوع الفجر، وإشراقة الصباح، بعد ليل الاحتلال الدامس مهما طال..■

# إلى آخر الذل.. إلى آخر الدهر

عبد النور الهنداوي. شاعرٌ وكاتب/ سورية

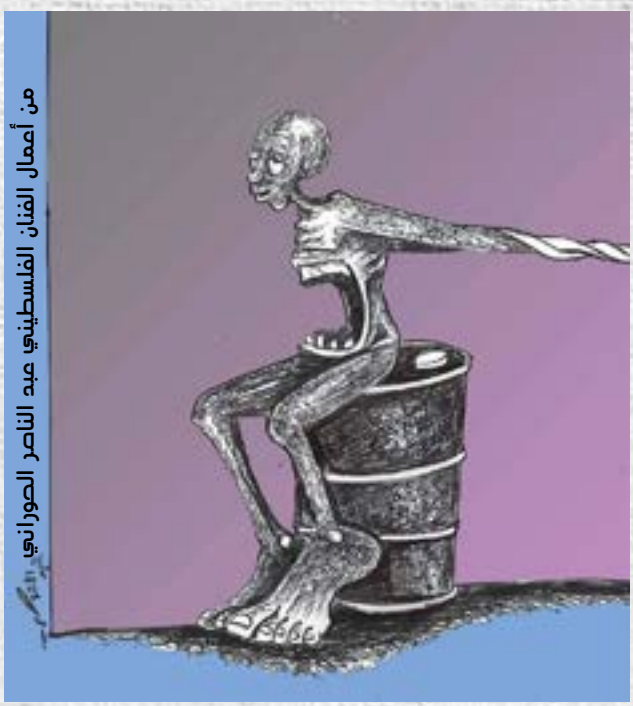

من أعمال الفنان الفلسطيني عبد الناصر الحوراني

**ليكن الغبار سيدنا، كما العار سيدنا. سوف لن أبحث عن غطاء زجاجي للفضيحة التي غطيّنا سترها بورق التوت، مع إننا نتمزّق بملء إرادتنا لكي ندخل كل الطغاة، حتى وإن كانوا عراة إلى عِظامنا.**

يا للضحك الذي نضعه جانباً، حين نتخلّى عن أفواهنا بكل هذه الهشاشة، وأيضاً بكل هذه الصور الفظّة الممتلئة بأماكن الإقامة الجبرية في العراء! مجرّد أن نفكّر بالخلاص من التبعية ومشاهدة العصا، ثمّة من يتداول النسخة المزيفة من دونكيشوت وهو يضع وجهه بين الحائط والحائط، وبين الجمجمة والجمجمة، وبين الهواء والهواء.. ولا حلّ لبكائنا إلّا البكاء، أو الاحتمال الغارق حتى أذنيه في الرهان.

أين هو المنطق العربي، واللامعنى ضيّعنا، وضاعت معه الأرض وضاع التاريخ؟

أين الفلسفة العربية، والأجيال الحالية ضاعت في التيّه وضاعت الفلسفة؟

ثمّة حلم يراودني.. أن تظلّ أقدامنا على الأرض، لأن الصراخ هو أقصى ما نستطيع فعله، ولم نلاحظ أن استعمالنا لحواسنا معطّلة بدواعي الغيبوبة التي تتجه بمنتهى الجنون إلى الجنون.

فلِمَ إذاً زرعنا المعتقدات الفضفاضة في رؤوس الذين لا رؤوس لهم، دون أن نقول للأجيال، لقد استهلكنا حتى أصابعنا.. والآن نبدو جميعاً بلا أصابع.. وهذا أيضاً أقصى ما نستعدّ إليه.. الفرار من الجحيم إلى الجحيم.

سيدنا العار يقول: الله يستقبلنا تماماً مثلما يستقبل الآخرين، لأن الذي وضعنا في باطن الأرض، هو الذي وضع نفسه فوق كوكب المريخ. نتشابه بالحطام، والموت وعدم القدرة على التطور، ويتشابهون بما قالوه عن حرب النجوم.. والفجوة القاتلة بيننا نحن فقراء الحوار - مثلما قال الجنرال ديغول - هياكل عظمية من الكريستال.. لكن هياكلنا نحن من التنك.. يا للحرقة في بنائية المنطق العربي! عِظام ممدّدة على أسرّة من القش.

المنطق العربي ولو أنه في كهف.. ومع ذلك يستقبل الدموع ليوزعها على قلوب الآخرين.. حيث أننا جثث من الدرجة الثالثة والرابعة وَ وَ.. ولا شك أن مثل هذه الجثث لا تصلح حتى وقود لتشغيل الحد الأدنى من الزمن. فما لنا ونحن نقرأ الكاتب الأمريكي الصادم والمشاغب نورمان ميلر (العراة والموتى وليل الأزمنة والقساة الحقيقيون لا يرقصون أبداً) أننا في العالم الآخر.

المنطق العربي لم يعد سوى جنازة رائعة في الريح، ونعلم اننا جميعاً نحمل جثثاً على ظهورنا، مع اننا نعلم بنفس الوقت أننا نتقيّأ الجثث. فإذا كانت وجوهنا هذه مرصّعة بالدم، فكيف لنا أن نرفعها مع أيدينا باتجاه السماء؟

نحن في إطارنا المنطقي، بارعون في صناعة التشرذم بارعون في وضع القنبلة في رغيف الخبز، وزهرة اللوتس على باب المقبرة.. مثلما اليهودي بارع في صناعة الأنبياء.. ونتساءل فيما بيننا من سيكون الحطام؟

المنطق العربي مع شقيقته الثقافة العربية الضريرة، ما برح يأكل من لحمنا منذ ألف عام أو اقلّ بقليل، وجعلنا نستخدم نصف رؤوسنا ونصف أرواحنا، ونصف خيالنا.. ناهيك عن النصف الفارغ أو الرديّء جداً من الذاكرة، ولا نزال على دراية تامة، كيف عظامنا وصراخنا وحتى أصابعنا توغلت في رواية الغبار الناطقَ ودخلنا ثانية في الخرافة الخالقة الناطقة، وإننا سوف نرقص عاجلاً رقصة المجانين!

قد يتساءل أحدنا: عن خيوط العنكبوت التي تقودنا لشراء الأفكار، وإنّ أي نقص ما في العبقرية العربية لا يستطيع التحدّث بالمنطق الذي هو أساساً يستند إلى معطيات خشبية «مخلوطة» بالضوضاء والسذاجة التي تلامس جدلية التاريخ.. ونرسم بها هذه اللوحة البانورامية الخارقة - الضفة الأخرى للجوع - وإعادة بناء لوحة ثانية لظلالنا، ظلالنا الخشبية بالطبع.

المنطق العربي الذي نتداوله اليوم، مشتّت الرؤية.. لأننا كما قلت قبل قليل من ذوي العقول التي انخفضت فيها كمية الإنسان.. وإن المدة الافتراضية وإعادتها إلى أولاها، هي مدّة لا نهائية وربما تكون هي الجزء الأخير المتبقية من نفايات العالم.

صحيح أن الثقافة العربية هي في لا وعيها، وتسأل عن لحظة الطين، أو لحظة معمارية الدم.. هنا: إلى أين تقودنا منطقة الثقافة وهي في زوالها وتعترض بل تحاور «حفاري» القبور ليأتي الآخر ويعلن إزالة ما تبقّى من ضوء في كلمة «واعرباه».

ما يحدث في المنطق العربي، هو بالتأكيد أكثر هولاً ودوياً من التفكير بإعادة تشكيل منطقنا.. حتى ما هي الجدوى من بقائنا على وجه الأرض.

سيدي المنطق العربي: دعنا نحلم في البقاء قليلاً حتى لو بعد البقاء! وهذا ليس ما فوق واقعي، بل لأنني أظنه أكثر تأثيراً لإعادة البنية الثقافية السائحة إلى أصولها.

نتحاور في المنطق العربي، كي لا نقفل قلوبنا، ونظل في حالة الاهتزاز البارع الذي يرانا، ونراه، والتردّي الهائل بين أيدينا، لن يغيّر في استعادة ما فقدناه من حالات غرائزية مثلاً، كان لها تأشيرة ربما باتجاه الأفق.

نحن الآن بأمسّ الحاجة إلى إعادة تشكيل منطق عربي حيوي، لكن علينا أن نمرّ ولو قليلاً «إلى» ما يفرّقنا بنيوياً.. وما يجمعنا أيضاً.. لأن هناك ثمّة أحاسيس وثمّة قيَم لا يمرّ فيها المنطق الذي نراه يمرّ الآن من أمامنا.. وإن مرّ إلّا لماما ومن قبيل رفع العتب ليس أكثر!

كفانا إذن الوقوف بملء قاماتنا داخل الكهوف، وننددفع بفرح نحو أفق محترق، وإن كان لدينا ما يلهينا عن رقصة الكراهية الدائمة.. علينا أن نحلم في مكان ولو بمساحة أقدامنا على الضفّة أو في المنطق أو في اللغة.. هل يكفينا الرهان على المنطق الساذج الموشّى بالمخمل كي يهتزّ فينا منطق العين الواحدة، والفكر الواحد الموحّد، واليد الواحدة؟ ماذا ننتظر؟

فلنحدّق في ضحكات القادة اليهود حين يُتداول الحديث فيما بينهم عن منطق العرب.. هم لن يغيّروا انطباعاتهم للخلاص من احتمال ما، ولا خطر عليهم سوى أننا نحاول أن نزحزح هذا المنطق الملطّخ بالجوع، والاستلاب، والانكسارات، ولدينا فائض في الحلم أن نكون مثل أيامنا البائدة.. وعلى توافق مديد مع أخطاء كنّا نظنّها توافقية في السرّ والعلن.. هل يستطيع المنطق العربي، نزع قناعه الخشبيّ، ويضعه على وجه التاريخ؟ أم تراه يذهب بعيداً في حدود منطقه ليرى ملائكته وهي تنتعل الأحذية الثقيلة ليرمّم الصفقات بين لغته وماهيته العرجاء؟

نحن الآن نعمل على مساندة استراتيجية الأشباح، وها نحن تحوّلنا جميعاً إلى أشباح لتحلية مياه اللغة، وبالتالي: سنكون بأبعد ما يكون في بلورة هذا الاحتقان الذي يغلّفنا على مدار الوقت.

يا لجمال الفلسفة حين تتحدّث عن المنطق العربي الآتي من أزمنة ميتة، ومن أزمنه بلهاء أيضاً، وعبثاً أن نعثر على مثيل لنا، لأن المنطق القادم من أدغال العروبة الفذّة، لا ولن يجلب لنا سوى حَمَلَة المناجل وحَمَلَة الأنياب، ولم يعد لدينا وسائل إيضاح للدفاع عن هذا الفردوس الإلهيّ، والبدائيّ أيضاً.. لأننا عبثاً بأصابعنا هذه نتلمّس نكهة الله!

المنطق العربي، قبضة رمل تلعب فيها الرياح، وفي أماكن أخرى.. تلعب فيها قبضة النار، وعلينا وبالقساوة ذاتها التي في عيوننا، علينا تطهير اللاوعي الذي ملأنَا تلقائياً في الرؤية السوداء، ومن جهة أخرى الذوبان في الأزمنة السوداء.. إنه اللاوعي الذي يقبع في قاعة مترامية الهذيان، وفلسفتنا ما زالت تحاور النسيان عن شراهة الذين يستخدمون عفن المنطق.. وكيف تترعرع الثعابين الغبية داخل وخارج غرفة البهلوان..

بإدارة المهرج يُدار الحديث وتُدار الأمور.. وقد آن الأوان كي يستيقظ من يُفترض أن يستيقظ، وهل يستيقظ!

المنطق العربي اليوم أمام البدائل الجراحية لجسده، حتى وكأنه في بداية التفريغ العملانيّ، لأنه كما قلت المهرج البائس الضائع ينام فوق الخشبة.

صحيح أننا ننتمي إلى بقايا الفتات الوجودي، وإن الكهوف البرتقالية تنتظرنا، وأيضاً وأيضاً تنتظرنا اللحظة الإنسانية الفاجعة، لكن الخوف أن يحل المنطق العربيّ محل المصادفة، وهذا الاحتمال يمكن أن يتزامن مع لحظة القيامة.

وعلى هذا الأساس.. يمكن أن تكون رؤوسنا وقد تضامنت كليّاً مع المدافن التي التهمتنا، والتهمت التاريخ ومعه الحلم.. أو بشكل آخر، الارتطام بالأمكنة المهملة التي بإمكانها إعادة رؤوسنا إلى ما كانت عليه.. هل ثمّة من يعيد لنا صياغة المنطق العربي وأن نستعيد اللحظات النائمة في الثلج؟! وهل ثمّة «من» برامج لإعادة تشكيل ذاكرة الجمر، وأن نستذكر ذلك التصدّع الذي عاش وظل وما زال بيننا يقفز ويتراقص على إيقاع الصهيل العربي؟

أظن أن سيدنا الجليل «المنطق العربي» يعيش حالة رائعة أسميّها «الليلة الطويلة» أو ليلة الأطباق العامرة بما لذّ وطاب من النظريات التي ظهرت أيامئذ من العراء الأبديّ، وحتى العظام الأبدية، أو حدودك يا وعي، من الفرات إلى النيل إلى تخوم الأطلسي!

فحين نحاور بعضنا، نطحن بعضنا، وحين تصبح عقولنا تنتج الرماد، نستخدم الخراب في تزيين الأفق بالبرابرة.. إنه المنطق الذي يتبع آثار افواهنا اليابسة، بل الهرطقة التي فُرضت علينا، دون أن نعي الإبادة الثقافية الأشدّ هولاً من الإبادة التاريخية، لأننا ويبدو قد أصبحنا من دعاة الذواكر الراشحة.

مرة أخرى يتأكد لنا استعمال أفواهنا القديمة، وعيوننا القديمة، وخطورتها القديمة التي كنّا نقلّد بها أولياء أمورنا.. لأن منطقنا هذه الأيام، إهالة التراب والوحل والسخام على الجغرافيا، وبالتالي: من منّا يتحمّل هذا الخطأ الفادح الذي صنعناه بأيدينا.. والذي أضحى يابساً، طبعا حداداً على بيوتنا التي لها مواصفاتَ الزجاج الهشّ، وتحولت حتى أرصفتنا إلى أمكنة لتسكع القطط الشاردة.. ربما تنقلنا أو تذكرنا بالطريق إلى اتجاه الأسلاك الشائكة، ألم يقل  رودیارد کیبلنغ  قولته الشهيرة: الشرق شرق، والغرب غرب ولن يلتقيا منذ ذلك..؟

أصبح من المنطقي البحث عن الصراع الحضاري الدائم الذي بشّر به - هينتغنتون - لأن الاثنين ينتميان إلى فصيل واحد من المنظريّن، الفصيل الذي لا يرى سوى الصراع، والاستعباد الاستعماري بكل أطيافه بين الشرق والغرب والمنطق لدينا، أن نستعيد في هذه اللحظة بالذات، اللحظة العربية القاتلة.. أن لا نضع وقتنا في مجارير الصرف الصحي.. ولدينا جدول أعمال من بند واحد هو المجهول!

داخل افواهنا المغلقة تماماً، لن نجد كلمات ضائعة.. داخل أفواهنا، يوجد الجنون العبثيّ، والبلاهة، وأكثر فضائحية.. تكريس وجودنا وما نحمله في مخفظاتنا، ونطالب مع ذلك باجتثاث الظلمة القادمة من الأدغال.

المنطق العربي، هو ذاته المثقف العربي، هو ذاته الحوار العربي، وأكثر بكثير اننا نقف أمامه بزهوّ طالما انتظرناه أمام هذه المعجزة التي تحوّلت إلى كوميديا من النوع الرخيص.

يقول ناحوم غولدمان: لم أكن أدري وأنا أمام المنطق العربي.. أنني أنفخ في الكراهية..

كل شيء أمام مولانا الانتهاك.. الانتهاك الملطّخ بالوعي.. إنه الذلّ الذي ترعرعنا في داخله، وترعرع في داخلنا.. إنه الذي سيبقى إلى آخر الذل.. إلى آخر الدهر! ■

# من تجليات النضال الفكري لدى الشاعر محمد حسيب القاضي أحد شُعراء الثورة الفلسطينية

علي حسن شعثان. باحث وكاتب يمني ورئيس منتدى العُلا للدراسات/ الأردن

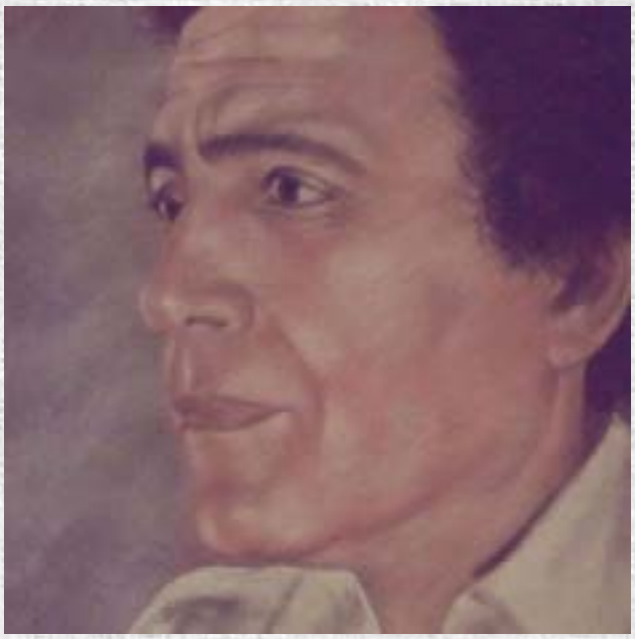

لستُ من مختصّي النّقد الأدبي أو التحليل المتّصل به، لكن ما دفعني لكتابة هذه التجلّيات هو الشغف البحثيُّ وحتميّةُ الواجب العربيّ تجاهَ القضايا المتّصلة بالمصير المشترك، وقبل أن نتناول الموضوع يُحتّم – أوّلًا – أن نقتضبَ في سياق مختصر من السيرة الذاتية للشاعر؛ كي يتعرّف القارئُ ويتزوّدَ الباحثُ على حدٍ سواء بجملة من الحقائق المبيّنة للنضال الذي أبداه – وما زال يبديه أبناء الشعب الفلسطيني كافةً، وخصوصًا الأدباء والكتّاب منه –، فمن كتاب «أدباء خالدون» الصادر عن المكتب الحركي للكتّاب بغزّة، نوجزُ ما أوردته أربعةُ صفحات بأنّ شاعر الانتفاضة وكاتب أغانيها المرحوم الشاعر محمدٌ حسيب القاضي من مواليد مدينة يافا في العشرين من شهر أكتوبر عام 1936م، تعلّم في مدارسها، ثُمّ هُجّر بعد نكبة 1948م، مع أفراد عائلته إلى قطاع غزّة وأنهى التعليم الثانوي فيه ليبدأ من ستينات القرن العشرين مرحلةَ نضاله الفكريّ ثقافيًّا محرّرًا أدبيًّا في جريدة أخبار فلسطين غيرَ أنّه عام 1967م، كانت النكسةُ وسيطرة القوّات الصهيونيّة على القطاع، خلال ذلك تمَّ اعتقالُ الشاعر بسبب نشاطه المقاوم للمغتصب. ومن ثُمَّ غادر غزّة عقب الإفراج عنه إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وعمل فيها كاتبًا وشاعرًا وصحفيًّا وإعلاميًّا، ولم يمكث طويلًا لينتقلَ منها إلى جمهوريّة مصر العربيّة عام 1970م، ويستقرّ بالقاهرة مدرسًا لمادة اللغة العربيّة مساهمًا خلال بقائه في مصر في إنشاء إذاعة صوت العاصفة، وكذلك إذاعة صوت فلسطين، وكلّف مديرًا لها في كلٍ من اليمن والجزائر متنقلًا لمهامٍ نضاليّة بين عدّة دولٍ عربيّة، وبعد اندلاع الانتفاضة عام 1987م، بقي في الجمهورية التونسيّة مترأسًا تحريرَ جريدةٍ الأشبال الصادرة خلال الأعوام 1988م، وحتّى 1990م، في كلٍ من تونس وقبرص. عاد إلى أرض فلسطين مع طلائع القوّات الفلسطينيّة، وعُيّن عميدًا في جهاز التفويض السياسي والمعنوي بالسلطة الفلسطينيّة، وانتخب عام 1999م عضوًا في الأمانة العامة للاتّحاد العام للكتّاب والأدباء الفلسطينيين.

ترجمتْ قصائدُهُ إلى عدّة لغات عالميّة منها الإنجليزيّة والفرنسيّة والإيطاليّة والبلغاريّة، كما وقدّمت في مؤلّفاته العديد من الدراسات المتّصلة بالتحضير الأكاديمي لدرجتي الماجستير والدكتوراة وقد كرم الشاعر في حياته وبعد وفاته بمجموعة من الجوائز والشهادات التقديرية إكرامًا وتثمين لجهوده الفكريّة في النضال من أجل الخلاص والحريّة.

عاش الشاعر محمد حسيب القاضي أواخر عُمره متنقلًا بين كلٍ من غزة والقاهرة إلى أن توفي يوم الجمعة بتاريخ 2010/4/30 ودفن في مقابر منظمة التحرير بالقاهرة، تاركا خلفه تسعة دواوين في الشعر وثلاثة كتب في المسرح.

جسّد الشاعر محمد حسيب القاضي في قصائده الشعرية التي لحّنت بعضها غنائيًّا وعزفت على الإيقاع الثوري مسيرة الشعب الفلسطيني الكفاحيّة المديدة، وكانت من روافد الحماس المعنوي لدى المقاتل الفلسطيني، بل وحتى في أوساط الشعوب العربيّة، وما زال الكثير من هذه القصائد حاضرًا، وعلى سبيل الإشارة والتلميح منها: يا جماهير الأرض المحتلّة وحرب الشوارع ويا غاصبًا حقنا ولوحنا عالقواعد وجر المدفع فدائي، وغيرها الكثير من القصائد الثورية التعبوية، سواء المُلحنة غنائيًّا أو غير الملحنة والمعبّرة في المضمون عن الوضع الفلسطيني بشكلٍ عام، وفي المعنى عن جوهر القضية وعدالتها، ولأنّ الشعرَ كان وما يزال ملجأ الأحرار من بطش الباطشين وعبث المغتصب وأداة لكسر القيود المفروضة على الشعوب التواقة للتحرّر والاستقلال وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، لجأ الشاعر «القاضي» إلى استخدام تلك الأداة والوسيلة المهمة في النضال على الجبهة الفكرية والثقافية والأدبية، جنبًا إلى المقاتلين ورفاق الدرب وأبناء الشعب الفلسطيني الذين حملوا الأسلحة بما فيها الحجارة، فالجماهيرُ التوّاقة إلى التحرير من منطلق الأحقيّة لا تهمل دور الإسناد التعبويّ ولا تتغافل عن صوت الشاعر كون أبياته الشعريّة ممتدّةً عبر العصور وتصل كل أصقاع المعمورة.

إن ما أنتجه الشاعرُ محمد حسيب القاضي أدبيًا يبيّن مدى التمكّن الفعّال والمفضي إلى حدّ السيطرة على قالب المحتوى؛ لأنّه – أي الشاعر محمد حسيب – مُحمّل بتراب فلسطين كلّ فلسطين، ومُجار لأحداث الدائرة عليها ومعنيٌّ بالحداثة، وذلك بحسب ما أبداهُ أدباءُ عرب، من كونه مجدّدًا في القصيدة العربيّة ومستوعبًا بالمفهوم النقديّ لكافة الأشكال الأدبيّة دون تعصّب أو تزمّت، لهذا بعض قصائده، قد صدحت من على الوسائل الإذاعيّة والتلفزيونيّة في الوطن العربيّ ورددتها ألسنة الشعوب العربيّة، دون تمييز، وبكل فخرٍ واعتزاز، صوتًا يعبّرُ عمّا تحملُهُ الصدور العربيّة من مشاعرَ وطنيّة وعنفوان ثوريٍّ وغضبٍ ضدّ كلّ سالبٍ للحرّيات ومغتصبٍ للحقوق العربيّة ■

٧ يناير
يوم الشهيد
الفلسطيني
Palestinian Martyr's Day

# الفدائيّون قادمون...

ربّما يمكنُ اعتبارُ العمليّة الفدائيّة التي نفّذها الشهيدُ البطل خيري علقم ردًّا على الجريمة الصهيونيّة في مخيّم جنين، أو في سياق الردّ على العدوان الصهيونيّ المتواصل على شعبنا في الضفّة الغربيّة والقدس. ولكن ما يجبُ حسمُهُ فوراً، هو رفضُ لغة المعارض الصهيونيّ، أو السلاميّ الفلسطينيّ، بأنّ هذه العمليّة وغيرها هي ردُّ فعل، يزولُ بزوال الفعل، ويقصدون طبعًا الإجراءات الصهيونيّة اليوميّة، وعمليّات التنكيل والقتل هنا وهناك.

كلّ فعلٍ فلسطينيّ ثائر، كما يجب أن نقول، وكما يجب أن تكون لغتنا، هو فعلٌ أصيل في سياق ثورةٍ مستمرةٍ لدحر الاحتلال وزواله... هذه الثورة، لا تنتهي بتفكيك حاجز هنا، أو بمنح تصريح عمل هناك، أو السماح لعددٍ أكبر من الفلسطينيين بالتحرّك بحريّةٍ في وطنهم... هذا أوّلًا.

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ تداعيات وردود الفعل الصهيونيّة أثبتت عجز العدوّ عن فعل أيّ شيءٍ جديد، وهذا يعني أنّ العدوّ قد استنفذ صندوق أدواته؛ لأنّ الفلسطينيّ يستطيعُ أن يتوقّع الخطوات الصهيونيّة، من سحب تصاريح العمل مروراً بالاغتيال، وصولاً إلى اجتياحٍ شاملٍ للضفّة، أو انتقامٍ دمويّ في غزة...

نعم، نعرفُ تمامًا ما يمكنُ للعدوّ فعله، ولكن هنا يجب التنبّه لأمرين؛ الأوّل: أنّ معرفتنا هذه لا تعني التهاون والاستهتار بأفعال العدوّ، ما يعني – بالعامية – أنّ شعبنا «لن يأكل الكف ويسكت»، وهذا يجب أن يفهمه العدوّ وتستعدّ له المقاومة والقوى الوطنيّة والشّعب كلّه. الثانية: أنّ ردود الفعل الصهيونيّ، والردّ المتوقّع صهيونيًّا؛ يثبتُ الانهيار المسبق لحكومة الاحتلال اليمينيّة الفاشيّة، التي تفشل في أن تكون الأكثر يمينيّة وفاشيّة، لماذا؟ لأنّها لا تستطيع أن تفعل أكثرَ ممّا فعله بالأصل حمائمُ السلام الصهاينة عندما كانوا في الحكم؛ سيثبتُ بن غفير وسموتريتش وباقي العصابة: أنّهم ليسوا أكثرَ من فزّاعات قشّ، لا تستطيع أن تخيف أحدًا، وليس لديها سوى جملةٍ واحدةٍ مبرمجة على قولها: الموت للعرب.

ولكنّهم لا يموتون؛ من عروق الدوالي وجذوع الزيتون يخرجون، من المخيّمات المهمّشة، والأحياء التي يجري تطهيرُها عرقيًّا، ومن نهر الدّم الجاري في البلاد... يأتون يعلنون فاتحة نهارٍ جديد، وأفقٍ جديدٍ لحريّةِ فلسطين ■

أحمد م. جابر

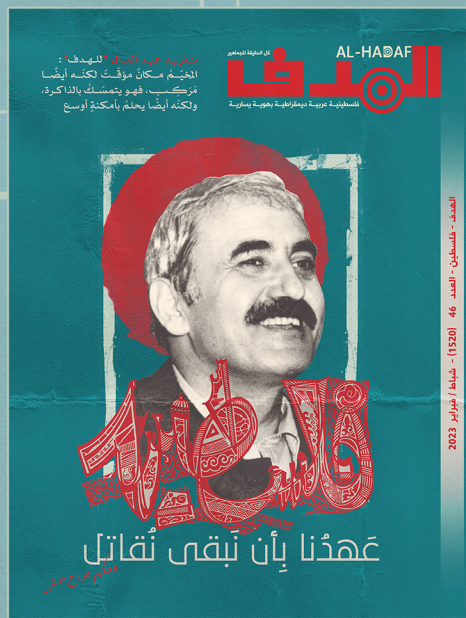


AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية